

كتاب الاعلام بقواطع الاسلام تأليف

الامام العالم الاسلامي شيخ مشايخ

الاسلام تزييل مكة المشرفة

احمد بن حجر الهيثمي

الشافعي رحمه

لله تعالى

آمين

(الله)

بسم الله الرحمن الرحيم

تحمدك اللهم أن اطلمت اعلم الفتوى في سماء التحقيق ثموسا و بدورا وجعلت علماء
الشريعة الفراء ارفع الناس في الدارين مكانة وجبورا وسرورا واخترتهم لطفة
فرائض الاسلام وسنته واقمهم نجوم مايتدى بهم في ظلمات الجهالات الى منهجك القويم
وسنته (وتشهد) أن لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة يلوح عليها أمان الاخلاص
وينجوم مدخرها من أهوال قبائح المهترين عليك حين لامناص وتشهد ان سيدنا محمد عبدك
ونبيك افضل من أوزى فيك فصبر وأجل من ابتليته فرضي وشكر وارسلته لخبر أمة
أخرجت للناس فهديت به كل حائر وأرديت به كل جائر ومحوت به ظلم البدع والكفر لاسما
من بلدك الحرام وقصمت ببراكين دينه الطغاة العظام وامرته بأب يورثها من بعده من أئمة
الاعلام حتى يردوا بها على من عاندكم في واقعة من وقائع الاحكام صلى الله وسلم عليه وعلى
آله واصحابه الذين نصروا الحق واشادوا بخبره ودمغوا الباطل واهله الكثيرين وأما تو
ذكره صلاة وسلاما مادامت من مقام بنصرة دينه القويم بعض وارثيه وبدل نفسه في الله رجاء
لما أعد له لو ارثيه وعارفيه (اما بعد) فهذا تأليف جامع ومجموع ان شاء الله نافع دعاني اليه وقوع
غلط فاحش في مسألة أفتيت بها فأحييت بيانها مع ما يتعلق بها لان الحاجة ماسة الى جميع

ذلك سببا وقد توعدت هذه المسالك حتى صار الغلط في الواضحات فضلا عن المشكلات
 الاقرب الى المنسوبين الى العلم من جبل الوريد ولسان حالهم يعلن انه ليس لهم عنها من محيد
 لما جبلوا عليه من مخالفة سنن الماضين وانجلد الى ارض الشهوات والطمع فيما يابى النظر
 والمفردين نسال الله تعالى ان يعافينا من ذلك وأن يعفينا من ظلم هذه الهالك وأن يوفقنا
 الى ما كان عليه امتنا من صالح العمل ومجانبة الذل انه اكرم مسؤل وأرجى أمول
 هذا وقد لوحث لا بالفضية الحاملة على هذا التأليف وبيانها في لما كنت بمكة في مجاورتي
 الثالثة سنة اثنين واربعين ومائة تعرفت الى قنوي صورتها ما قواكم فيمن تزوج غير بالغة
 ثم أشهد عليها أنه أقبحها حال صدقاتها فهل يصح هذا الا الشهاد وهل لاوصى مطالبته بالمهر
 والدعوى به عليه وهل له ولو كما أن يقول له يا كاذب يا عديم الدين أم لا فماذا يلزمه في ذلك
 فاجبت بما صورته ان بلغت مصلحة دينها وما انها صحق بها والاشهاد عليها ولم يكن للوصى
 مطالبته ولا الدعوى عليه وقوله ما ذكر محرم التحريم الشديد بل ربما يكون قوله يا عديم
 الدين كفرافيعز والتعزير الشديد للاتق به والزاجر له ولا مثاله والله سبحانه وتعالى اعلم
 بالصواب وكتبه فلان ثم دفعها الى صاحبها فوقع في أيدي جماعة اصدقاء للصادر منه ذلك
 فهدوا التقرب اليه بالكذب على الله وسبب العلم الذين طلبوا أي منقاب يتقبلون فاعترضوا
 ما كتبه وشنعوا به عند العوام وهو اعلمهم حتى قال بعض مجاز فيهم احوامه هذا الاقتابه
 كفر وعلاه ياته يقتضي ان قائل هذا اللفظ يكفر مطاقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر ثم
 اهترضوه بأمر أخرى منها كيف يكتب المفتي التعزير الشديد والتعزير راجع الى رأى
 الحاكم في الشدة والضعف ومنها ان من صدره ذلك مثله لا يمتى عليه ومنها ان الجواب غير
 مطابق للسؤال هذا ما نقل الى وسمعتهم من اعتراضاتهم وهي لانتها على غباوة قائلها غنية
 عن التعرض لها برد أو ابطال لكن أحبيت في هذا التأليف تحوير الالفاظ المكفرة التي
 ذكرها أصحابنا وغيرهم فان هذا باب منتشر جدا وقد اضطررت فيه افكار الائمة وعباراتهم
 وزلت فيه اقدام كثيرين ونظرا امره وحكمه كان حقيقا بالافراد بالتأليف ولم ارا حدا عرج
 على ذلك فقد صدت تسهيل جمعهم وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما طلعت عليه وضعت الى ذلك
 فوائد عشر علمها فكري القاتر واستتجها نظري القاصر أسأل الله أن يجعلني ممن هداه وهدى
 به وان يبرني عن أوصل الخير لهذه الامة بسببه انه جواد كريم رؤوف رحيم غافر الزلات
 وراحم العثرات فعليه التكلان ومنه التأيد والامتنان واليه المفرع في المهمات ومن
 فيض فضله نغترف اسباب السداد والعصمة في الملمات ولا تمكلم اولا على الحكم الذي
 أبدىناه في يا عديم الدين مقدمين عليه الكلام على من قال لم يا كافر فانه الاصل الذي
 أخذت منه ماشرت اليه في الجواب من التمسك بل ثم نعتبه برمد ما ذكره من الشبه ثم تحوير
 بقية الالفاظ التي تصعب بين الناس مما اتفق على انها كفر او اختلاف فيه فتقول عبارة

الى النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قال المسلم يا كافر بلا تأويل كذرا لانه صلى الله عليه وسلم
 كذرا وقد صح انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الرجل لاني يا كافر قد بابه بها أحدهما
 والذي رماه به مسلم فيكون هو كافرا انتهى وتبعه النووي في الروضة وعبارته قال المتولى ولو
 قال مسلم يا كافر بلا تأويل كذرا لانه صلى الله عليه وسلم كذرا انتهى واعتقد ذلك المتأخرون كابن
 الرفعة والقاسمي والتتائي والاسنوي والاذري وأبي ذرعة وماحب الانوار وشارح
 الانوار بل كثير منهم كالتتائي والقاسمي وصاحب الانوار وغيرهم جزموا به من غير
 عز ولم ينفرد المتولى بذلك بل سبقه الى ذلك ووافقه عليه جميع من اكبر الاصحاب منهم
 الاسنوي أبو اسحاق الاسفرايني والحلي والشيخ ناصر المقدسي وكذا القزالي وابن دقيق
 العيد قضية كلام هؤلاء انه لا فرق بين أن يقول اولا ويستضع لك من كلامهم الذي أذكروه
 عنهم فان قلت قد خالف ذلك النووي نفسه في الاذكار فقال يحرم تحريميا غليظا قلت
 لا مخالفة فان المطلق التحريم في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا في بعض حالاته فعبارة
 الاذكار لا تنافي في عبارة الروضة وغيرها على ان الكفر محرم تحريميا غليظا فتكون عبارة
 الاذكار شاملة للكفر أيضا ونكتة التعبير بالتحريم الغليظ قصد الشمول للمعالي التي
 يكون فيها كفرا وغيرها واذا تأملت هذا التقرير يظهر لك حسن ما فعلته في الجواب المذكور
 من قولي في جزرالي آخره حيث فرغت على التحريم ولم افزع على الكفر لان التحريم هو
 الامر المحقق وأما الكفر فقد يوجد عند عدم التأويل وقد لا يوجد ولم نعلم ان قائل ذلك لم
 يقول متعين التفريع على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وبهذا الدفع الاعتراض
 السابق وهو كيف يفرع التعزير على الحكم بالكفر وسيأتي لذلك مزيد فان قلت يؤيد
 ما في الاذكار قول ابن المنذري الاشراف في باب القذف وأجمع كل من ان حفظ عنه من أهل
 العلم على أن الرجل اذا قال لرجل من المسلمين يا يهودي يا نصراني ان عليه التعزير ولا حد عليه
 ثم قال ويشبه ذلك مذهب الامام الشافعي قلت قد علت مما تقر في عبارة الاذكار ان عبارته
 كهذه العبارة مطلقة وعبارة الشيخين وغيرهما السابقة عن المتولى مفصلة والمطلق لا ينافي
 المفصل ثم رأيت الاذري ذكر ما هو صريح في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذري وقياس
 ما تقدم أي عن المتولى انه اذا قال له بلا تأويل انه كافر لانه جعل الاسلام يهودية أو نصرانية
 فتأمل انتهى فحمله مطلقا وجعل كلام الشيخين عن المتولى مفصلا وحمل هذا المطلق على
 ذلك التفصيل أخذ بالعادة الاصولية الشهيرة فان قلت عبارة النووي عما الله عنه في شرح
 مسلم قد تنافي ما تقرر وحاصلها ان هذا الحديث مما عده العلماء من المتكلمات من حيث ان
 ظاهره غير مراد فان مذهب أهل الحق انه لا يكفر المسلم بالعاصي كالقتل والزنا وكذا قوله لأخيه
 يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام (أحدهما) انه محمول على المستحل ومعنى باعها أي
 بكامة الكافر وكذا حار عليه في رواية أي رجعت عليه كلمة الكفر باعها ورجع جمع معني

(الثاني) رجعت عليه تقيضه لأخيه ومعه صفة تكفيره (الثالث) انه محمول على الخوارج
المكفرين للمؤمنين وهذا نقله القاضي عياض عن مالك وهو ضعيف لان المذهب الصحيح المختار
الذي قاله الاكثر والمحققون ان الخوارج لا يكفرون كما تراهم البدع (الرابع) معناه
انه يؤل الى الكفر فان المعاصي كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكثريها أن يكون عاقبة
شؤنها المصير الى الكفر ويؤيده رواية أبي عوانة في مستخرجها على مسلم فان كان كما قال والاقدم
بأنه بالكفر وفي رواية اذا قال لأخيه يا كافر فله وحيد الكفر على أحدهما (الخامس) معناه
فقد رجع عليه تكفيره فليس الراجع حقيقة الكفر بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن
كافرا فكانه كفر نفسه امالا انه كفر من هو مثله وامالاه كفر من لا يكفره الا كافر يعتقد
اطلان دين الاسلام انتهى ومنازعة السبكي في بعضه في فتاويه مبينة على رأى انتحله مذهبها
واعترف بأنه خارج عن قواعد الامام الشافعي وهو ان من كفر أحد من الحشرة المشهود لهم
بالجنة كفر وان كان مؤثرا ولا وقد بسطت الكلام على ذلك في كتابي الصواعق المحرقة في الرد على
الرافض وغيرهم قلت لا تنافي في عبارته المذكورة ما مر لان قوله من غير اعتقاد اطلاق دين
الاسلام هو من التأويل الذي مر عن المتولي انه اذا سلكه لا يكفر نعم في الوجه الاول تقييد
لساقله المتولي بالمستحل كذا قيل وأقول ان أريد أنه تقييد للفهوم فظاهر وألا نطوق فليس
كذلك ويانه انه اذا قال يا كافر مؤثرا لا يكفر النعمة أو نحوه كان مع ذلك حراما اجامأ أخذ
مر عن ابن المنذر فان اعتدله حينئذ انبى القول بكفره على الخلاف الآتي في مستحل الحرام
الجمع عليه فان قلنا ياشترط أن يكون معلوما من الدين بالضرورة احتمال أن نقول بالكفر
هنا وندعى ان حرمة ذلك معلومة من الدين بالضرورة لان أحد الايجاهل يحرم ايذاء المسلم
سيما بهذا اللفظ القبيح وان قلنا بهدم اشترط ذلك قاله كافر بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا
اللفظ من غير تأويل فان قصد مع ذلك ان دينه الذي هو متلبس به وهو الاسلام كفر فلا
تراجع بين أحد في انه يكفر بذلك وان اطلق فلم يؤول ولا قصد ذلك انتجه ما أفاده كلام شرح
مسلم من انه ان استحل ذلك كفر والا فلا واذا تأملت هذا التقرير علمت ان كلام شرح مسلم
لا ينافي كلام الشيخين عن المتولي الامن حيث ان قضية كلامهما التمسك بمرطلة في حال
الاطلاق وهو وان كان له وجه لمكن التفصيل بين الاستحلال وغيره أو به هذا ما يتعلق بالوجه
الاول من الوجوه التي ذكرها في شرح مسلم وأما الوجه الثاني فهو لا ينافي ما مر عن المتولي
لان رجوع تقيضه اليه صادق بالكفر في بعض الحالات واما الثالث فاعترضه الزركشي
بأن ما حكاه الاكثر ونسب هدم تكفير الخوارج ممنوع قال بل هو الحق لما سئل كره في كتاب
التمهيدات وينبغي حمل كلامه على ما ذكره من سبب مكفر كما اذا لم يحصل الاجرد
الخروج والقتال ونحوه أما مع تكفيرهم لمن تحقق ايمانه من الصحابة المشهود لهم بالجنة
فلا انتهى وأقول الخوارج لم يكفروا وغيرهم الا بتأويل ولم يهوا الاسلام كفر او حينئذ

قالوا في شرح مسلم وغيره من هدم تكفيرهم نعم ان انكروا وصحبة أبي بكر رضي الله
 تعالى عنهم أو كفروا العهدة أو ضلوا الأمة فسيأتي مع ما سأكاه وأما الرابع والخامس فلا
 يتأنيان ما مر أيضا نظير ما سبق من انهما محمولان على من أول ووقع في الحديث روايات لا بأس
 بالاشارة اليها فقد روى مسلم اذا كفر الرجل أخاه فقد بدأ بها أحدهما وفي رواية له أيضا
 رجل قال لأخيه يا كافر فقد بدأ بها أحدهما ان كان كما قال والاربعين عليه وفي رواية له
 أيضا ليس من رجل اذني لغير أبيه وهو يعلمه الاكثر ومن دعا رجلا بالكفر أو قال
 عدو الله وايس كذلك الا حار عليه ، ومرفى رواية أبي عوانة فان كان كما قال والاربعين
 بالكفر وفي رواية اذا قال لأخيه يا كافر فقد وجب الكفر على أحدهما ومعنى كافر الرجل
 أخاه نسبه اياه الى الكفر بصيغة الخبر نحو انت كافر أو بصيغة النداء نحو يا كافر أو باعتقاد
 ذلك فيه كاعتقاد الخوارج تكفير المؤمنين بالذنوب وليس من ذلك تكفير جماعة من أهل السنة
 أهل الأهواء لما قام عندهم من الدليل على ذلك ومضى بايها أحدهما أي يرجع بكافة الكفر
 كما مر والجزم بأنه لا بد أن يبره أحدهما بنية قوله في الرواية الأخرى ان كان كما قال والاربعين
 عليه ومن تم كانت هذه الرواية في قوة قضية منفصلة أقيم البرهان على صدقها بخلاف
 الأولى اذ معناها كل مكفر أخاه فدائما انما أن يكفر القائل أو المقول له وبرهن على صدق ذلك
 في الرواية الثانية لانه ان كان كما قال والا كقوله القائل أي بالمعنى السابق يسانه وقوله أو قال عدو
 الله نص كما قاله بعض الشارحين في أن نسبة الرجل غيره عدو الله تعالى تكفير له وكذا نسبه
 الى ذلك وبواقفه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته الآية وسياق آخر الكتاب ما لو قال
 انه عدو للتي صلى الله عليه وسلم ومر أن معنى حار رجوع والاستثناء قيل معنوي أي لا يدعوه
 أحد الا حار عليه لان المقصد الاثبات ولو لم يقدر التثنية لم يثبت ذلك ويحتمل عطفه على ليس من
 رجل فيكون جاريا على اللفظ وقد فسر الحلبي في المنهاج الحديث بما يوافق كلام المتولي وقال
 ان أراد به أن الدين الذي يعتقد ككفره هو دون أخيه ان كان أخوه مسلما حقيقيا وان كان
 يظن الكفر ولا يظهره فذلك غير مراد بالحديث اذ لا يبره أحدهما بالكفر وحينئذ
 يعز واثبات انتهى فتأمله فجدد مر بما مر عن المتولي وان التعزير انما يجب عند كون
 المقول له ذلك كافرا باطنا فان قلت كيف يكون كافرا باطنا وتيق قلت يمكن بماؤه لا ستنايته
 ان قلنا ان المرتد جهل ثلاثة أيام أو لازالة شبهة أو تغلب أو غير ذلك فان قلت قضية ان من قال
 لمرتدا كافرا يعزير قلت قد يلتزم ذلك لانه اذاؤه وايدائه انما يجوز للامام بالقتل ان لم يبق
 ويمكن الفرق بأن المرتد لم يظهر الاسلام فلم يكن له احترام أصلا بخلاف من أظهر الاسلام
 وان كان كافرا باطنا وضع ذلك فالموافق للقواعد انه حيث ثبت كفره باطنا كان حكمه حكم
 المرتد ولا تعزير على من قال له يا كافر وفسر الغزالي في الاحياء الحديث بما يوافق كلام المتولي
 أيضا حيث قال معناه انه يكفر وهو يعلم انه مسلم أي فيكفر بدليل قوله فان ظن انه كافر يبدعه

أوضحها كان مخطئاً لا كافراً انتهى وقد يؤخذ من كلامه حمل كلام الحلبي السابق على غير
ما مر بأن يقال معنى قوله ان كان اخوه مسلماً حقيقياً أى في اعتقاده وقوله وان كان يبطن
الكفر ولا يظهره أى في اعتقاده وحينئذ فأتضح قوله وحينئذ يعزرا القائل وهذا التأويل
متعين لا ينبغي العدول عنه وقد فسر ابن رشد من أ كبر أئمة المالكية الحديث بما وافق كلام
المتولى أيضاً حيث حمل الحديث على أن من قال ذلك كفر حقيقة لكن فبين كفر أخاه حقيقة
لأنه ان كان المقوله كافراً قد صدق والا كفر القائل لأنه اعتقد ما عليه المؤمن من الايمان
كفراً واعتقاد الايمان كفراً كفر قال الله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وقا
غيره من أئمتهم لا يعد حمل الحديث على ظاهره من تكفير القائل على القول بأن الدعاء على غيره
بالكفر كفر واعترضه بعضهم بأن الداعي إنما كفر على القول بذلك من جهة انه لما دعا
بالكفر كأنه رضيه والرضى بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر كلام الحلبي والغزالي الذي
ذكرته عنهما أن القائل حيث اعتقد أن المقول له مسلم كفر مطلقاً وان أوله لكن ما مر عن
المتولى اوجه وقال ابن دقيق العيد في قوله عليه الصلاة والسلام ومن دعا رجلاً بالكفر وليس
كذلك الا حار عليه أى رجوع وهذا وعيد عظيم لمن كفر أحداً من المسلمين وليس هو كذلك
وهو ورطة عظيمة وقع فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد وحكموا بالكفر بعضهم بعضاً
وخرق حجاب الهيبة في ذلك جماعة من المشوبة وهذا الوعيد لا يحق لهم ثم نقل عن الاستاذ أبي
اسحاق الاسفرايني من أ كبر أصحابنا انه قال لا أكفر الا من كفرني قال ويرى ما في هذا
القول على بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح والذي ينبغي أن يجعل عليه انه لمج هذا
الحديث الذي يقتضى أن من دعا رجلاً بالكفر وليس كذلك رجوع عليه الكفر وكذا قوله
عليه الصلاة والسلام من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما وكان هذا التسكيم أى الاستاذ
أبا اسحاق يقول الحديث دل على أنه يحصل الكفر لأحد الشخصين اما المكفر أو المكفر ما إذا
كفر في بعض الناس فالكفر واقع بأحدنا وأنا قاطع بأنى لست بكافر فالكفر راجع اليه
انتهى فتأمل تجده صريحاً بما مر عن المتولى وفي أن ابن دقيق العيد موافق على ذلك وفي انه
لا فرق بين التأويل وعدمه وكلام الشيخ ناصر المقدسى في تهذيبه في كتاب الصلاة صريح في
ذلك فإنه لم يقيد التكفير الا بما إذا كان المقول له ذلك ظاهراً العدالة لكن الاوجه ما مر عن
المتولى من التفصيل وفي كافي الخوارزمي لو قال است من أمة محمد ولا أعرف الله ورسوله وأنا
كافر او يرى من الاسلام كفراً انتهى والحكم فيه ظاهراً الا أن يزعم انه أراد انه ليس منهم
قطعاً بل ظناً أو انه لا يعرف الله ورسوله على طريقة أهل الاصول أو نحو ذلك فيما يظهر ولافتى
تلميذ ابن المقرئ اعتراض على الروضة أحببت ذكره مع التنبيه على رده وعبارته قال في الروضة
قال المتولى لو قال لمسلم يا كافر بلا تأويل كفر لأنه سمي الاسلام كفراً ذكر المتولى مثله ولم
يعله ولم يعزه الى أحد قال فان أراد كفر التعمية والاحسان فلا انتهى ولا نسلم قول الروضة

لا معنى للاسلام كقرا فان هذا المعنى لا يفهم من اعظمه ولا هو مراده انما مراده ومعنى لفظه
 انما است على دين الاسلام الذي هو حق وانما أنت كافر دينك غير الاسلام وانا على دين
 الاسلام هذا مراده بلا شك لانه انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام فينبغي عنه كونه
 على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما يعزى هذا السب القاحل بما يليق به ويلزم
 على ما قاله ان من قال لعابد يا فاسق كفر لانه معنى العبادة فسقا ولا أحسب احد ايقوله وانما
 يريد انك تنسق وتقع مع عبادتك ما هو فسق لان عبادتك فسق وأيضا فكيف يحكم عليه بالكفر
 باطلاق هذه الكلمة المحتملة للكفر وغيره واحتمال غيره أكثر وأظهر وانما يصح المعنى
 الذي ذكره لو قال يهودي او نصراني مسلم يا كافر فهذا بلا شك لا يريد الا ان دينك وهدو دين
 الاسلام كفر وأما المسلم فلا يريد هذا أصلا انتهى كلام الفقيه ولكردة به أنه مبني على منزعه من
 أن معنى لفظه ما ذكره وليس معناه ما زعم بل معناه ياتصفا بالكفر وهذا كما ترى صادق
 بأن ما انصفت به من الاسلام يعنى كقرا أو بأنك لم تتصف بالاسلام من أصله وهو الذي زعمه
 ولا أثر لكون هذا الثاني هو الذي يغلب قصد هذه الكلمة لان وصفه له بالكفر مع مشاهدة
 الاسلام منه وعدم تأويله قرينة ظاهرة على تسمية الاسلام كفر فعلمنا بما يدل عليه لفظه صريحا
 بواسطة القرينة المذكورة وانما انما النظر الى ما يقصد بهذه الكلمة بين الناس لان هذا
 لا يعود بل عليه في هذا الباب وقلنا له أنت حيث أطلقت هذا اللفظ ولم تقول كنت كافر التضمن
 لفظك تسمية الاسلام كقرا وان كنت لم تقصد ذلك لانا انما نحكم بالكفر باعتبار الظاهر
 وقصدك وعدمه انما ترتبط به الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعمه ان هذا المعنى
 لا يفهم من لفظه وقوله انما مراده ومعنى لفظه الى آخره بل ذكره المراد لا وجه له هنا البتة
 لما قررناه بأن حكمنا انما هو باعتبار الظاهر فلا يبحث عن المراد ولا يندرج عليه حكما ظاهرا
 واندفع حصره بقوله انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام وأما ما زعمه من اللزوم
 المذكور فغير صحيح بل لا يلزم عليه ذلك لان العبادة لا تنافي الفسق لا مكان اجتماعهما في آن
 واحد اذ من ارتكب كبيرة فاسق وان كان أعبد الناس بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن
 اجتماعهما في شخص واحد في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعابد يا فاسق تسمية العبادة
 كما بخلاف القول لمسلم يا كافر فانه ظاهر في الوصف ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم
 به الاسلام كقرا وما تجب منه برقبان اللفظ اذا كان محتملا امان كان في بعضها أظهر
 عليه وكذا اذا استوتت ووجد لأحدهما مرجح وهو انما مر من وصفه بالكفر مع علمه
 ما هو عليه من الاسلام وقوله واحتمال غيره أكثر ظاهر وقوله وأظهر ليس في محله كما تقرر
 له وانما يصح المعنى الذي ذكره الى آخره برقماعته مما هو غنى عن الاعادة وقوله وأما
 لم فلا يريد هذا أصلا ليس في محله أيضا لان الارادة وعدمه الاشغل لتأنيها فاذا تقرر ذلك
 كما في كافر بما لم تجده في كتاب وعلمت أن ما ذكره الشيخان فيه نقلا عن التولى هو الحق

الذي لا يحيد عنه وان كلام جمع من الاحزاب صريح في كفر قائله مطلقا وان ما مر من عبارة
الاذكار وشرح مسلم وغيره - ما لا يخالفه يظهر لك ان ما اقيمت به في باعديم الدين حق طاهر
لا يسع أحد انكاره وان من أنكره فقد أنكر على هؤلاء الأئمة الذين هم آباؤنا في الدين لكن
المعترضون على لا يحترمون أحد من المتأخرين ولا من المتقدمين في مسم اسوة والحمد لله على
ذلك فمن قال لا خير يا عديم الدين تقول له ما الذي أردت بذلك فان قال أردت أن ما هو عليه من
الدين لا يسمى ديننا قلنا له قد كفرت ما لم تسلم والاضر بنا عنك وان قال أردت انه لا دين له في
الامامات ونحوها فاننا لا كفر عليك لكن عليك التعزيز الشديد للاتق بك وان قال لا نية لي
قلنا له فهل تعتقد انه يحل لك أن تقول له ذلك فان قال نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى
عليك بناء على ما مر وان قال لا أستحل ذلك أركان مما يخفى عليه فليس كفرا والى هذا التفصيل
كلام المستهاد بما قرره في با كفاشرت قول في الجواب السابق بل ربما يكون قوله يا عديم
الدين كفرا واذا تمهدت حقيقة ما أجبت به فانرجع الى ردة كلام المعترضين وهو يركا كته وكونه
بالتخيال أشبه غنى عن الرد لكن في ضمن رده فواتد فاما قول من قال هذا الافتاء كفر لا اقتضائه
ان قائل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر فبره عليه بأمر ومنها ان
دعواه اقتضاء قول رجا الى آخره الكفر مطلقا بحجرفة وجهل بدلولات الالفاظ فان مدلول
رجا انه له حالة يكون فيها كفرا وحالة لا يكون فيها كفرا وهذا جلي واضح فلا نطيل فيه لان الكلام
فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية من الاتقان والتحرير ومنها ان احتجاجه بما ذكره
صريحا ما به كفر مسلما من غير تأويل لان المفتي اذا قتي بحكم فلا يخجلوا ما أن يكون حقا أو خطأ
فان كان حقا فلا كلام في تكفير مكفروه وان كان خطأ فكذا ذلك وان تعمد الخطأ لا به لم يتعمد
تكفيرا أحد بعينه اذا المفتي لا يفتي على معين والحجب من جرافه كيف يكفر غيره ويستدل بما
يسمى كرهه نفسه فان قلت فلم ذكرت هذه الاشارة الحفية ولم تهصل في الجواب كما فعلت هنا
ولا أطلقت القول بالحرمه كما في الادكار قلت ايشار الاحتصار وحذر من الوقوع في ورطة
الاطلاق فان النووي قال في آداب المفتي في الروضة واد كان في المسئلة تفصيل لا يطلق الجواب
فانه خطأ بالاتفاق وليس له أن يكتب الجواب على ما يعلمه من صورة الواعته اذ الم يكن في انزعة
تعرض له انتهى وليس الاطلاق في المصنفات كالاتفاق في الفتاوى فان الناظر في المصنفات
لا يتصر على مصنف واحد والا كان مقصرا بخلاف المسئلة فتى فاه لا أهمية له في النظر في
المصنفات حتى يعلم حكم واقعته وانما الواجب عليه رفعها للمفتي في أفتاها وأطلق له في محل
التفصيل أجاء الى الوقوع في الخطأ فم كان المفتي مخطئا انما قال وأيضا فالمصنفات يكثرمسائلها
فلو كف المصنفون الى استيعاب سائر اتفاسيل في كل مسألة لثق عليهم بل عجزت عن ذلك
قدرتهم فساغاهم دكر أصول المسائل والاطلاق في بعض الابواب اتكالا على فهم التفصيل
من محل آخر وغير ذلك مما لا يخفى على ناظر في كتبهم وأيضا فانما أصل في الجواب تفصيلا

واضحاً قد استر المعنى المكفر عن العامة حتى لا تطرق اليه افهامهم فان غالب فطرهم سليمة ولا يقصدون بقولهم لبعضهم يا كافر او يا عديم الدين الا كفر التعمية او يامن فعله كفعل الكافر او نحو ذلك مما لا يمتضى الكفر فبرزت لهم ان هذا اللفظ قد يكون كفر الجذروه وبعده واعنه ولم يبين اهم الوجه المكفر استر له عليهم لئلا يسمعه أحدهم فيكون سباً له في أنه ربما يقصده فكان ما فعلته من الاشارة الى التفصيل به بر بما ومن ترهيمهم بأن ذلك كفر أبلغ وأولى والله سبحانه يوفق من شاء لما شاء وأما الاعتراض على التفريع بالفاء بما مر فسيبه الجهل بالاحكام وبتدولات الالفاظ أيضاً لان الحكم المحقق هو الحرمة وأما التكفير فأمر أخص يشترط له ما عرف فكيف يعدل عن الامر المحقق وهو الحرمة ولا يفرع عليه و يفرع على الامر الذي لم يعلم وجوده لانا طمته بقصد المنكح ولم يطاع عليه بل ويندر وقوع المعنى المكفر من أحد من المسلمين كما مر وذكرا الفقهاء له انما هو خشية من وقوعه واذا كان وقوعه في غاية الندور فاعلم أن التفريع على الحرمة هو العوالب التي لا امرية فيه وأما الاعتراض بان المفتي كيف يكتب التذير الشديد والتعزير راجع الى رأى الحاكم في الشدة والضعف فجوابه وان كان لا يستحق جواباً لولا ما في جوابه من العوائد التي لا تخفى على ذي ابان الاحكام والقضاء أمرى المفتين لغلبة الجهل عليهم وعدم معرفتهم ظواهر الاحكام فضلاً عن دقائرها وقد قال الاذري عن قضاة زمنه ولا يفتقر بقضاة زمننا فاهم كفر بي عهد بالاسلام هذا في قضاة زمنه فما بالك بغيرهم وقد أشار الى ذلك الفارقي أيضاً في قضاة زمنه مع تقدمه على زمن الاذري بكثير ولما ان كان غالب قضاة زمننا بلغوا الى ما لم يبلغه غيرهم منفتحت كتاباً في قبائحهم وصدريته بأربعين حديثاً فيه من يذم وتشد يد الوعيد على أكثر القضاة وسميته جمر الغضا لمن تولى القضاء ولئن سلمنا ان القضاة فيهم المفتيون فله مفتي ان يكتب التعزير شديد او غير شديد ولا مانع من ذلك عند من له ادنى بصيرة على ان لا يصح ابنا وجها ان القاضي ليس له ان يفتي في الاحكام فعليهم صار المفتي من القضاة كغيره والاستدلال للاعتراض المذكور بان التعزير راجع الى أمر الحاكم في الشدة والضعف ناشئ عن الجهل بكلام الفقهاء وقواعدهم لانه ليس راجعاً اليه في الشدة والضعف بل يجب عليه ان يفعل بالمعزوماً يناسب معصيته من التغليظ والتخفيف وانما الراجع اليه تعيين نوع من الأنواع التي يحصل بها ذلك فتأمله وتأمل هذا الإبهام الذي أوقع المعارضين في الاعتراض بذلك على ان المفتي ان يغلط في الجواب ولو غير الواقع حيث لا مفسدة في المجموع والرخصة وأصلها للمفتي ان يشدد في الجواب بلفظ متأول عنده زجراً أو تهديداً في مواضع الحاجة زاد في الرخصة قلت المراد ما ذكره الأصمري وغيره قالوا اذا رأى المفتي المصلحة ان يقول للعاصي ما فيه تغليظ وهو لا يعتد بظاهره وله فيه تأويل جاز زجراً كما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن توبة القاتل فقال لا توبة له وسأله آخر فقال له

توبة ثم قال أما الأول فرأيت في عينيه ارادة القتل فغضبته والساني فغاضم كيننا قد قتل فلم أقذطه
قال الصمري وكذا ان سألته فقال ان قتلت عبيدي هل علي قصاص فواسع ان يقول ان قتلتهم
قتلتنا فمن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قتل عبدا قتلناه ولان القتل له معنيان
وهذا كله اذا لم يترتب على الطلاقه مفدة والله أعلم انتهى كلام الروضة وهو حري ان يتأمله
المعارضون ويفهموه فاهم يمكن سحيق غيره ومن غيره من كلام الأئمة والامام صدرت منهم هذه
الخرافات وأما الاعتراض بان القاضي لا يفتي عليه فقد مر ما يتكفل برده بل لا يصدر ذلك
الا ممن ترك الشريعة الغراء وراء ظهره يا وزيما نسيا لان القاضي امان ان يكون محقا
فالافتاء يؤيده وينصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاض فان فرض انه قاضي ضرورية
وحيث رجعته الى مستنبيه ليقم عليه الاحكام الشرعية فان فرض انه لا يفعل فوض الامر الى الله
تعالى حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين على ان القاضي في صورة السؤال خصم مدع على
آخر ما يتعاق بالوصاية التي ذكر انما فوضت اليه فليس متحا كما اليه حتى يكون له ادنى شبهة
في نوع من الشتم أو السب وانما الحامل له على ذلك استطالته على اعراض المسلمين وشتمهم
بالالفاظ القبيحة التي لا تصدر من ادنى العوام وأما الاعتراض بان الجواب ليس مطابقا
لسؤال فكلام مهمل لا معنى له بوجه حتى يتسكلم عليه ومزيد المقت والغضب من الله سبحانه
يلجئ الشخص الى ان يقول ملا يعقله ولا يفهمه نعود بالله من ذلك ونسأله العفو عما اقترفنا من
ازلات والجهالات انه جواد كريم رؤوف رحيم • واذا قد أنمينا الكلام على هذه القضية فلننتقل
الى الكلام على بقية الالفاظ والافعال التي توضع في الكفر عندنا وعند غيرنا اعتناءهم هذا
الباب نظره وفي الحقيقة هذا هو المقصود بالسكاب وما مر كالمقدمة له والسبب الباعث عليه
قتول هذا باب واسع وأكثر من اعتنى به الخنيفة ثم أصحابنا كما ستعلمه (فن ذلك) العزم على
الكفر في زمن بعيد أو قريب أو تعاقبه باللسان أو القلب على شيء ولو محال لعقليا فيما يظهر
فيكون ذلك كفرا في الحال كما نقله الشيخان عن التهمة وخزم به البغوي وغيره كالحلبي وصحبه
الرويان وقول الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام كالم يحرك به لسانه هو حديث النفس
الموضوع عن بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم فيه لانه محمول على الخاطر الذي لا يستقر كما
حمل الأئمة الحديث عليه وقول ابي زهر القشيري عندنا لا يتصور العزم على الكفر الذي هو
الجهل بالله اذ لا يصح من العالم بالله ان يعزم على الجهل بحباب عنه بان المراد بالكفر في هذا الباب
ما أشعر بالجهل وان كان قلب من صدر منه شيء مما ذكره يأتي ممثلا ايمانا ألا ترى ان
الاستهزاء والهزل كغيرهما وكذلك الفعل الاتي فان اراد أو نصره وان عزم لا يكون كافرا
فغير مسلم له ذلك بل لا وجه لكلامه حينئذ وان اراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل لا يجامع
حقيقة العلم قسما لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق ذلك عزم القول على موافقة
كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدامة على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدامة على العدالة

فأما ليست شرطا فيها وكان وحده ذلك ان الايمان التصديقي وهو منتف مع العزم والعدالة
اجتناب الكبر مع عدم غلبة المعاصي والنية لانتافي ذلك وهو ظاهر لا غير عليه ومن ثم قال
البعثي لو قال الكافر آمنت بالله ان شاء الله لم يكن ايمانا لان الايمان لا يتعلق بالشروط ولو قال
المسلم كبرت ان شاء الله كفر في الحال انتهى ونقل الامام عن الاصوليين ان من نطق بكلمة
الردة وزعم انه اذرتورية كفر ظاهرا وباطنا وأقره سم على ذلك فتأمله يتفعل في كثير من
المسائل وكان معنى قصده التورية باعتقده مدلول ذلك وقصد ان يوري على السامع والا فالحكم
بالكفر باطنا فيه نظر ولو حصل له وسوسة ترد في الايمان أو الصانع أو تعرض بقلبه لتقص
أو سب وهو كاره لذلك كراهة شديدة ولم يقدري على دفعه لم يكن عليه شق ولا اثم بل هو من
الشياطين فيستعين بالله على دفعه ولو كان من نفسه كما كرهه ذكروه ابن عبد السلام وغيره
ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر بقول أو فعل (ومها) كل قول أو فعل صدر عن
تعمد واستهزاء بالدين صريح كالسجود للصنم أو الشمس سواء كان في دار الحرب أم دار
الاسلام بشرط انه تقوم قرينة على عدم استهزائه أو عذره وما في الحلبة عن القاضي عن
النص ان المسلم لو سجد للصنم في دار الحرب حكم برده ضعيف وواضح ان الكلام في المختار
واستشكل العزيز بن عبد السلام الفرق بين السجود للصنم وبين ما لو سجد للوالد على جهة
التعظيم حيث لا يكفر والسجود للوالد كما يقصده التقرب الى الله تعالى كذلك قد يقصد
بالسجود للصنم كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله ربنا ولا يمكن ان يقال ان الله شرع
ذلك في حق العلماء والآباء دون الاصنام قال القرافي في قواعد كان الشيخ يستشكل هذا المقام
ويعظم الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال الزركشي وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن ان يجاب
عنه بان الوالد وردت الشريعة بتعظيمه بل ورد شرع غيرنا بالسجود للوالد كما في قوله تعالى
وخر والله سجد ابتداء على ان المراد بالسجود ظاهره وهو وضع الجبهة كما مشى عليه جمع وأجابوا
بانه كان شرعا من قبلنا ومشي آخرون على ان المراد به الاحتناء وعلى كل فهذا الجنس قد ثبت
لوالده ولو في زمن من الازمان وشرعية من الشرائع فكان شهة دارثة لا كفر فاعله بخلاف
السجود له هو الصنم أو الشمس فانه لم يرد هو ولا ما يشابهه في التعظيم في شرعية من الشرائع فلم
يكر لفاعله ذلك شهة لضعيفة ولا قوية فكان كافرا ولا نظر لقصد التقرب فيما لم ترد الشرع به
تعظيمه بخلاف من وردت بتعظيمه فاندفع الاستشكال وتضع الجواب عنه كما لا يخفى
وفي المواقف وشرحها من صدق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك سجد للشمس كان
غير مؤمن بالاجماع لان سجوده اياها يدل بظاهره على انه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر
فلذلك حكمنا به عدم ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم
يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الاهمية بل سجد لها ولله طمئنا بالتصديق لم يحكم بكفره
وما بينه وبين الله وان أجرى عليه حكم الكافر في الظاهر انتهى ثم ما اقتضاه كلامه اعنى الشيخ

عز الدين من ان العلماء كالوالدي ذلك يدل عليه ما في الروضة آخر سجود التلاوة وعبارته
 وسواء في هذا الخلاف وفي تحريم السجود ما يفعل بعد الصلاة وغيرها وليس من هذا ما يفعله
 كثيرون من الجهلة الطالمين من السجود بين يدي المتأخرين فان ذلك حرام قطعاً بكل حال سواء
 كان للقبلة أو غيرها وسواء قصد السجود لله أو غفل وفي بعض صور ما يقتضيه الكفر عما نانا
 الله تعالى من ذلك انتهى فانهم انه قد يكون كفراً بان قصد به عبادة مخلوق أو التقرب اليه وقد
 يكون حراماً بقصد به تعظيمه أو أطايق وكذا يقال في الوالد فان قلت ما ذكرته من الجواب
 عن الاشكال في الوالد لا يأتي في العلماء لانه لم يتقل صورة السجود لهم قلت بل يأتي فيهم لان
 تعظيمهم ورد به الشرع على انه ثبت لجنسهم السجود كما في قوله تعالى واذقنا للملائكة اسجدوا
 لآدم فسجدوا وادم صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه وعلى سائر المرسلين كان بالنسبة
 للملائكة عليهم السلام هو العالم الا كبرقت لجنس العلماء السجود فكان شبهة وان كان المراد
 في الآية بالسجود الاحياء عند جماعة وان آدم لم يكن هو المسجود له وانما كان قبلة لسجودهم كما
 ان السكينة قبلة اصلاتنا (ومن المكفرات أيضاً) السحر الذي فيه عبادة الشمس وبحوها فان
 خلا عن ذلك كان حراماً لا كفراً فهو بمجرد لا يكون كفراً ما لم ينضم اليه مكفر ومن ثم
 قال الماوردي مذهب الشافعي رضي الله عنه انه لا يكفر بالسحر ولا يجب به قتله وبسأل عنه فان
 اعترف معه بما يوجب كفره كان كافراً بما عقده لا بسكوره وكذا الواعظ قد تأثر السحر كما كفر
 باعتقاده لا بسكوره فيقتل حينئذ انضم الي السحر لا بالسحر هذا مذهبنا وأطابق مالك رضي
 الله تعالى عنه وهو جماعة سواء الكفر على الساحر ككفر وان الساحر يقتل ولا
 يستتاب سواء أسحر مسلماً أو ذمياً كالذي يفتي قال بعض أئمة مذهب المالكية والصواب اننا
 لا نقضى به هذا حتى يبين معقول السحر اذ هو يطلق على معان مختلفة وسيأتي بيانها في الحاشية
 مع بيان ان الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من أصحاب مالك ومذهب أحمد
 رضي الله تعالى عنه في الساحر أقرب الى مذهب مالك فيه وسيأتي في الحاشية أيضاً كلام أهل
 مذهبه في ذلك (ومها) القاء المصحف في القاذورات لغير عذر ولا قرينة تدل على عدم الاستهزاء
 وان ضعفت والمراد بها النجاسات مطلقاً بل والقذر الطاهر أيضاً كما مر حبه بعضهم قال
 الروياني وكما صحف في ذلك أوراق العلوم الشرعية ويؤيده ما يأتي فيمن قال قصعة تريد خبير
 من العلم وكتب الحديث وكل ورقة فيها اسم من أسماء الله تعالى أولى بذلك في كون القاء
 في القدر مكفراً وهو مراد الروياني بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير والفقهاء والآثار
 كالنحو وغيره وان لم يكن فيها آثار السلف أو يختص بالحديث والتفسير والفقهاء الظاهر
 الاطلاق وان كان بعيد المدرك في ورقة من كتاب نحو مثلاً ليس فيها اسم معلوم وعبارته
 الزركشي في هذا المحل ما ذكره أي الرافعي في القاء المصحف في القاذورات لا يختص بالمصحف
 بل كتب الحديث في معناه وقد ألحق الروياني به أوراق العلوم الشرعية ولا شك ان الحديث

وما اشتمل عليه من أسماء الله أعظم انتهى وفهم بعض المتأخرين من هذه العبارة أنها
تضعيف لكلام الروياني وأنت خير إذا تأملت أن الأمر ليس كذلك وأنه إنما ذكر ذلك تقوية
لما ذكره من الحاق كتب الحديث بالصحف فكانه يقول هو أولى بالحكم مما ذكره الروياني
فتعين ذكرها كما ذكر الوراق بقية العلوم الشرعية وإن كانت داخلة في كلامه
ومن ذلك يعلم أن كل ورقة فيها اسم معظم من أسماء الأنبياء والملائكة يكون كذلك وإن
المراد بالصحف ونحوه كل ورقة فيها شيء من القرآن أو الحديث أو نحوهما سواء أكتب القرآن
للدراسته أو غيرها وإن هذا المحل فارق فساد يبع ذلك من كافر والدخول به للخلاء لنحو
ما هنا فإن قلت قد بنا في ما تقرر قولهم يحرم الاستنجاء بغيرها خاتم عليه اسم معظم ولم يجعلوه
كفرا قلت الفرق أن تلك حالة حاجة وأيضا فالإستنجاء يمنع ملاقات النجاسة للعظم فإن فرض أنه قصد
تضمينه بالنجاسة يأتي فيه ما هنا على أن الحرمة لا تنافي الكفر كما هو وكاتماء المصحف ونحوه
في القدر بل طبخ الكعبة أو غيرها من المساجد بنجس ولو قيل إن تلميح الكعبة بالقدر الظاهر
كذلك لم يبعد إلا أن كلامهم ربما يباه قال امام الحرمين وفي بعض التعاليق عن شيخه أن
الفعل بمجرد لا يكون كفرا قال وهو إذ زال عظيم من المعاق ذكره للتنبيه على غاطه انتهى
وأقره الشيخان على ذلك وهو جدير بالغلط وإن نقل عن الشيخ أبي محمد أيضا وعن غيره خلافا
لنظرية بذلك وقول الأذري لم لا يؤول ويجعل على محل صحيح لا يخفى على الفقيه استخراج
كأنه يشير إلى أن حقيقة الفعل لا يمكن أن يكون كفرا وإنما الكفر ما استلزمه من التهاون
بالدين ونحوه وهذا أويل صحيح وبه يندفع الغلط إلا أن المراد لا يندفع الإيراد (ومنها) القول الذي
هو كفر سواء أصدر عن اعتقاد أو عن أداء واستهزاء فمن ذلك اعتقاد قدم العالم أو حدوث الصانع
أدنى ما هو ثابت لاقديم بالاجماع المعلوم من الدين بالضرورة كما كونه عالما أو قادرا أو كونه
يعلم الجزئيات أو اثبات ما هو متفصلا بالاجماع كذلك كالألوان أو اثبات الاتصال والانفصال
له فارق للمعتزلة تتمكر الصفات السبعة أو الثمانية ولم يكفروهم قلت هم لا ينكرون
أصلها وإنما ينكرون زيارتها على الذات حذرا من تعدد القدماء فيقولون أنه تعالى عالم
بذاته قادر بذاته وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة أن المحذور تعدد ذات قدماء لا تعدد
صفات قائمة بذات واحدة قديمة وكذا يقال في اختلاف الأشاعر في نحو البقاء والعدم والوجه
واليدن وبه هذا إن تأملته تعلم الجواب عن قول العزيم عبد السلام والجبب ان الأشعرية
اختلفوا في كثير من الصفات كالتقدم والبقاء والوجه واليدن وفي الأحوال كالألمية
والقادرية وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضا واختلفوا في تكفير
بقية الصفات مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا متمكنا ما تفرقوا على كماله بذلك واختلفوا في تعليقه
بالصفاة المذكورة انتهى فأخذ عدم تكفير المعتزلة وغيرهم الذي هو الأصح وإن جرى قول
بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن الأئمة الأربعة أنهم لم يسلكوا اعتقاد نقص في الذات بل

زعموا بذلك انهم الموحدون المعظمون دون غيرهم وأما التقدم والبقاء فأما واعتبارية فلا
 يلزم على ذلك انقص أيضا وكذا نفي الوجه واليد ونحوهما فأتضح ما مشى عليه الاكثر
 وعدم تكفير بعض الأشعرية بما بعض وقد أشار ابن الرزفة الى مدرك القول بالكفر والقول
 بعدمه بما حاصله ان المخالفين لصفات الباري تعالى الذي هو متصف بما اتصف به العالم يحكم بكفرهم
 لأنهم يعترفون باثبات الربوبية لذات الله تعالى وهي واحدة والقول بالكفر نظري ان تغيير
 الصفات بما لا يعتبر فيه النظر والعيان بمنزلة تغيير الذات فكفر والانهم لم يعبدوا الله
 سبحانه وتعالى المتزه عن النقص لأنهم عبدوا من صفته كذا وكذا والله سبحانه متزه عن ذلك
 فهم عابدون لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكى عن اختيار شيخ الاسلام ابن عبد السلام
 قدس الله وجهه انتهى وميل كلام ابن الرزفة الى عدم التكفير وهو كذلك وان لزم على
 هذا الاعتقاد نقص لان لازم المذهب غير مذهب كما يأتي ومن ثم قال الاستوى الجسم
 ملزوم بالالوان والاتصال والانفصال مع اننا لا نكفرهم على المشهور كما دل عليه كلام
 الشرح والروضة في الشهادات انتهى وبما أتى الجمع بين هذا وقول النووي عفا الله تعالى
 عنه في شرح المذهب بكفرهم فالخاصل ان من نفي أو أثبت ما هو صريح في النقص كفر او ما هو
 ملزوم للنقص فلا ومعنى اثبات الاتصال والانفصال يرجع الى قول من قال الباري
 تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ومن ثم قال الغزالي معناه ان مصحح الاتصال
 والانفصال الجسمية والتخيز وهو محال فانفك عن الضدين كان الجمل ادلا هو عالم ولا جاهل لان
 مصحح العلم هو الحياة فاذا اتفت الحياة اتفت الضدان وهذا كما ترى ظاهرا في تكفير القائلين
 بالجهة لكن مشى الغزالي في كتابه التفرقة بين الاسلام والزندقة والعزيم عبد السلام في
 فتاويه الموصلية وغيرهما على عدم كفرهم قال ابن عبد السلام لان علماء الاسلام لم يختر جوهر
 عن الاسلام بل حكموا بهم بالارث من المسلمين وبالدفن في مقابرهم وتحرير دمايتهم وأموالهم
 قال الزركشي وهذا بناءه الشيخ على تفسير المنكلمين بالايمان بما علم انه من دين محمد صلى الله
 عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا العلم بكونه عالما بالعلم أو عالما بذاته أو كونه مرتبا أو غير مرتب
 ليس بداخل في معنى الايمان وكذلك كونه في جهة أو ليس في جهة انتهى وبه يتأيد ما قدمته
 في وجه تكفير المعتزلة ونحوهم قال الشيخ ومن زعم ان الاله سبحانه وتعالى يحل في شيء من آحاد
 الناس أو غيرهم فهو كافر لان الشرع انما عفا عن الجسم الغلبة الجسم على الناس وانهم
 لا يفهمون موجودا في غير جهة بخلاف الحلول فانه لا يعم الا بتلاعه ولا يخطر على قلب عاقل
 فلا يعنى عنه انتهى وكالحلول الاتحاد كما يأتي والحاصل ان في كفر سائر الفرق خلافا بين
 أئمة السلف والخلف حرره القاضي عياض آخر الشفاء ومذهبنا انه لا يكفر الا نافي العلم
 بالجزئيات أو بالعدوم وزاعم قدم العالم أو بقائه أو الشاك في ذلك ومنكر البعث أو شيء
 من متعلقاته كما يعلم مما يأتي عن الروضة عن القاضي عياض وزاعم الحلول أو الاتحاد

أو نحوهم كالثمانين بالثمانين وغيرهم من الطوائف المذكورة في الشفاء وغيرهم وانما تركت
 ذكرهم لان كفرهم معلوم مما قرره في الكتاب (ومن ذلك) بحد جواز بعثة الرسل أو انكار
 نبوة نبي من الانبياء المتفق على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم لا كالنضر وخالدين سنان
 ولتمان وغيرهم وكانكار ذلك الشك فيه قال الخوارزمي في كافيته أو انكار رسالة واحد من
 الانبياء المعروفين انتهى وينبغي حمل قوله المعروفين على من أجمع المسلمون على رسالتهم وأراد
 في الرسالة على سائر الأقوال فإنه قد وقع خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك أيضا تكذيب نبي
 أو نسبة تعمد كذب اليه أو محاربه أو شبهة أو الاستخفاف به ومثل ذلك كما قاله الحلبي ما لوقتي
 في وقت نبي من الانبياء انه هو النبي دون ذلك النبي أو في زمن نبينا أو بعده ان لو كان نبيا أو انه
 صلى الله عليه وسلم لم تكن النبوة فيه فكفر في جميع ذلك والظاهر انه لا فرق بين تنبي ذلك باللسان
 أو القلب ~~ب~~ تنبيه كقضية قواهم أو تكذيب نبي انه لا فرق بين تكذيبه في أمر ديني أو غيره وهو
 ما يصرح به كلام العراقي شارح المذهب اسكن كلام غيره ينزع فيه وأصل ذلك انهم صرحوا
 بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان يتزوج بلا شهود لان اعتبارهم لأمن الجمود وهو
 مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم ثم قالوا والمرأة لو كذبت لم يثبتت اليها وقال العراقي المذكور
 بل تكفر بتكذيبه فقضية كلام غيره عدم كفرها اسكن كلامه أوجه لأن تكذيبه ولو في الأمر
 الدنيوي صريح في عدم عصمته عن الكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما كفر ولا ينافي
 ذلك ما وقع عن بعض حفاظ الاعراب مما يقرب من ذلك لانهم كانوا معذورين بقرب اسلامهم
 وصرح كلامهم هناك كون الاستخفاف بالنبي كفر لا يختص بتبيينه صلى الله عليه وسلم ومنه
 يؤخذ شكال في عدم احكامنا كون الاستخفاف به كفرا من خصائصه وقد يجب اخذ من
 استمراء كلامهم بأنهم كثيرا ما يعدون شيئا من خصائصه ويكون المراد به ما يختص به عن عدا
 الانبياء من بقية الأمم وقد عدوا من خصائصه أيضا ان من زنا بحضوره كفر وظرفه في الروضة
 ويجب ان هذا الظاهر في الاستخفاف فكان كفرا ومنه يؤخذ ان غيره من الانبياء كذلك
 ويعود الاشكال والجواب المذكوران (ومن ذلك أيضا) بحد آية أو حرف من القرآن يجمع
 عليه كالمؤذنين بخلاف البسمة أو زيادة حرف فيه مع اعتقاد أنه من الله فان قلت قد أنكر ابن
 مسعود كون المؤذنين قرآنا فكيف يكفرناهم ما قلت قال النووي في المجموع ان نسبة ذلك
 لابن مسعود كذب عليه فان قلت فهل فيه جواب على تقدير الصحة قلت الجواب عنه انه لم يستقر
 الاجماع عند انكاره على كونه ما قرأنا وأما الآن فقد استقر وصارت قرآنتهم ما معلومة
 من الدين بالضرورة فكفرناهم ما علمنا كان أو أمينا مخالفا للمسلمين على ان ما روى من
 انكاره انما هو انكار لرسولهما في مصحفه لا كونه ما قرأنا كما قالوا الشيخ أبو علي ابن أهريرة
 والقاضي أبو بكر الباقلاني زانه كانت السنة عنده ان لا يثبت في المصحف الا ما أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يثبتته أو كتبه ولم يحده كتب ذلك ولا سمع أمره به وفي وجه حكاية القاضي حسين

في تعاليفه انه يلحق بسب النبي صلى الله عليه وسلم سب الشيخين وعنه ان وعلى رضى الله عنهم فقال
من سب الصحابة فسق ومن سب الشيخين أو الحسين يكفر أو يفسق وجهان كذا في النسخة
وصواب ما الختني بمجتمعة فتوقية فتون يعني عثمان وعلي رضى الله تعالى عنهما وعبارة البغوى
من أنكروا خلافة أبي بكر يبدع ولا يكفروا من سب أحد من الصحابة ولم يستحل يفسق واختلفوا
في كفر من سب الشيخين قال الزركشى كالسبكي وينبغي ان يكون الخلاف اذا سبه لأمر خاص به
أما لو سبه لكونه صحابيا فينبغي التطع بتكفيره لأن ذلك استخفاف بحق الصحبة وفيه تعريض
بالنبي صلى الله عليه وسلم وقدر روى الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم رأى أبا بكر وعمر فقال هذان
السمع والبصر وهكذا القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه
قال يقول الله تعالى من آذى لي وليا فقد آذنته بالحرب وفي رواية فقد استحل محارمى ولا شك اننا
نحقق ولاية العشرة فمن آذى واحدا منهم فقد آذى الله تعالى بالحاربة فلو قيل يجب عليه ما يجب
على المحارب لم يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم الا من تحققت ولايته باخبار الصادق انتهى وما يحسنه
من التطع بالتكفير ظاهرا نقلا ومعنى ومن الاطواق بالمحارب ظاهرا لا لالتقلا وسياق لذلك
بسط آخر (ومن ذلك) ان يستحل محرما بالاجماع كالخمر والواطول وفي ملوكه وان كان أبو حنيفة
لا يرى الحسد به لأن ما أخذ الحرمة عنده غير ما أخذه أو يحرم حلالا بالاجماع كالنكاح أو يفتي
بوجوب مجمع على وجوبه كركعة من الصلوات الخمس أو يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع
كصلاة سادسة بأن يعتقد فرضيتها كقرضية الخمس ليخرج معتقدا وجوب الوتر ونحوه وكهجوم
شؤال هذا ما ذكره الرافعي زاد النووي في الروضة ان الصواب تقييده بما اذا جحد مجمعا عليه
يعلم من دين الاسلام ضرورة سواء كان فيه نص أم لا بخلاف ما لا يعلم كذلك بأن لم يعرفه كل
المسلمين فان جحد لا يكون كقرائه انتهى وما زاده ظاهرا وخرج بالجمع عليه الضروري كاستحفاف
بنت الابن السادس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المتعة فلا يكفر جاحدها كما بيته في شرح
الارشاد مع بيان أنه هل المكلام في جاحدها جهلا أو عنادا ومع بيان رد قول البلقينى ان نكاح
المتعة معلوم من الدين بالضرورة وأنه قيد استحلال الدماء والاموال بما لم ينشأ عن تأويل
ظنى البطلان كتأويل البغاة وللضرورة أمثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى (ومن ذلك)
أيضا ما لو أجمع أهل عصر على حادثة فانكارها لا يكون كفرا ومحل هذا كله في غير من
قرب عهده بالاسلام أو نشأ اديته بعيدة والا عرف الصواب فان انكر بعد ذلك كفر فيما يظهر
لان انكاره حينئذ فيه تضليل للامة وسبب يأتى عن الرونية عن القاضي عياض أن كل
ما كان فيه تضليل للامة يكون كفرا ثم ذكره الشيخان كالاصحاب في استحلال الخمر استبعده
لامام بانالاسكفر من رد أصل الاجماع ثم أوّل ما ذكره ما اذا صدق المجمعين على
ان التحريم ثابت في الشرح ثم حمله فانه يكور رد الشرع قال الرافعي وهذا ان صح فليجزم مثله أن
في سائر ما حصل الاجماع على اقتراسه أو تحريمه ونفاذ أو اجاب عنه أبو القاسم الرنجاني بان ملخص

التكفير ليس مخالفة الاجماع بل استباحة ما لم يحرّمه من الدين ضرورية وله ان كان
دقيق العيد مسائل الاجماع ان صحها التواتر كاصلاة كفر منكرها مخالفة التواتر لا لمخالفة
الاجماع وان لم يصحها التواتر فلا يكفر بانها وقرق الزركشي بين تكفيره منكر الاجماع
اى المجمع عليه وعدم تكفير المنكر اصل الاجماع بان منكر الحكم وافق على كون الاجماع
حجة ثم انكر اثره المترتب عليه فكفرناه بخلاف منكر الاصل فانه لم يوافق على شئ البتة
انتهى وفي فرقه نظرا لا تقتضيه ان منكر الحكم لا بد ان يسبق منه اعتراف بجمية الاجماع
وهو بخلاف قضية الملاحقة وان من سبق منه الاعتراف بذلك يكفر وان لم يكن الحكم ضروريا
وابس كذلك فالذي يتجه هو ما اشار اليه الجواب الاول من ان ملحق التكفير انكارا ضروريا
مواه اسبق منه الاعتراف بجمية الاجماع ام لا فان قلت هل بقي من فرق آخر بين انكار
اصل الاجماع حيث لم يكن كفرا وانكار الحكم المجمع عليه الضرورى حيث كان كفرا
قلت نعم وتقدم قبله مقدمته وهى ان النظام وغيره انما انكروا كون الاجماع حجة زعمنا منهم
انه لا يستحل الخطا على اهل الاجماع وانه لا دليل على عصمتهم قطعا اذا ما استدل به على
ذلك يحتسب التاويل فالاجماع الذى انكروه هو تطابق العلماء على تفرقتهم وكثرتهم على
رأى نظرى وهذا ليس كانكارا ضروريا المنى هو تطابقهم على الاخبار من محسوس على
نقل التواتر وذلك قطعى لحصول العلم الضرورى به والقدح فيه يسرى الى ابطال الشرع بعمق
اصلا قطابق العلماء على رأى واحد نظرى لا يوجب العلم القطعى الامن جهة الشرع فلم يكن
انكار كونه من اصله حجة ولا انكار افادته القطع مع الاعتراف بجمية مكفرا على الاصح
بخلاف انكار الضرورى فانه يجر الى انكار الشريعة بل الشرائع كلها فن ثم كان كفرا
كما تقرر فأتضح الفرق بين انكار اصل الاجماع اذ كونه حجة قطعية وبين انكار الضرورى
وبما قررته يعلم رد تنظير الغير الى كفر جاحد المجمع عليه بان النظام انكار كون الاجماع حجة
في غير مختلفه فيمو وجه رده ان النظام لا ينكر الحكم كما هو على التنزل فهو بهذا الانكار
متبدع ضال فلا نظر لانكاره ولا لخلافه فان قلت تافى حكم الاجماع اذ جعله من جاحد المجمع
عليه لان الاول ليس معه اعتقاد مخالف بخلاف التاويل فان الجحد يقتضى سبق الاعتراف
والاعتقاد قلت اذا تأملت ما سبق من التفسير علمت ان المحظ في التكفير انما هو انكار
الضرورى المستلزم لانكار الاجماع بخلاف انكار الاجماع من اصله او حجتيه او المجمع عليه
الغير الضرورى فانه لا يكون كفرا خلافا لما يوهمه كلام بعض المتأخرين وما يوضح هذا
المقام ان من انكر ما عرف بالتواتر فان لم يرجع انكاره الى انكار شريعة من الشرائع كانكار
عزوة تيول او وجود ابي بكر وحمز وقتل عثمان وخلافة علي وغير ذلك مما علم بالتسلسل ضرورة
وليس في انكاره حجة شرعية لا يكون انكاره ذلك كفرا اذ ليس فيه أكثر من الكذب
والاعتاد كانكاره شام وعبادوه حجة العمل ومحاربة على من حاله نعم ان اقترن بذلك اتهامه

لناقلين وهم المسلمون اجمع ككفر كافى الشفاء وغيره ليس يانه الى ابطال الشر بعبادة وليس هذا
ككفر اسل الاجماع لانه لا يتم جميع المسلمين بل ولا بعضهم وانما ينكر اجتماعهم وتوافقهم
على شئ وان يرجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين او حكم من احكامه كانكار
انحوار بحدوث الرجم فان كان انكارهم الرجم كفروا لانه حكم من احكام الشر بعبادة بجمع
عليه معلوم من الدين بالضرورة وان انكروا واقضته واعترفوا بان الرجم ثابت في هذه الشر بعبادة
بدليل آخر لم يكفروا ما لم يترن بذلك اتهاهم لناقلين وهم المسلمون اجمع واذا تدبرت هذا
الذي قررته واستحضرت قواعدهم ظهر لك انه احق بالاعتقاد والتصويب مما ذكره بعض
المتأخرين وغيرهم في هذا المجل وسياق لهذا المبحث زيادة تحقيق وتصحیح وفي تعليق البغوى
من انكار السنن الراتبة او صلاة العيدين بكفر والمراد اسكار مشروعيةها لانها معلومة من
الدين بالضرورة وانكروا هبة الصلاة فمما نهى الله تعالى من تركها الا بحجة او عذر والشروط لم ترد
بنص جلى موافق ككفر ايضا اجماعا كما يؤخذ من كلام الشافعى قال العمولى (ومن ذلك) أى عهد
الضرورة ان يعتقد في شئ من الكفر انه حق قال ويجرم تسميته بذلك انتهى وقضية بذلك
ان مجرد تسمية الباطل حقا لا يطلق انها كفر وهو ظاهر في نحو هذه المسألة مما فيه ضرب من
التأويل وهو أخذ الامام له على نية الزكاة اما فيما لا تارة بل فيه بوجه فينبغى ان يكون تسميته حقا
كفرا (ومن الكفرات ايضا) ان يرضى بالكفر ولو ضمنا كان يسأله كافر يريد الاسلام ان
يلقنه كلمة الاسلام فلم يفعل او يقول له اصبر حتى افرغ من شغلى او خطبى لو كان خطيبا وكان
يشير عليه بان لا يسل وان لم يكن طالبا للاسلام فيما يظهر وكلام الحلبي الآتى قرىبا قد يدل
على ان اشارته عليه بان لا يسل اذا كانت لكونه عدوه فيشير عليه بما يكفره وهو الكفر وينتفع
بما يحبه وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظر والذي يظهر انه بكفر بذلك وان قصد ما ذكرناه كان
متسببا في قائه على الكفر وليس هذا كسألة الحلبي الآتية خلافا لمن توهمه لان تلك فيما مجرد
تم فقط وهذه فيما تسبب الى البقاء على الكفر او يشير على مسلم بان يرتد وان كان يريد الردة كما
هو ظاهر او يكفره على الكفر على الاصح او يطلب منه او من كافر الكفر كما صرح به اذ لم حيث
قال في يهودى تنصرف في قول يطالب بالاسلام او بالعود الى ما كان عليه والله يعبر عن هذا القول
باحتاج الى تأنيق فلا يفتى ان يقال هو مطالب بالاسلام او بالعود الى التهود فان طلب الكفر
كفرا انتهى بخلاف ما لو قال اسلم سلمه الله الايمان او اسكفر لارزقه الله الايمان فانه لا يكون
كفرا على الاصح لانه ليس رضى بالكفر وانما هو دعاء عليه بتشديد الامر او العقوبة عليه هذا
ما ذكره الشيخان وانت خبير من قوله ما لانه ليس رضى بالكفر الى آخره ان محل ذلك ما اذا
لم يذ كر ذلك رضى بالكفر والا كفر قطعا والذي يظهر من فحوى كلامه ما انه لو اطلق ولم يقله
على وجه الرضا بالكفر ولا على جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافرا وهو ظاهر
ولو رضى كافر بالاسلام او اكره كافرا آخر عليه أو عزم عليه في المستقبل لم يكفر بذلك مسلما

ويقر في عاصم في العزم على فعل كبيرة وليس من الرضى بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب
 معهم الخمر ويأكل لحوم الخنزير اذ ارتكاب كياتر المحرمات ليس كفرا ولا يفسد بها الاسم
 الايمان بل اسم المدح كتنقي ودين وولي ومخلص وموفق على الاطلاق فاذا مات فاستقام يتخذ
 في النار لا فالغوارج فانهم يحكمون بكفره وللعترلة فانهم يقولون انه فاسق ليس بمؤمن
 ولا كافر والفسق عندهم منزلة بين الايمان والكفر ومتعاوصفة باسم مسدح عما ذكره مطاوعا
 أو مقيدا **تبيينه** ما ذكر في مسألة عدم التلقين وفي الاشارة وما نقله الشيخان في الروضة
 وأصاها عن المتولي وأقراء وهو المعتمد وبه جزم البغوي وأما في باب الغسل من المجموع من
 ان الصواب انه ارتكب معصية عظيمة فضعف بل الصواب الاقول كما قاله الزكشي خلافا لقول
 الاذري والتصويب ظاهر فيما سوى اشارته بأن لا يسلم ويمن جزم أيضا بالكفر في ذلك الفخر
 الرازي ونقل عن بعض العلماء أنه ينبغي له ان لا يطول المدة في كلمة لا يحصل الانتقال من الكفر
 الى الايمان على أسرع الوجوه وما ذكر في مسألة لارزقه الله الايمان استشكل بما اذا قال
 لمسلم يا كافر بلاتأويل ويحاجب بأن الكفر ثم انما جاء من تسمية الاسلام كفرا كما مر وهنا ليس
 فيه ذلك ويم ذابن يدانجسام ما قدمت من انه لو طلب ذلك للرضى بالكفر كان كفرا ويؤيده
 أيضا ما دل عليه كلام الحلبي من انه لو تني مسلم كفر مسلم فان كان ذلك كما تمني الصديق
 لصديقه ما يستحسنه كفر لان استحسان الكفر كفر وان كان كما تمني العدو وعدوه ما يستعظمه
 لم يكفر فاذا أسلم عدوه الكافر فخرن المسلم لذلك وتني انه لم يسلم ودلوا على الكفر لان
 استقباحه الكفر هو الذي يحمله على ان يتمناه له واستحسانه الاسلام هو الذي يحمله على ان
 يكرهه له وانما يكون تني الكفر على وجه الاستحسان له وقد تني موسى صلى الله على نبينا وعليه
 وسلم ان لا يؤمن فرعون وزاد على التمني فدعا الله بذلك بقوله ربنا اطعنا على أموالهم
 واشد دعى قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم فلم يضره ذلك ولا عاتبه الله عليه ولا زجره
 عنه انتهى لكن في الاستدلال نظر لان شرع من قبلنا ليس بشرع لنا ولانه يجوز ان موسى
 صلى نبينا وعليه ودلى سائر الانبياء والمرسلين افضل الصلاة والسلام لم عدم ايمانهم
 فسأله تعد او الكلام فيمن انطوت عاقبتة وقد يجب بأنه وان كان شرعا ان قبلنا الا انه لم يرد
 في شرعنا ما يخالفه فيكون حجة على الخلف و بأن الاسل في السؤال طاب حصول ما ليس
 بحاصل فلا نظر للاحتمال المذكور على انه ورد في القصة ما يخالفه وهو ان الاجابة لم تقع
 الا بعد اربعة سنين من السؤال وأيضا قوله تعالى قد أجيبنا دعوتكما متان عليهما
 بالاجابة وما كان واقعا قبل الاجابة في علم السائل لا يمتن عليه بأنه استجب له فيه فان قلت
 متقرر أولاف مسألة سلبه الايمان أو لارزقه الله الايمان بنا فيه ما اقتضاه كلام الاحياء
 من انه لو لعن كافرنا في وقتنا كفر ولا يقال يلعن لسكونه كافرنا في الحال كما يقال للمسلم
 رحمه الله لسكونه مسلما في الحال وان كان يتصور انه يرتد لان معنى رحمه الله ثبته الله على الاسلام

الذي هو سبب الرحمة ولا يقال ثبت الله الكافر على الكفر الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال
 الكفر الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال الكفر وهو في نفسه كفر انتهى قال الزركشي
 عقبه فتهنطن لهذه المسألة فانها غريبة وحكمها متجربة وقد نزل فيه جماعة انتهى قلت لا منافاة لما
 تروته نانيا من التفصيل الذي ينبغي أن يجري مثله هنا كما أنه ينبغي أن يجري مثل هذا ثم يقال
 ان أراد بلعنما الله الله طاع عليه بتشديد الامر أو أطلق لم يكفروا ان أراد سؤال بقائه على الكفر
 أو الرضى بقائه عليه كفر وفي سلبه الله الايمان لمسلم ولا رزقه الله الايمان لكافران أراد
 سؤال الكفر للمسلم أو البقاء عليه لكافر أو رضى بذلك كفروا ان أراد الدعاء بتشديد العقوبة
 أو أطلق فلا قدر ذلك حق التدبير فانه تفصيل متجه فثبت به كلماتهم واستشكل الفخر الرازي
 ما ذكر في ارتكاب الكبائر من انه ليس كفر بأب الاعمال عند الشافعي رضى الله تعالى عنه من
 الايمان فكيف لا ينتفى عند انتفاؤها الا ان المجموع المركب من أمور اذا انتفى واحد منها لا بد
 وان ينتفى ذلك المجموع فاذا كان العمل داخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفائه في حق
 الفاسق ومحاول ابن التلمساني الجواب فقال والظن بالشافعي انه لا يحكم على الفاسق بخروجه
 عن الايمان امكن لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه عن
 الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعده وان كان يلزم من قوله أن الايمان عبارة
 عن مجموع الأمور الثلاثة الحكم بالخروج لكن فعلا امر يحاوأما المعتزلة فقد طردوا
 أصلهم لانها كان العمل عندهم داخلا في حقيقة الايمان قالوا الفاسق ليس بمؤمن ولا
 كافر قال الزركشي وهذا الجواب لا ينفع في هذا المضيق واهل الله يسر حله انتهى وأقول قد
 يسر الله تعالى حله بما هو جلي وهو أن يقال في جوابه ان الشافعي رضى الله تعالى عنه يقول ان
 الايمان يزيد بزيادة الاعمال وينقص بنقصها فان أريد الايمان الكامل كانت الاعمال داخلة
 في مسماه ولزم انتفاؤه بانتفائها أو انتفاء بعضها وصدق حينئذ على الفاسق انه ليس بمؤمن بهذا
 الاعتبار وان أريد الايمان المتكفل بالنجاة من النار المشار اليه بقوله تعالى أخرجوا
 من في قلبه مثقال حبة من الايمان فالاعمال ليست داخلة في مسماه اذ هو التصديق بالقلب مع
 النطق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفائها انتفاؤه ويصدق على الفاسق انه مؤمن من أهل
 الجنة تعلم أن مبنى الاشكال على نوع من المغالطة وزيادة الابهام وان الشافعي رضى الله تعالى
 عنه لم يقل بأن الايمان بسائر أنواعه عبارة عن مجموع الأمور الثلاثة أعني التصديق بالقلب
 والنطق باللسان والعمل بالجوارح خلافا لما يوهمه كلام ابن التلمساني السابق وانه لا يلزم
 على كلامه رضى الله تعالى عنه ما ذكره ابن التلمساني لاننا ولا صريحا واعلم أن الشيخين
 قالوا في كتب أصحاب أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه اعتناء تام بتفصيل الاقوال والاعمال
 المتضمنة للكفر وأكثرها مما يقتضى أصحابنا الموافقة عليه واعتراضها الزركشي أخذنا
 من كلام شيخه الاذرعى وغيره بأن أكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق أصل أبي حنيفة

فانه مع غيره انه قال لا اكثر احد من اهل القبلة بذنب ولا يجوز الاقتداء بذلك لاعلى مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه اسكوت الرافي عنه ولا على مذهب أبي حنيفة لان ذلك مخالف لعقيدته ومن قواعده أن معناه أصلاً محققاً وهو الايمان فلا ترفعه الا سفين مثله يضاد ومقابل هذه المسائل موجودة في كتب الفناوى للحنفية يتناولونها عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخرى الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدهم لانهم غير معروفين بالاجتهاد ثم لم يفرجوها على أصل أبي حنيفة لانه خلاف عقيدته وليتبه له هذا وليخبر من يبادر الى الكفر في هذه المسائل منها ومنهم فيخاف عليه أن يكفر لانه كفر مسلماً ونحن لانكفر الا من شاق النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر ما دله علم بالضرر ورة من شرعه انه من الدين انتهى ولا يخفى عليك أن الشيخين هما المأخوذون على ما قلناه المعول وان تشبهاً بمثل هذه الكامات والذهب من المتعقبين لذلك والقائلين لهذه الكامات حيث وافقوا الشيخين على أكثرها بل وقالوا في كثير مما قال النووي صفاً الله تعالى عنه وحده أو مع الرافي انه ليس بكفر أن الصواب انه كفر وستعلم ذلك جميعه ان صدق تأملك مما سألم به لك مما تقر به عينك ولا تجده في كتاب غير هذا الكتاب فان أكثر ما مر وما يأتي لم أر احداً تعرض له والحمد لله رب العالمين القوي والقدور سبحانه عليه أو كل واليه أنيب حيث سكتنا على شيء من هذه المسائل لعل نثبت له نسيته مذهب الشافعي وجزاز الاقتداء به ما لم يتفق المتأخرون على خلاف ما سكتنا عليه فحينئذ لا نفتي أن يفتي بما اتفقوا عليه وأما مذهب أبي حنيفة وتكونه يقتضها أولاً فلا شغل لنا به . فن تلك المسائل ما لو سخر باسم من أسماء الله تعالى أو بأمره أو بوعده أو وعيده كذا نقله عنهم وأقراه وهو ظاهر جلي الآن محل ما ذكر كما يعلم مما يأتي فيمن لا يخفى عليه نسيته ذلك اليه سبحانه وتعالى ولا سيما الاسماء المشتركة فيستغسر ويعمل بتفسيره (ومنها) لو قال لو أمرني الله بكذا لم أفعل أو لو سارت القبلة في هذه الجهة ماصليت اليها كذا نقله عنهم وأقراه وبحث الاذرعى انه يأتي فيهما التفسير الآتي في ان أعطاني الله الجنة وهو قريب وان أمكن الفرق (ومنها) لو قال لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها أقروهم الرافي زاد في الروضة قلت مقتضى مذهبنا والجاري على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب انتهى وفصل غيره بين أن يقوله استخفافاً أو اظهار اللعناد فيكفر والافلا وهو متجه ويؤيده ما يأتي في مسألة قلم أنطنارك (ومنها) لو قال اغبره لا تبرك الصلاة فان الله يؤاخذك فقال لو أخذني الله بما مع ما من المرض والشدة ظلمني أو قال المظلوم هذا تهديراً لله تعالى فقال الظالم انا فعل بغير تقدير الله كفو ولو قال لو شهد عندي الملائكة والانبياء بكذا ما صدقتهم كفو كذا نقله عنهم وأقراه وهل لو قال الملائكة فقط أو الانبياء فقط يكفر أيضاً الذي يظهر زعم لان ملحظ الكفر كالا يخفى نسبة الانبياء أو الملائكة الى الكذب فان جرت خلاف في العصمة قلت أجمعوا على العصمة عن الكذب ونحوه والذي يظهر أيضاً انه لو قال الرسل بدل الانبياء كان كذلك وهل قوله لو شهد عندي

جميع المسلمين ما صدقتهم كذلك أولا الذي يظهر زعم لما سرت من أن الشرع يدل على عصمتهم من الاتفاق على الكذب (ومنها) لو قيل له قلم أظفارك فانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا أفعل وان كان سنة كافر أفرهم الرافي زادا النووي عفا الله تعالى عنه في الروضة المختار انه لا يكفر بهذا الا أن يقصد اهتزاز انتهى وما اختاره متعين وكقص الاظفار حلق الرأس كما صرح به الرافي عنهم وأقره ~~لكن~~ محله ان كان في نسلك والافلا لا اختلاف العلماء في كراهته (ومنها) قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال فلان في عيني كاليهودي والنصراني في عين الله أو بين يدي الله تعالى فمنهم من قال هو كافر ومنهم من قال ان أراد الحاجة كقروا الافلا قالوا ولو قال ان الله تعالى جلس للانصاف أو وقام للانصاف فهو كافر واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين خصمه وقد أراد الخصم أن يحلف بالله تعالى فقال لا أريد الحلف بالله تعالى انما أريد الحلف بالطلاق والعناق والصحيح انه لا يكفر واختلفوا فيما ينادي ر جلا اسمه عبدا لله وأدخل في آخره الكاف التي تدخل للتصغير بالجممية فتقبل بكفر وقيل ان تعدد التصغير كفروا ان كان جاهلا لا يدري ما يقول أو لم يكن له قصد لا يكفر واختلفوا فيما قال رؤيتي اياك كثر في ملك الموت والا كثر على انه لا يكفر انتهى كلام الشيخين رحمه الله تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون أن الجسم لا يكفرون لكن أطلق في المجموع تكفيرهم وينبغي حمل الاول على ما اذا قالوا اجسم لا كالجسام والثاني على ما اذا قالوا اجسم كالجسام لان التقص اللزوم على الاول قد لا ياتزمونه ومنه أن لازم المذهب غير مذهب بخلاف الثاني فانه صريح في الحدوث والتركيب والالوان والاتصال فيكون كقرا لانه أثبت لتقديم ما هو منفي عنه بالاجماع وما علم من الدين بالضرورة انتفاؤه عنه ولا ينبغي التوقف في ذلك وبذلك يعلم انه لا يطلق الكفر ولا عدمه في مسألة فلان في عيني الى آخره ومسألة القيام والجلوس المذكورين والتفصيل المنقول في مسألة التصغير هو الذي يتجه والوجه ما قاله أكثرهم في مسألة رؤيتي ملك الموت (ومنها) قال الرافي عنهم قالوا ولو قرأ القرآن على ضرب الدف والعضيب أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم فهو كافر واختلفوا فيما خرج لسفر فصاح العتق فرجع هل يكفر انتهى زادا في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في المسائل الثلاث انتهى واعتبرص تصويبه في الثانية لتضمن قوله نعم تكذيب النص وهو قوله تعالى وعندده مفتح الغيب لا يعلمها الا هو وقوله عز وجل عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارتضى من رسول ولم يستثن الله غير الرسول ويحايب بأن قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيبه لصدقه بكونه يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول بل يمكن وجوده لغيرهم من الصديقين على أن في الآية الثانية قولان الاستثناء منقطع فتكون الرسل كغيرهم وعلى كل فالخواص يجوز أن يعلموا الغيب في قضية أو قضايا كواقع كثيرهم واشتهر والذي اختلفت تعالى به انما هو علم الجميع وعلم مفتح الغيب المشار اليها بقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيب

الآية ويتبع من هذا التفرير أن من ادعى علم الغيب في قضية أو تضايلاً بكفر وهو محل ما
 الروضة ومن ادعى علمه في سائر القضايا ككفر وهو محل ما في أصلها إلا أن عبارتها لما
 كانت مطلقة تشمل هذا وغيره ساغ للتوروى الاعتراض عليه فإن أطلق فلم يرد شيئاً فالواجب
 ما اقتضاه كلام التوروى من عدم الكفر ثم رأيت الأذرعى قال والتظاهر عدم كفره عند الإطلاق
 في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب انتهى ومراده بجميع الصور مسألة الطالب باليمين
 خصمه وما بعدها وما ذكره في الإطلاق في مسألة علم الغيب فيه نظر ظاهر بل الوجه ما قدمته
 من عدم الكفر (ومنها) قوله لو كان فلان نبياً ما آمنت به وقوله ان كان ما كاله الانبياء صدقاً
 فحجونا بكفر كذا أقره قال الأسنوى الذى شاهدته بخط المصنف آمنت بدون ما التناقضة
 قبلها وهو كذلك في بعض نسخ الرافعى وفي بعضها ما آمنت بإثبات ما وهو الصواب انتهى وما
 ذكرناه الصواب ظاهر ويترق بينهما بان الأول فيه تعليق بالإيمان به على تعليق كونه نبياً وهو
 تعليق صحيح لما فيه من تعظيم مرتبة النبوة وفي الثانية تعليق بعدم الإيمان به على كونه نبياً فيه
 تنقيص لمرتبة النبوة حيث أرادت تكذيبها على تقدير وجودها وهذا فرق صحيح لا غير عليه
 والذي يظهر أنه لو قال ان كان ما قاله النبي الضلالي صدقاً فحجوت أو كفرتكذب أو نحو ذلك يكون
 كفراً أيضاً ولا يتسترط ذكر جميع الانبياء ولا أن يكون ما قاله ذلك النبي يقطع بأنه عن وحي
 فان قامت للانبياء الاجتهاد وجرى قوله في انه يجوز عليهم الخطأ في الاجتهاد فادأ قال ذلك في شيء
 يحتمل كونه ناشئاً عن اجتهاد لا وحي كيف يكفر به قلت القول بعدم الكفر حينئذ
 وان كان له نوع من الظهور لكن القول بالكفر أظهر لان الاتيان بان التي هي للشك
 والتردد في هذا المقام تشعر بتردده في تطرق الكذب الى ذلك النبي وهذا كفر على أن القول
 بجواز الخطأ عليهم في اجتهادهم قول بعيد مهجور فلا يلتفت اليه وعلى التنزل فقوله ان كان صدقاً
 يدل كما تقرر على تردده في الكذب وهو غير الخطأ لان الخطأ هو ذلك بخلاف الواقع مع عدم
 التعمد بخلاف الكذب فإنه يدل شرعاً على الاخبار بخلاف الواقع تعمد افتخ الكفر بذلك
 وان قلنا بهذا القول البعيد المهجور لان قوله ان كان صدقاً لا يتأتى بتساؤه عليه لما تقرر
 واتضح والله الحمد (ومنها) قوله لا أدري أ كان النبي صلى الله عليه وسلم انسياً أم جنياً
 أو قال انه جن أو صغره صوامن أهضائه على طريق الاهانة كذا أقره واعتراضاً بان الحلبي
 صرح بخلاف ذلك في الاولى حيث قال من آمن به عليه الصلاة والسلام وقال لا أدري أ كان
 بشراً أم ملكاً أم جنياً لم يضره ذلك ان كان ممن لم يسمع شيئاً من اخباره صلى الله عليه وسلم
 سوى انه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لو لم يعلم انه كان شاباً أو شيخاً مكياً أو عراقياً عربياً
 أو عجمياً لان شيئاً من ذلك لا ينافى الرسالة لا مكان اجتماعهم بخلاف من قال آمنت بالله ولا
 أدري أ هو جسم أم لا لان الجسم لا يمكن ان يكون الها انتهى وفي أمالي الشيخ عز الدين عن
 أبي حنيفة ان من قال أو من بالنبي صلى الله عليه وسلم وأشك في انه المدفون بالمدينة

وانه الذي نشأ بمكة أو من بالحج الى البيت واشتد في ايه البيت الذي بمكة لا يكون كافرا في
 جميع ذلك قال الشيخ والحق انهم سئلوا فكفروا في البيت دون ما عداه وذلك لانه لا يكون
 كافرا الا بما علم انه من الدين بالضرورة لا بما علم سواه اكل من الدين أو لا يكون
 النبي صلى الله عليه وسلم مدفونا بالمدينة ونشأ بمكة أمره بلوم بالضرورة وانكته ليس من الدين
 لانالم تفتعبد به فيكون جاحده كما حد بحدادوه صرفاه يكون كاذبا لا كافرا وأما البيت فان
 الامة اجتهدت على التكليف بعين هذا البيت وتعاقدت من الدين لانه اما شرط في الحج أو ركن
 فيه وأيا ما كان من الدين فجا حده يكون جاحدا لما علم من الدين بالضرورة فيكون كافرا انتهى
 وسيأتي عن الروضة عن القاضي عياض ما يرد كلامه كما ستعلم وجزم بعض المتأخرين بتكفير من
 اغتربوا بحج الحج ولكن قال لا أدري أين مكة ولا أين الكعبة ولا أين البلد الذي يستقبله
 الناس ويحجونه هل هي البلدة التي جهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصف الله تعالى
 في كتابه لانه مكذب الا ان يكون هذا الشخص قريبا العهد بالاسلام ولم يتواتر به دعواه قال
 واستأنس كفه لانه تكاره التواتر فانه لو انكر بعض غزوات النبي صلى الله عليه وسلم أو تكا حه
 بنت سيدنا عمرا أو وجود أبي بكر وخلافة لم يلزم منه كفر لانه ليس مكذبا بأصل من أصول الدين
 يجب التصديق به بخلاف الحج والصلاة وركان الاسلام انتهى وأدت خبر من قول الحلبي
 ان كان لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم وعما يأتي ثم من قول هذا المتأخر الا ان
 يكون هذا الشخص قريبا العهد بالاسلام ولم يتواتر به دعواه عنده ان محل مقاله الشيخان من
 تكفير من قال لا أدري أكان النبي انسيا أو جنيا فمن هو مخالط للمسلمين لان قوله ذلك
 يأتي عن تكذيبه لا فسرا ذوالسنة والجماع بخلاف قريبا العهد الذي لم يكن مخالطا
 للمسلمين فانه لا يكفر بالتردد في شيء مما هو ولا بانكاره كما يؤخذ عما يأتي عن الروضة عن القاضي
 عياض اعذره وهو قول المخالط للمسلمين لا أدري اكان شيخا أو شابا مكيًا أو عراقيا عربيا
 أو عجميا أو انه الذي نشأ بمكة أو دفن بالمدينة يتأتى فيه التخصيص أو لا يكفر به مطلقا للتعريف به
 مجال وقضية كلام الحلبي الاول وقضية كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجه بان التردد
 في ذلك لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد في كونه اذنيه أم حنينا فان قلت بنا في
 ذلك ما سيأتي عن الروضة عن القاضي عياض ان من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسود
 أو توفي قبل ان يلقى أو قال ليس بعترتي كفر لانه وصفه بغير صفة ففیه تكذيب له قلت
 يمكن الذوق بانه هنا لم يجزم بذلك وانما تردد فيه بخلافه ثم فانه جزم بذلك وجزمه يستلزم التكذيب
 لمن هو بغير تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بما ذكره هذا كان كراهيا ما على
 ذلك لكن سيهلم مما يأتي ثم ان الاوجه انه حيث كان مخالطا للمسلمين حتى ظهر به علم ذلك كفر
 بانكار ذلك وبالتردد فيه (ومنها) قال الشيخان عنهم واختلفوا فيم لو قال كان أي النبي صلى الله
 عليه وسلم طول الظفر واحتملوا فيم صلى بغير وضوء متعمدا أو مع ثوب نجس أو الى غير

الآية زاد في الروضة قلت مذهبا ومذهبا لجمهور ولا يكفر ان لم يستحبه انتهى والجمهور
 الاستوى وغيره بانه لا ينبغي ان يكفر وان استحس ذلك لم يفسد في المجموع عن جمع من
 المجتهدين ان ازالة النجاسة في الصلاة سنة لا واجبة والا اعتراض متجه للخلاف المذكور بل ذلك
 قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال
 الاذري وينبغي ان يستثنى ايضا صلاة الجنائز فقد ذهب الشعبي وغيره من السلف الى جوازها
 بغير وضوء ونسب للامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وان كان غلطاً ولم يتعرض الشيخان
 ولا غيرهما في ما رأيت للراجح في المسئلة الاولى اعني قوله طوبى للظفر والذي يظهر انه ان قال
 ذلك احتقار الصلي الله عليه وسلم واستهزاء به او على جهة نسبة النقص اليه كفر والا فلا يرد
 التعزير الشديد (ومنها) لو تنازع اثنان فقال أحدهما لا حول ولا قوة الا بالله فقال لا حول
 لا يفتنى من جوع كفر ولو سمع اذان المؤمن فقال انه يكذب كفر او قال وهو يتعاطى قدح
 الخمر او يقدم على الزنا باسم الله استخفافا باسم الله تعالى كفر كما اقراه واعتراضا بان ايا حنيفة
 صح عنه انه قال لا اكفر احد من اهل القبلة يذنب وهذا الاعتراض في غاية القوط أما
 أولا فلانا وان سلمنا ان ايا حنيفة وان صرح بكونه غير كفر كنا لا ننظر اليه لان الشيخين وكفى
 به ما حجة رضيا واما ثانيا فان كلام أبي حنيفة لا ينافي ذلك لما مر من ان الاستخفاف بخبر
 أمره تعالى أو تصغير اسمه كفر عندهم فأولى الاستخفاف باسمه على ان قول أبي حنيفة
 المذكور ليس من خواص مذهبه بل مذهبه اذ ذلك ايضا والتكفير هنا لم يأت من حيث ارادة كتاب
 الذنب بل من حيث استخفافه باسم الله المستلزم للاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف احد
 في التكفير به (ومنها) لو قال لا أخاف القيامة كفر كما اقراه ومحل ان قصد الاستهزاء أما اذا
 أطلق أو ألح سعة عفو الله تعالى ورحمته وقوة رجائه فلا يكفر (ومنها) قالوا عنهم واختلاف فيما
 لو وضع متاعه في موضع وقال سلمته الى الله تعالى فقال له آخر سلمته الى من لا يتبع السارق
 اذا سرق وليربحوا والذي يظهر انه ان قال ذلك على جهة نسبة العجز اليه سبحانه وتعالى كفر
 وان أراد سعة حلمه تعالى على السارق أو أطلق لم يكفر ثم رأيت الاذري قال ان ظاهره انه
 لا يكفر عند الإطلاق وقوله لا يتبع السارق أي استهزأ به ونحو ذلك نعم ان ظهرت منه قرينة
 استخفاف فالكفر ظاهر انتهى (ومنها) لو حضر جماعة وجلس احداهم على مكان رفيع
 تشبها بالمدكرين فسألوا المسائل وهم يضحكون ثم يضر بوجهه بالمجرف أو تشبه بالمعلمين فأخذ
 خشبة وجلس القوم حوله كالصبيان فضحكوا واستهزؤا أو قال قصعة من ثريد حير من العلم
 كفر زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسئلتى التشبيه انتهى ولا يفتخر بذلك وان
 فعله أكثر الناس حتى من له نسبة الى العلم فانه يصير متداعيا على قول جماعة وكفى بهذا خسارا
 وتفریطا وظاهرا كلام النووي رحمه الله تعالى ورضي الله تعالى عنه التفرير على المسئلة
 الثالثة ولا يبعد ان يقيد بما اذا قصد الاستهزاء بالعلم بسائر أنواعه أو اراد انها خير من كل علم

لشهوله العلم بالله وصفاته وأحكامه أما لو أراد العلم التي لا تتعلق بالله وصفاته وبأحكامه
 فلا ينبغي أن يكون ذلك كفرا لأنه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف ما إذا
 أطلق أو أراد العلم المتعلق بالله وصفاته أو بأحكامه لأن ذلك نص في الاستهزاء بالعلم والدين
 فكان كفرا (ومنها) ما لو دام مرضه واشتد فقال إن شئت توفي كفرا وكذا لو أتى
 بمصائب فقال أخذت مالي وأخذت ولدي وكذا وكذا ما إذا فعل أيضا وماذا بقى لم تفعله ووجه
 الأول ما مر من أن معنى الكفر والرضى به كفر ووجه الثاني نسبة الله سبحانه إلى الجور (ومنها)
 لو غضب على غلامه أو ولده فضر به ضرر باسديدا فقال له رجل لست بمسلم فقال لا متعمدا
 كفر ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال لبيك كفر زاد التوروي عفا تعالى عنه قلت في هذا
 نظر إذ لم ينوش بما انتهى والظن واضح فالوجه أنه انبوي اجابته أو أطلق لم يكفر وإن قال ذلك
 على جهة الرضا بنسبه إليه كفر ثم رأيت الأذري قال والظاهر أنه لا يكفر إذ لم ينوش غير اجابة
 المدعى ولا يرد المدعى بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصدر من العاصي على سبيل السب
 والشتم للمدعو ويريد المدعو اجابة دعائه بلبسك طلبا لرضائه انتهى (ومنها) لو أسلم كافر
 فأعطاه الناس أموالا فقال مسلم لا ينبغي كنت كافرا فأسلم فأعطى قال بعض المشايخ يكفر زاد
 التوروي عفا الله عنه قلت في هذا نظرا لأنه جازم بالاسلام في الحال والاستقبال وثبت في
 أحاديث صحيحة في قصة أسامة رضي الله عنه حين قتل من نطق بالشهادة فقال له صلى الله عليه
 وسلم كيف تصنع بلاه إلا الله إذا جاءك يوم القيامة قال حتى تمتدني إن لم أكن أسلمت قبل يومئذ
 ويمكن الفرق بينهما وما أشار إليه أخيرا من الفرق بين الصورتين هو الظاهر المعتمد فإن ما هنا
 فيه تصرح بتبني الكفر للدنيا وأما أسامة رضي الله عنه فلم تبينه وإنما أراد أنه لم يكن أسلم
 إلا ذلك اليوم حتى أنه لم يكفر بقتله لأنه لم يكن خريفا عليه أو أن الاسلام يجب ما قبله فيسلم من تلك
 المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر ولا تبينه فيما مضى البتة لأن سبب وده ما تقرر
 وكأنه استصغرا كان منه من الاسلام والعمل الصالح قبل ذلك في جنب ما ارتكب به من تلك
 الخبايا لما حصل في نفسه من شدة انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه (ومنها) قال الشيخان
 نقل عنهم لو تمنى أن لا يحرم الله الخمر وإن لا يحرم المناكحة بين الاخ والاخت لا يكفر ولو تمنى
 أن لا يحرم الله تعدى الظلم أو الرنا وقتل النفس بغير حق كفر واضابط أن ما كل حلالا
 في زمان فتبني حله لا يكفر ولو شد الزنار على وسطه كفر واحتلفوا في موضع قلنسوة الجوس على
 رأسه والصحيح أنه لا يكفر ولو شد على وسطه حبالا فمثل عنه فقال هذان زانرا لا أكثرون على أنه
 لا يكفر ولو شد على وسطه زنارا ودخل دار الحرب للتجارة كفر وإن دخل لتخليص الاسرى لم يكفر
 زاد في الروضة قلت الصواب أنه لا يكفر في مسانة التمني وما بعدها إذ لم تكن نية انتهى أي في حيث
 لم ينو بتبنيه ذلك جميعه سواء كان حلالا في مله أم لا ما يجزى إلى الكفر من نسبة الله سبحانه إلى
 الجور وعدم العدل أو نحو ذلك بخبر به ذلك علينا لم يكفر ولا كفر وتمنى تغيير الاحكام

في دار الحرب أم لأبنة الرضا يدبهم أو الميل اليه أو تهاونا بالاسلام كقوله والاقلوا واعررض
 ما ذكره النووي في مسألة ترى الكفار بان افاضى حسين نقل عن الشافعي رضي الله تعالى
 عنه أنه لو وجد تصم في دار الحرب لم يحكم برده وان لم ير الكفار في دار الاسلام حكم برده
 ونقل في المطالب عن افاضى الارتداد في المسألتين لان الظاهر أنه لا يفعله الا عن عسيدة
 ويجاب بجمل هذا الاطلاق على التفصيل الذي أشار اليه التوروي وقد بينته وقول في نفسه
 أو تهاونا بالاسلام هو ما صرح به الخوارزمي في كافيته حيث قال لو وضع على رأسه غبار أهل
 الذمته تهاونا بالاسلام صار كافرا انتهى وفهم ابن الرفعة من قول الرافعي السابق والصحح انه
 إشارة الى وجه في القانسوة وليس كافهم فان الرافعي انما حكى الخلاف فيه عن الختفية رهنه
 الفروع كما من كتبهم ولم يتقل منها شيئا عن الاصحاب قال الاذرعى واعلم ان أكثر العامة
 يسمون ما يشبهه الانسان وسطه من حبل ونحوه زنارا ولا يتخيل في الطلاق هذا منهم كقرا انتهى
 (ومنها) قال الشيخان عنهم لو قال معلم الصبيان اليهود خير من المسامين بكثير لانهم يقضون
 حقوق معلمى صبياتهم كقرا قالوا ولو قال النصرانية خيرة من الجوسية كقرا ولو قال الجوسية شر
 من النصرانية لا يكفر زاد النووي قلت الصواب لا يكفر بقوله النصرانية خيرة من الجوسية
 الا ان يريد انها حق اليوم انتهى وظاهر كلامه تقرير الرافعي على تقريره لهم في كفر المعلم
 لذكر ينبغي ان يحل ما اذا قصد انظر به المطلقة فان أراد انظر به في الاحسان للمعلم ومراماته
 لم يكفروا وان أطلق فهو محمل نظر والأقرب عدم الكفر (ومنها) قالوا لو عطس
 السلطان فقال له وجعل يرحمك الله فقال له آخر لا تغفل للسلطان هذا كقرا الآخر زاد
 النووي مما الله تعالى عنه قلت الصواب لا يكفر بمجرد هذا انتهى ووجهه انه انما أنكر عليه
 من حيث تعظيمه للسلطان بل هذا هو الظاهر فان الانكار من حيث ان السلطان غنى عن
 الرحمة أو نحو ذلك كان كفرا كما لا يخفى (ومنها) قالوا لو سقى فاسق ولده خرا فترقرق باؤه
 الدراهم والسكر كقرا وقال قلت الصواب انهم لا يكفرون (ومنها) لو قيل لعبد صل فقال
 لأسلى فان الثواب لمولاي كقرا قهرم الرافعي وفيه نظر ولا يعد أن الصواب أنه لا يكفر الا ان
 قصد ذلك الذي اعتقده نسبة الله الى الجور أو نحو ذلك (ومنها) قالوا لو قال كافر
 لم أعرض على الاسلام فقال حتى أرى أو اصبر الى الغدا وطالب عرض الاسلام من واعظ
 فقال اجلس الى آخر المجلس كقرا وقد حكينا نظيره عن المتولى قالوا لو قال لعبد و لو كان
 نبيا لم أر من به أو قل لم يكن أبو بكر الصديق رضي الله عنه من الصحابة كقرا قالوا لو قيل لرجل
 ما الايمان فقال لا ادري كقرا ولو قال لزوجته أنت احب الى من الله تعالى كقرا وهذه
 الصورتين عوامها الاقفاط الواقعة في كلام الناس وأجابوا فيها اتما قالوا اختلافا جدا كقرا
 ومذهبا يقتضى موافقتهم في بعضها وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض الاستهزاء انتهى

كلام الشيخ وقد قدمنا ما يحتاج الى التنبية عليه حكاه في مصابيح الايمان وقد اوردوا وانما قالوا اختلافا
 في جميع المسائل السابقة والله الحمد وبقي الكلام في هذه المسائل الاخيرة فاما مسألة تأخير
 عرض الايمان فتقدم تحقيقها عند ذكر كلام المتولي واما مسألة تلو كان نبيا لم يؤمن به فقد
 مرت ايضا واتكفير فيها واضح لانه رضى بتكذيب النبي واما ما قالوه في انكار صحابة أبي بكر
 رضى الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم حيث ينقل عنهم قطب بل نص عليه
 الشافعي رضى الله تعالى عنه كما حكاه العبادي وحكاه أيضا الخوارزمي في كافيته وعبارته لو أنكر
 كون أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه صحابيا كان كافرا نص عليه الشافعي لان الله تعالى
 قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن وصرح كلامهم ان انكار صحبة غير أبي بكر لا يكون كافرا السكن
 اختار به ضمهم ان انكار صحبة غيره المجمع عليها المعلومة من الدين بالضرورة كفر ويحجب
 بأن شرط انكار المجمع عليه الضروري ان يرجع الى تكذيب امر يتعلق بالشرع كما في انكار
 صحة خلاف انكار ما لا يتعلق بذلك كما في ذلك مستوفى وانكار صحبة غير أبي بكر لا يتعلق به ذلك
 بخلاف انكار صحبة أبي بكر لان فهم التكذيب القرآني وقد مر ما يؤيد ذلك ويأتي ما يؤيده أيضا
 قال في السكافي أيضا ولو قد عانته رضى الله تعالى عنها بالزنا صار كافرا بخلاف غيرها من
 الزوجات لان القرآن العظيم نزل ببراءتها انتهى واما ما قالوه فيمن قال له الايمان الى آخره
 فاعترض بان الصواب بخالفاتهم فيمن قال له الايمان ولا ينقدح
 لهم عبارة عنه وقد نقل الغزالي في كتابه التفرقة ذهبت طائفة الى تكفير عوام المسلمين لعدم
 معرفتهم اصول العقائد بادلها وهو بعيد تصلا وعقلا وليس الايمان عبارة عما اصطلح عليه
 النظار بل نور يقذفه الله تعالى في القلب لا يمكن التعبير عنه كما قال تعالى من يريد الله ان يهديه
 يشرح صدره للاسلام وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم النبي بانه من تسكلم بلفظ التوحيد
 اجري عليه احكام المسلمين فثبت ان ما أخذ التكفير من الشرع لامن العقل لان الحكم باباحة
 الدم والخلود في النار شرعي لا عقل خلافا لما طنه بعض الناس وبقي في الرافعي فر وع أخرى
 مما نقله عن الحنفية حذفوا من الروضة لانها بالمارسية وقد نقل القموني تعريها عن بعض
 فقهاء الامام فند كرتعريها محققين كلامها بما يقيد او يوضحه (ومنها) لوقال عمل الله
 في حتى كل خير وعمل الشرى كفر ونظر فيه الرافعي بقوله وما أصابك من سيئة فن نفسك
 والنظر واضح حيث أطلق أو قصد انه يخلق أفعال نفسه بالمعنى الذي تقوله المعتزلة اما ان أراد
 استقلاله بالخلق فلا شك في كفره (ومنها) لوقال لزوجته أنت ماتوذين حق الجار فقات لا
 فقال أنت ماتوذين حق الله فقات لا كفرت انتهى والوجه خلافه الا ان أرادت بذلك جسد سائر
 الواجبات (ومنها) لوقال جوابا لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أكل لحس
 أسامه هذا غير أدب كفر وقد يوجه بأن هذا انكار لسنة لعق الاصابع ورغبة عنها فيأتي فيه
 ما مر فحين قيل له قص أطفالك فقال لا أفعل رغبة عن السنة (ومنها) لوقال جوابا لمن قال فلان

بين يدي الله يد الله طويلة فقبل يكفر وقيل ان أراد الجارحة كفرة والافلا وقد مر الكلام في
الجسمة فبأق هنا ان أراد الجارحة أمالوا أطلق أو لم يرد هان فلا يكفر (ومنها) لوقال الله في السماء
فقبل يكفر وقيل لا وقد مر ان القائلين بالجهة لا يكفرون على الصحيح نعم ان اعتقدوا لازم قواهم
من الحدوث أو غيره كفروا اجماعا ومنها لوقال الله ينظر من السماء أو من العرش أو الله يظلمنا
كما ظلمتني كان حكمه كسابقه أما في غير الآخرة فواضح لانه مجسم أو جهوى وأما في الآخرة
فالكفر فيها وانح نعم ان أول تأويل اقرب با احتمال أن يقال بعدم كفره ومنها لوقال الله يعلم افي
دائما اذ كرك بالدعاء أو افي بحزنك وفرحتك مثل ما أتاجحزني وفرحني أو قال لمن قال له ألا تقرأ
القرآن أو ألا تصلي افي شيعت من القرآن أو من فعل الصلاة أو الى متى أعجل هذا أو العجائز
يه لون عنا أو الصلاة المعمولة وغير المعمولة واحد أو صليت الى أن مذاق قلبي أو قال لمن قال له
صل حتى تجد حلاوة الصلاة صل أنت حتى تجد حلاوة ترك الصلاة وفي الحكم بالكفر في جميع
هذه المسائل نظروا لوجه خلافه لم يرد بقوله العجائز يه لون عنا أو بقوله المعمولة وغير المعمولة
واحد عدم وجودها عليه لساير ان انكار الصلاة أو نحو سجدة منها كفر ولو أراد الاستخفاف
بشيء مما قاله في المسائل كلها كفر (ومنها) لوقال المحوفل لا حول أي شيء يكون أو أي شيء يعمل
كفروا الكفر له وجه قياسا على ما مر في لا حول لا يغني من جوع الا ان يفرق بأن تلك أقيع (ومنها)
لوقال سامع المؤذن هذا صوت الجرس كفر وفيه نظروا لوجه خلافه الا ان أراد تشبيه الأذان
بنا قوس الكفر (ومنها) لوقال ظالم لمن قال له اصبر الى المحشر أي شيء في المحشر وهو ظاهر ان أراد
به الاستخفاف (ومنها) لوقالت لزوجها وقد رجعت من مجلس العلم لعنة الله على كل عالم وفيه نظر
والوجه خلافه لم ترد الاستغراق الشامل لأحد من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم
(ومنها) لو ألقى فتوى أعطاها له صاحبه خصمه وقال أي شيء هذا الشرع وهو ظاهر ان أراد
الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قريته قريته ما تبدل على الاستخفاف (ومنها) ما لوقالت لزوجها
وقد قال لي يا كافرة أنا كما قلت وهو ظاهر ولا يتأني فيه التفصيل فيمن أجاب من ناداه بيايه ودي
كما هو ظاهر (ومنها) لوقال لمن قال له وهو يرتكب الصغائر تب الى الله تعالى أي شيء عملت حتى
أتوب وفيه نظر فالوجه خلافه (ومنها) لوقال فلان كافر وهو كافر مني وهو ظاهر لانه أقر
بالكفر على نفسه (ومنها) لوقال المحوفل لا حول لا يسير في الزبدي أو العلم لا يسير فهم يريد
أوقال من أمره بحضور مجلس العلم أي شيء أعجل مجلس العلم أو قال اذهب اعجل بالعلم في
الزبدي أو قال في حق فقيه هذا موسى وفي الاطلاق الكفر بجميع ذلك نظر فالوجه انه لا كفر
عند الاطلاق وبعده ان أكلت هذا التأليف رأيت كتابا مؤلفا في هذا الباب لبعض الخنفية
ساق فيه جميع ما مر عن الخنفية وزيادات كثيرة فأحببت ذكرها في هذا المحل تقيما للفتاوى فقام
اشتملت على غرائب وعجائب من ذكر كثير من محاورات الناس في هذا الكفرات وفي هذا
التأليف تسامح فانه جعله ثلاث فصول فصلا في الالفاظ المتفق على انها كفر وفصلا في الالفاظ

اختلف فيها وفصلا في ألفاظ يحتمل على من تكلم بالكفر وحكي في الفصل الاوّل كثير من
 المسائل التي قرأ الحنفية اختلفوا في انها كفر او لا وفي الفصل الثاني ما اجمع على انه كفر وفي
 الثالث ما هو ظاهر في الكفر على قواعدهم وسنعمل ما في كل ذلك من سياتي لغالب ما فيه
 وان مر به من تعقبا كلام من مسائله بما بين ما فيه وان قواعدنا توافقه او تخالفه في مسائل
 الفصل الاوّل المعقود للتحقق على انه كفر في زعمه ان من تلفظ بلفظ الكفر بكفر وان لم
 يعتقد انه كفر ولا يعذر بالجهل وكذا كل من تكلم عليه او استحسنته او رضى به بكفرا انتهى
 واطلته الكفر حتى يندفع الجهل وعدم العذر به بعيدا وعندنا اذا كان بعيدا عن المسلمين
 بحيث لا ينسب له كفر في تركه المحي على دراهم لتعلم ان كان قريب العهد بالاسلام يعذر بحوله
 فيعرف الصواب فان رجع الى ما قاله بعد ذلك كفر وكذا يقال فيمن استحسن ذلك او رضى به قال
 ومن اتى بلفظ الكفر بحبط عمله وتقع القرعة بين الزوجين ويحدث النكاح برضا الزوجة ان كان
 الكفر من الزوج واحد من الزوجة يجبر عن النكاح وهذا بعيد بتجديد الايمان والتبري من لفظ
 الكفر حتى اراد من اتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطؤنا
 وولده ولدنا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه لومات على الكفر بحبط عمله ولو ندم وحسد
 الايمان لم يحبط عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو لم صلى صلاة الوقت ثم أسلم لم يتبها وعندنا يفتيها
 وكذا الحج فلواتى بكلمة فخرى على لسانه كلمة الكفر بلا قصد ولا بكفر انتهى وما ذكره من
 الخلاف في احباط العمل عندنا وعندهم محله في قضاء ما سبق زمن الردة وعندهم يجب وعندنا
 لا يجب لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه قيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا
 والآخرة فقيده الاحباط بالموت على الردة وبه يتقيد احباط العمل بالردة في الآية الاخرى وهى
 قوله تعالى ومن يكفر بالايمان فتهبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين للقاعدة الاصلية
 ان المطاق يحتمل على المقيد لا يقيد الا بالتمسك بالردّة في الآية الاولى انما هو لأجل قوله
 وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون لأننا نقول كونه قيد في احباط العمل محقق واما جعله قيدا
 لما رده فهو محتمل بأخذنا بالمحقق وتركنا المحتمل على ان الآية الثانية فيها التصريح بالموت من
 جهة انه حكم على من كفر بالايمان بأنه حبط عمله وبأنه في الآخرة من الخاسرين وهذا مستلزم
 لموته على الكفر اذ لو أسلم ومات مسلما قبل في حقه انه في الآخرة من الخاسرين وانما يقال ذلك
 لا كافر فقط كما يشهد له استقراء النصوص ومن ادعى خلافا فعليه البيان اما بالنسبة لثواب أعماله
 التي سبقت الردة فانه يحبط اتفاقا منا ومنهم اما عندهم فوافق لانه اذا وجب القضاء صارت
 تلك العبادات كأنها لم تقبل واما عندنا فكذا ذلك كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه في الام
 ويترق على طريقته بين عدم وجوب القضاء واحباط التواب بلحظ وجوبه عدم العمل
 بالكفاية او وقوعه مع عدم الاجزاء لا شئ من هذين هذا لان الغرض انه حال اسلامه فعمل
 الواجبات بشرطها فوقعت مجزئة فلا يجب قضاؤها الا بنص صحيح في ذلك وقد علمت

ان الآية المشيدة خاصة على خلافه واما لفظ التواب فهو التبول بمعنى الاثابة وبالردة يعني
 ان لا قبول لانه وجدت منه الآن حالة تنافي تأمله لثواب من كل وجه فسطح حيثئذ وبعد سقوطه
 الاصل عدم عودته حتى يدل دليل على عودته بالاسلام فتأمل هذا الفرق فانه دقيق ولم أر من حام
 حوله ولا بأدنى إشارة ومحل الخلاف أيضا فيما قبل الردة كما مر فغاضي عليه فيها يلزمه اعادته
 قطعاً وما ذكره في الفرقة بين الزوجين عند تافيه تافيه غير تفصيلهم وهو الوطني وان كانت
 بعده وقف على انتضاء العدة فان جمعها الاسلام قبل انقضائها فالنكاح بحاله والابان انفسه
 من حين الردة وقوله في تجديد الايمان من انه لا يكفي مجرد افظا الشهادتين بل لابد معه من التبري
 بما كفر به ظاهر موافق لمذهبنا فينبغي التنبه لهذه المسئلة فانها مهمة وكثيرا ما يغفل عنها ويظن
 ان من وقع في مكفر عمداً أو يأتي برتفع حكمه عنه بمجرد تلافظه بالشهادتين وليس كذلك بل
 لابد مما ذكره وما ذكره من ان من سبق له الكفر لا يكفر ظاهراً موافق لمذهبنا أيضاً ومحل ذلك
 بالنسبة للباطن أم بالنسبة للظاهر فقط اهر ما ذكره أئمتنا في باب الطلاق أنه لا يصدق في ذلك الا
 بقرينة قال ومن وصف الله بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه تعالى أو بأمر من أوامره
 أو نهي من نواهيه أو أنكر أمره أو نهيه ووعد به وعيده أو قال فلان في عيني كيهودي في عين الله
 أو قال يد الله وعني الجارحة أو قال الله تعالى في السماء عالم أو على العرش وعني به المكان
 أو ليس له نية أو قال ينظر الينا ويصبرنا من العرش أو قال هو في السماء أو على الارض أو قال
 لا يحلونه من كان أو قال الله فوق وأنت تحته أو قال أنصف الله ينصفك يوم القيامة أو قال الله قام
 أو نزل أو جاس لانصاف انتهى وما ذكره أولاً الى قوله ووعد به وعيده من عندهم بقيد وما ذكره فحين
 قال فلان في عيني الخ من انه كفر اتفاقاً نظر بل لا يصح وكذا في الطلاق الكفر لانه بما يأتي بناء على
 تكفير الجسمة والجهوية ومر ما فيه من الخلاف والتفصيل وما ذكره في ليس له نية في الكفر نظر
 فضلا عن كونه متفعا عليه لأن النية القصد وقد ذكرنا في التوروي عفا الله عنه في شرح المذهب انه
 يقال قصد الله كذا يعني أراد فن قال ليس له نية أي قصد فان أراد انه ليس له قصد كقصدنا
 فواضح وكذا ان أطلق أو أراد انه لا ارادة له أو لا فان أراد المعنى الذي يقوله المعتزلة فلا كفر
 أيضا أو أراد اسمها مطلقا لا بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في أنصف الله ينصفك يوم
 القيامة من انه كفر فيه نظر ظاهر لانه أراد به انك ان أطعته أتأبئك فواضح انه غير كفر وان أراد
 حقيقة الانصاف المشعرة بالاحتياج اتجه المكفر لان من اعتقه ان الله يحتاج الى أحد من
 خلقه فلا شك في كفره وان أطلق تردد الظرفية والظاهر انه غير كفر لان الانصاف لا يستلزم
 ذلك وعلى تسليم انه يستلزمه فلا بد من قصد ذلك اللازم كما علم مما مر في الجسمة قال أو قال يارب
 اكنار أسابراس أو قال أنا كافر أو بري من الله أو من النبي أو من القرآن أو من حدود الله
 تعالى أو من الشرائع أو من الاسلام ولم يعلق بشئ أو قال يمينك والضراط سواء أو قال له
 خصمه أحاكك بكم الله تعالى فقال لا أعرف الحكم أو ما يجري الحكم هنا أو ليس

هذا حكم ما هنا الا ديوس أي شيء يعمل الحكم انتهى وما ذكره في ياربنا كفنا رأس أبراس
 في كونه كفرا مطلقا نظر فضلا عن كونه متفعا عليه فقد نقل عن الشيخ الامام أبي محمد الجويني
 والدامم الحريز بن الذي قيل في ترجمته لو جاز ان يرسل الله نبيا في زمن أبي محمد الجويني لسكان هو
 أبا محمد الجويني أنه كان يحسب الابل ثم يقول عند الحجر وسواه بسواه أي لا شيء لي ولا شيء
 علي ولت أن تهرق بين هذا اللفظوا كفنا رأس أبراس بأر ذكر الكفاية يستدعي ابل كما
 تكفيها انك فيك فيه اشعار باحتياج الله سبحانه وتعالى فسكان الحنيفة نظر والذلت ومع
 ذلك في اطلاق الكفر نظر بل يدعي التفصيل بين انه يريد هذا المعنى فيحكم بكفره وبين ان
 يريد كفنا سواء بسواء أي لا شيء لنا غير طلب الكفاية كما لا شيء علينا فلا كفر وكذا ان أطلق
 لان اللفظ ليس أصافي المعنى الا قول بل ولا ظاهرا فيه وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهرا وقد مر
 ما يوافق وما ذكره في بينك والضراط سواء انما يتجه ان أراد بالغير المقسم به الذي هو اسم من
 أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته أو مالا أو اسم نحو مطلق أو عنق فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان
 أقسم بالاول وأراد بيمينه فعلة الذي هو حلقه دون المحلوف به و يتردد النظر هنا فيما لو أطلق
 وقد أقسم بالاول و يظهر انه لا كفر في الحيات ان اليمين مترددة بين العمل والمحلوف به وتبادرها الى
 المحلوف به ان سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند الاطلاق اسلمت انما مع ذلك تحتة احتمالا
 غير بعيد وعند وجود الاحتمال الذي هو كذلك لا يتجه الكفر وكذا اسم في أو ملك في اليمين
 كذا ذكر اسم الله تعالى فيما ذكرته فيه من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الحلف به لاسما
 لمعنى آخر غير ما نحن فيه وما ذكره في لأعرب الحكم وما بعده انما يتجه الكفر فيه عندنا ان
 أراد الاستهزاء بحكم الله تعالى أو استحقاقه قال أو قال أنت أحب الي من الله تعالى أو من
 النبي أو من الدين أو قال لو كنت اها أخذت ظلمي منك أو قال ظلمني الله أو هو ظالم أو قال الله
 تعالى جعل الاحسان في حق جميع الخلق والسوء في حق أو قال أنا كلاله أو الله في ست
 جهات أو يوجد في كل مكان أو أنكر الله أو شئت فيه أو في آياته أو يخرجها انتهى وما ذكره في
 أنت أحب الي من الله أو النبي محتمل وكذا من الدين ان أراد تنقيصه بذلك بخلاف ما لو أطلق
 أو أراد الاخبار عن فيج - ليق نعمه من ان مياها الى ما يضرها أكثر منه الى ما ينفعها وما
 ذكره من الكفر في بقية الصور واضح وقد مر بعضه نعم مذكره في الله في ست جهات
 أو يوجد في كل مكان مر انه لا يأتي الا على الضعيف من اطلاق كفر الجسد - قال أو قال ذهب
 بخدي قل هو الله أحد أو قال أخذت بريق ألم أو قال يا أقصر من انا أعطيتنا الكفر وانتهى
 وهذا ما رأيت في النسخة التي اطاعت عليها وهو كلام مظلم يكاد ان يكون لا معنى له والله تحريف
 من ناسخ ويمكن ان يكون في الاول اشارة الى ان من قال وقع بخدي أي فكفرى مثل سورة
 قل هو الله أحد كان كافرا ولا شك في ذلك لانه اذا جور على نفسه أنه أتى بمثل تلك السورة أ بطل
 اعجاز انقرآ وانكار اعجاز كفر وان يكون في الثاني اشارة الى ما وقع في شعر بعض

شذاه الله بالص من ريق محبوه فخصف الحروف المقطعة أول الأولى بالم وأول الثانية
بالم مصدر عص وهذا تهود فاحش ومع ذلك اطلاق الكفر فيه بعيد الا فم قال ان
هذا من تلك الحروف لانه حينئذ مكذب ببعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى انه
من ادعى ان الاعجاز وقع بأمر من سورة انا اعطيناك الكوثر وزعم ان هذا كفر ليس
في محله فقد قال بعض الأئمة ان الاعجاز وقع بآية وهو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور
لعول بانه كفر بل يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قال أو قرأ القرآن على
ضرب يدف أو ضرب مارا وغيره انتهى ومنه عن الروضة تهريب عدم الكفر قال أو قال
من يقرأ عند المريض يس لا يصح أو قال لا تقرأ لا تقرأ عنده يس أو قال لمن يقرأ القرآن
بالاستهزاء والتفت الساق بالساق أو ملاً قدما فقال كاساهاقا أو فرغ شرا بافضل
فكانت سرايا أو قال بالاستهزاء عند الوزن أو الكيل وإذا كالوهم أو وزقوهم يخسرون
أو رأى جمعا فقرأ بالاستخفاف وحشرناهم فلم تغادر منهم أحدا أو قال اجعل بيتنا مثل السماء
والطارق وكذا في نظائرها أو دعى الى الصلاة فقال أنا أرحم لي وحدي ان الصلاة تنهى عن
الفسشاء والمنكر أو قال كل الغشلة لتذهب الريح قال الله تعالى فتفشلوا وتذهب بريحكم
انتهى وفي الكفر في سورة يس نظر فضلا عن كونه متفقا عليه بل الصواب انه لا كفر الا ان
أراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره في العور بعد ما من الكفر بظاهر بقيد الذي
ذكره وهو ان يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف أو الاستهزاء بخلاف
استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا تبع حرمة وليس كالتضمن كما هو ظاهر على ان جما
قالوا بحرمة التضمن أيضا كما بينت ذلك بقوائده فقيسة لا يستغنى عنها في شرح العباب في باب
الفصل قال أو قال المحصف آية الضاد والله أو لم يقر بكتاب الله تعالى أو قال القرآن حكيات
جبريل وينكر وحى الرب الجليل أو شتم ملك الموت أو لم يقر بالانبياء والملائكة أو اغتاب
نبيا أو صغرا اسمه أو لم يرض بسنته أو قال لو كان فلان نبيا لا أو من به أو قال لو أمرني الله بكذا
لم أفعل أو قال لو سارت هذه القبلة الى هذه الجهة ما صليت اليها انتهى وما ذكره في المحصف
والقرآن ظاهر جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيد يلحق بالانبياء والملائكة النبي الواحد اذا
أجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة
والسلام وكاغتياب النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما يأتي وما ذكره في تصغير اسمه
صلى الله عليه وسلم مرتين بيده بما اذا قصد به احتقاره وفي عدم رضاه بسنته ان أراد به نبينا
صلى الله عليه وسلم فظاهر لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا أو غيره من بقية
الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في اطلاق الكفر نظر لان الايمان انما يجب بيقينة الانبياء
اجمالا فقط ولدى يتجه انه لا يكفر الا ان أراد بسنته طر يقته لان عدم الرضا بطريقته يشمل

عدم الرضا ببقوته وإيضافاً لانياء متفقون في أصل التوحيد والعقائد وإنما الخلاف بين
شرائعهم في الفروع فقط لأن مسدأرها على المفاسد والمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة
والامكانة بخلاف مسائل أصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن ثم لم يختلفوا فيها وحينئذ فعدم
الرضا بطريقه واحده منهم يستلزم عدم الرضا بجميع أصول الدين اما علمت ان طريق كل
واحد منهم مشتملة على جميع تلك الأصول وما ذكره فيما لو قال لو كان فلان نبياً والمستلتم هذه
من ذلك بما فيه من التقييد والتفصيل فراجعها قال أو قال لا أعرف النبي انسياً أو جنياً أو قال
استخفافاً النبي طويل الظفر خلق الثياب جاع البطن كثير النسيان ولو قيل له قص شاربك
فانه سمة فقال لا نكار لا أفعل أو كان النبي يحب القرع أو الخلل فقال لم أرهما أولاً أرى
بينهما شيئاً أو قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال آخر لا حول ماتغنى أو ماتنفع
أو ايش تعمل بها أو لا تغنى من جوع ولا عطش أو لا تؤمن من خوف أو لا ترد في تصعته انتهى
والمسئلة الأولى تقدمت بما فيها وكذا الثانية وتقييدها بالاستخفاف حسن ولا يشترط الجمع
بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واحد منها أو من غيرهما مع الاستخفاف كفر وما ذكره
في قص الشارب مر مثله في نحو قوله لا يظن ان الله يفتنه وما ذكره في القرع أي الدباء والخلل فيه
نظرو ويجه انه لا كفران أراد الاخبار عن طبعه أو اطلق بخلاف ما لو أراد عدم محبته لهما
أولاحدهما عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يجب ذلك لان ارادة ذلك فيها استهزاء به
صلى الله عليه وسلم واحتقار له صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لا حول الى آخره من تقييده لكن
هنا زيادة صور واطاقتها بما الذي جرى عليه هذا الحنفي ظاهراً وكذا اذا قل عند التسبيح
أو التلليل أو التكبير أو الاستغفار أو سماع علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيراً أو قال بسم
الله عند اكل حرام أو شربه أو سماع الغناء فقال هذا ذكراً لله أو سماع الاذان فقال هذا صوت
الحمار أو الجرس انالاً أحبه أو سماع حديث بين قهري ومنبري ربه شمة من رباح الجنة فقال
كذب أو اعاده على وجه الاستهزاء أو قيل له قل لا اله الا الله فقال من هذه الكلمات
أقول لا اله الا الله أو قيل لفاعل ذنب قل استغفر الله فقال استخفاف فعلت أو ايش قلت
حقى أقول أسستغفر الله انتهى وقوله غضباً راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر حينئذ واضح
لان قوله سمعت هذا كثيراً مع الغضب يدل بطريق التصريح أو قريب منه على الاستخفاف
بالذكرو ولاشك ان الاستخفاف به من حيث هو ذكراً كفر وشرط الكفر بالبسهة عند الحرام
ان يقصد الاستخفاف بها كما علم مما مر وبقوله في الغناء هذا ذكراً يقصد انه مثله من كل
وجه استخفافاً بالذكرو فان اطلق أو قصد ان بينهما مشابهة ما لم ينجه الكفر ومسئلة سماع المؤذن
مرت بما فيها الصكون في هذه زيادة انالاً أحبه والظاهر ان في هذه الزيادة الحكم بالكفر
مطلقاً بل لا بد ان يقصد انه لا يحبه من حيث هو ذكراً حينئذ الكفر محتمل وقوله عند سماع ذلك
الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقاً وكذا لو أعاده على

الجليلين المشهورين من انه يريهم محبوبا شفاه اول سورة طه سورة باول سورة الاحقاف
 شذاه المسد بالاص من روي محبو به فحذف الحروف المقطعة اول الاولي بالمو اول الثانية
 بالاص مصدر محض وهذا تمهيد فاحش ومع ذلك اطلاق الكفر فيه بعيدا فيمن قال بان
 هذا من شئ تلك الحروف لانه حينئذ مكذب بعض القران وان يكون في الثالثة اشارة الى انه
 من ادعى ان الاله بار وقم بانصر من سورة انا اعطيتك الكوثر وزعم ان هذا كفر ليس
 في محله فقد قال بعض الأئمة ان الاله بار وقم بايقوه وقول شهوره ولو وجه ظاهر فلا يتصور
 لقول بانه كفر بل يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قال أوترا القرآن على
 ضربين أو من طرا وغيره انتهى وهو من الروضة تعريب عدم الكفر قال أوقال
 من يقرأ عند المريض يس لا يصح أوقال لقارئ لا يقرأ عنده يس أوقال بان يقرأ القرآن
 بالاستهزاء والتفت الساق بالساق أو ملأ قدحا قسما كأسداهما فأفرغ شرابا فقال
 فكانت سرايا أوقال بالاستهزاء عند الوزن أو الكيل وإذا كلوهم أو وزنوهم يحضرون
 أو رأى جمعا فقرأ بالاستخفاف وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا أوقال اجعل بيتنا مثل السماء
 والطارق وكذا في نظائرها أودعي الى الصلاة فقال أنا أهدى وحدي ان الصلاة تنهى عن
 الفحشاء والمنكر أوقال كل التفتة لتذهب الريح قال الله تعالى فتفتلوا وتذهب بهحكم
 انتهى وفي الكفر في سورة يس وما ذكره في الصور بعد ما من الكفر ظاهر بقيد الذي
 أراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره في الصور بعد ما من الكفر ظاهر بقيد الذي
 ذكره وهو ان يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف أو الاستهزاء بخلاف
 استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا تبع حرمة وليس كالتضمن كما هو ظاهر على ان جمعا
 قالوا بحرمة التضمن أيضا كما بينت ذلك بقوائد فيسنة لا يستغنى عنها في شرح العباب في باب
 الغسل قال أوقال المحصف آلة لفساد الله وأولم يقر بكتاب الله تعالى أوقال القرآن حكايات
 جبريل وينكر وحى الرب الجليل أو شتم ملك الموت أولم يقر بالانبياء والملائكة أو اغتاب
 نبيا أو صغرا اسمه أو لم يرض بسنته أوقال لو كان فلان نبيا لا أو من به أوقال لو أمرني اشكرك
 لم أفعل أوقال لو سارت هذه القبلة الى هذه الجهة ما صليت اليها انتهى وما ذكره في المحصف
 والقران أن ظاهر جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيدو يلحق بالانبياء والملائكة النبي الواحد اذا
 أجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة
 والسلام وكاغتياب النبي دكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما يأتي وما ذكره في تصغير اسمه
 صلى الله عليه وسلم من تقييده بما اذا قصد به احتقاره وفي عدم رضاه بسنته ان أراد به نبينا
 صلى الله عليه وسلم فظاهر لانه يجب الايمان بشرعته اجمالا وتفصيلا أو غيره من بقية
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في اطلاق السلف نظر لان الايمان انما يجب ببقية الانبياء
 اجمالا فقط ولدى يتجه انه لا يكفر الا ان أراد بسنته طر يقته لان عدم الرضا بطريقته يشمل

عدم الرضا بنبوته وأيضاً قالوا نبياً منتهون في أصل التوحيد والعقائد وإنما الخلاف بين
 شرائعهم في القروع فقط لأن مدارها على الفساد والمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة
 والامكانة بخلاف مسائل أصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن ثم لم يختلفوا فيها وحيث قدم
 الرضا بطريقه واحده منهم يستلزم عدم الرضا بجميع أصول الدين لاسيما ان طريق كل
 واحد منهم مشتملة على جميع تلك الأصول وما ذكره فيما لو قال لو كان فلان نبياً والمستثنى بعده
 من ذلك بما فيه من التقييد والتفصيل فراجعه قال أو قال لا أعرف النبي انسياً أو جنياً أو قال
 استخفاً النبي طويل الظفر خلق الثياب جاتع البطن كثيراً النسيان ولو قيل له قص شاربك
 فانه سنة فقال بالانكار لا أفعل أو كان النبي يجب القرع أو الخلق فقال لم أرهما أو لا أرى
 بينهما شيئاً أو قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال آخر لا حول ما تغني أو ما تنفع
 أو ايش تهمل بها أو لا تغني من جوع ولا عطش أو لا تؤمن من خوف أو لا تشر في قصعة انتهى
 والمسئلة الأولى تقدمت بما فيها وكذا الثانية وتقييدها بالاستخفاف حسن ولا يشترط الجمع
 بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واحده منها أو من غيرها مع الاستخفاف كفر وما ذكره
 في قص الشارب مرمله في نحو قولهم لا طهار بفسادها وما ذكره في القرع أي الدباء والخلف فيه
 نظر ويتجه به لا كفران أراد الاخبار عن طبعه أو الملق بخلاف ما لو أراد عدم محبته لهما
 أو لاحدهما عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كما يجب ذلك لان ارادة ذلك فيها استهزاء به
 صلى الله عليه وسلم واحتقار له صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لا حول الى آخره من تقييده لكن
 هنا زيادة صور واطاقتها بما الذي جرى عليه هذا الحنفى ظاهر وكذا اذا قال عند التسبيح
 أو التأميل أو التكبير أو الاستغفار أو سماع علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيراً أو قال بسم
 الله عند كل حرام أو شربه أو سماع الغناء فقال هذا أو سماع الاذان فقال هذا صوت
 الجمار أو الجرس انالاً أحبه أو سماع حديث بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة فقال
 كذب أو اعاده على وجه الاستهزاء أو قيل له قل لا اله الا الله فقال ايش من هذه الكلمات
 أقول لا اله الا الله أو قيل لغافل ذنب قل أستغفر الله فقال استخفاً ما ايش فعلت أو ايش قلت
 حتى أقول أستغفر الله انتهى وقوله غضباً راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر حينئذ واضح
 لان قوله سمعت هذا كثيراً مع الغضب يدل بطريق التصريح أو قريب منه على الاستخفاف
 بالذكر ولا شك ان الاستخفاف به من حيث هو ذكراً كفر وشروط الكفر بالبسملة عند الحرام
 ان يقصد الاستخفاف بها كما علم مما مر وبقوله في الغناء هذا ذكر ان قصدانه مثله من كل
 وجه استخفاً فالذكر فان الملق أو قصدان بينهما مشابهة ما لم يتجه الكفر ومسئلة سماع المؤذن
 مرت بما فيها المكن في هذه زيادة انالاً أحبه والظاهر ان في هذه الزيادة الحكم بالكفر
 مطلقاً بل لا بد أن يقصدانه لا يحبه من حيث هو ذكراً فينبذ الكفر محتمل وقوله عند سماع ذلك
 الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقاً وكذا لو أعاده على

ووجه الخبر مع علمه بما وجد في جعله لو أجاد الضمير على التكلم أو اعتدلت على
 على وجه الإيماء ما دل على العذوبة فإنه لا يكفر ووقع قريبا أن أمير أبي يتناظر بما قد دخله من
 الجاهل من أهل مكة فقال قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد وأنا أقول
 وتشد الرحال إلى هذا البيت أيضا وقد سئلت عن ذلك والذي يتجه ويحرف فيه أنها بالنسبة لقواعد
 الخفية والمساكنية وتشديداتهم يكفر بذلك عند مطلقا وأما القسمة لقواعدنا وما عرف
 من كلام أئمتنا السابق واللاحق فظاهر هذا اللفظ أنه استدرأ على حصره صلى الله عليه
 وسلم وأنه ما خربه وأنه شرع شرعا آخر غير ما شرعه نبينا صلى الله عليه وسلم وأنه أخلق هذا
 البيت بتلك المساجد الثلاث في الاختصاص عن بقية المساجد منهم هذه المنزلة العظيمة التي
 هي التقرب إلى الله تعالى بشد الرحال إليها وكل واحد من هذه القواعد الأربعة التي دل
 عليها هذا اللفظ الصحيح الشنيع كقر بلا مرتبة في قصد أحدهما فلا نزاع في كفره وإن اطلق
 فالذي يتجه الكفر أيضا لما علمت أن اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه لا يحتاج
 إلى نية كما علم من فروع كثيرة صرت وتأتي وإن أول ما لم يرد إلا أن هذا البيت لا يكون
 أهوية في بلده ويكون ذلك سببا في النسيان التي رؤيتها كان عظيمة تلك المساجد اقتضت
 شد الرحال إليها قبل منه ذلك ومسح ذلك في عزير الكفر بالبيع بالضرب والحبس وغيرهما
 بحسب ما رآه الحاكم بل لو رأى انقضاء التعزير إلى القتل كما سبأني من أبي يوسف لأراح
 الناس من شره ومجازفته فإنه باع فيهما الغاية القصوى تاب الله علينا وعليه آمين وماذا كره من
 كفر من قبيل لعل لا إله إلا الله فقال ما صراغما يتضح أن نوى بذلك الاستهزاء والاستخفاف
 نظير ما قاله بعده فمن قيل له قل أستغفر الله قال أو سخر بالشريعة أو بحكم من أحكامها أو قال
 بعد فراغ صلاة حلت سخرة أي من التسخير في الأعمال الشاقة ظلمة أو لى زمان ما صلت
 سخرة أو قال كون قواد ان صليت بطوات الأمر على نفسي أو قال من يتدبر ان يتم هذا
 الأمر أو قال العاقل لا يشرع في أمر لا يقدر ان يتمه أو قال الناس يعملون الصلاة لأجل
 أو قال غسلة رأسى من الصلاة أو قال أعطيتهم الزراعة حتى يزرعوها أو قال أو خرجتى يحيى
 رمضان أصلى جيعا أو قال كم صليت ما أصبت خيرا أو قال أنى وأهى يعيشان فلما صليت
 ما أو قال الصلاة لا تصلح لي إذا صليت هلك مالي أو قال ان صليت أو لم أصل سواء أو قال لا أصلى
 حتى نجد حلاوة الأيمان أو قال كم هذه الصلاة أصلى قلبي نقر منها أو قال بالاستهزاء في
 رمضان هذه صلوات كثيرة وزيادة أو قال صلاة ليست بشئ لو بقيت تحمض أو تتعنى أو لا
 يتغير عيبتها أو قال هذه فعل الكسلان أو فعل أحد غيرك أو قال ليت رمضان لم يكن
 فرضا آخر أو قال هذا الصوم نقر قلبي منه أو ضيف ثقيل انتهى وماذا كره من ككفر من سخر
 بالشرعية أو حكم منها انفسا قاطرها بخلاف جميع ما ذكره في مسائل الصلاة والصوم فإن
 اطلاق الحكم بكفر قائل واحدة من تلك الصور لا يظهر وجهه فضلا عن كونه متفقا عليه بل

كثير منها لا وجه للحكم بكفر قائله الابنوع تسكفوا وتعسف فالذي يتجه فحين قال عن الصلاة
 او غيرها من الطاعات انها محضه انه يكفر سواء اراد حقيقة السخرة السابقة ام اطلق اما الاول
 فواقع لانه نسب الله تعالى الى الجور والظلم واما الثاني فلان ذلك هو وضع السخرة فلم يتجس الى
 نفسه بخلاف ما لو صدق انه لعدم خشوعه من لالا ثواب له في ملاته فاشبهت السخرة حيث ذفانه
 لا يعبد ببول تاويله وفي مسألة القيادة وما بعدها لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستخفاف
 او الاستهزاء بالصلاة او الصيام او استحل ترك أحدهما لغير عذر او ان الصلاة يتشاها من ميامين
 حيث كونها صلاة فحينئذ يكفر بخلاف ما لو اطلق أو قصد معنى آخر ومر عن الرافي مسائل
 من ذلك منهم مع تعقها فلا يغيب عنك استحضارها قال أو قبيل لم تأمر بالمعروف ولا تنه عن
 المنكر فقال ايش عمل بي أو ما يجب أو قال هذا فاشار وهذان على وجه الانكار أو قال ايش
 فضولي أنا أو قبيل له كل حلال فقال الحرام أحب الى أو قال هات آكل الحلال اسجد له أو قال
 يجوز لي الحرام أو قال ليت الزنا واللواط أو الظلم حلال أو دفع لثقة بغير حرام من مال مسلم
 أو ذمي وهو يعلمور جاوابه أو دعاء الفقير أو قال لم ثبت حرمة الخمر في القرآن أو ايش اعلم
 بالشريعة وعندى الديوس أو قال أخرج قد أخذ دراهم بقونه حين أخذت الدراهم
 أن كانت الشريعة والقاضي أو أنا أريد الذهب والفضة ايش أعلم هذه الاحكام أو صدق
 كلام أهل الأهواء أو قال عندي كلام معنوي أو معناه صحيح أو حسن رسوم الكفار
 أو قال برك الله في كذبك أو قبيل له لا تكذب فقال قلت من كلمة الاخلاص انتهى
 وما ذكره قبل مسألة التمني في اطلاق الكفر به نظر ظاهر والذي يتجه في مسائل الامر
 بالمعروف انه لا كفر فيه الا ان قال شيأ من ذلك على وجه الاستهزاء كما مر ان من سخر بحكم من
 أحكام الشريعة كفر ولا شك ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حكم شرعي فمن قال
 فيه شيأ من ذلك استهزاء او سخر يتكفر والا فلا وان قال ما يجب لانه غير معلوم من الدين
 بالضرورة والذي يتجه أيضا في الحرام أحب الى انه لا يكفر الا ان اراد انه يجب سائر أنواع
 الحرام دون سائر أنواع الحلال الصادق بالمباح والمندوب والواجب والوجه انه لا كفر أيضا
 بهات آكل الحلال اسجد له لان نفس السجود لا انسان آخر لا يكون كفر اطلاقا بل في بعض صوره
 كما مر حبه الأئمة ومر في ذلك من يذبح وتفضيل فاذا كان هذا في السجود فبالفعل فاطنك
 بالعزم عليه على ان ذلك انما يراد به الدلالة على استبعاد وجود شخص لا يأكل الا الحلال
 الا ان قال على تعظيمه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه أيضا انه لا يكفر من قال يجوز لي
 الحرام الا ان نوى العدم أو الحرام المعلوم من الدين بالضرورة واما مسألة التمني فقدم
 الكلام فيها مستوفى ورجاء الثواب على الحرام انما يتجه كونه كفر ان اعتقد أنه يثاب على
 الحرام من حيث كونه حراما لانه مكذب للنصوص حينئذ بخلاف ما لو نوى ان الثواب من
 جهة أخرى غير جهة كونه حراما فان ذلك لا محذور فيه اذا لم يمتنع على ان الصلاة في الدار

المقصود به أو الثوب المقصوب أو الحرير أو نحو ذلك فهما الثواب وان كانت حراما لا تشكك
 أبلهة وما ذكره في رجاء دعاء الفقيه بعد بل لا وجه له فالصواب أنه لا كفر به وكفر زاعم أنه
 لا نص في القرآن على تحريم انما مر ظاهرا لانه مستلزم لتكذيب القرآن التام في غير ما آية
 على تحريم الخمر فان قلت غاية ما فيه انه كذب وهو لا يقتضي الكفر قلت ممنوع لانه كذب
 يستلزم انكار النص المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة ومن ثم يتجه أنه لو قال الخمر حرام
 وليس في القرآن نص على تحريمه لم يكفر لانه الآن محض كذب وهو لا كفر به وما ذكره من
 الكفر في مسألة الشرع والاعتقادي والاحكام المذكورة وان ظاهرا ان قال ذلك استهزاء
 أو استخفافا وكذا ان أطلق على احتمال فيه لان اللفظ ظاهر في الاستخفاف والاستهزاء
 وما ذكره من الكفر في تصديق أهل الأهواء انما يتجه ان أرادهم ما يعنى من تكفيرهم ببدعتهم
 أما من لا تكفرهم فتصديقه غير كفر وما ذكره من الكفر في بركة الله في كذبه لا يظن له
 وجه الا ان أراد أن الكذب من حيث هو كذب قرينة بسائر اعتباراته تطلب البركة فهما من الله
 تعالى وما ذكره في المسئلة الاخيرة ظاهرا ان مقاله الموصوف بالكذب من اجزاء كلمة الاخلاص
 بخلاف ما اذا أطلق لان اللفظ ليس ظاهرا في الاول ~~المراد~~ الرقعة على من نسبه للكذب بان
 ما يقوله حق كما ان سورة الاخلاص - حق فانه لا كفر بذلك كما هو ظاهر لاحتمال اللفظ لذلك
 احتمالا قرين ما قال أو قال العلم الذي يتعلمونه أساطير وحكايات أو هذيان أو هباء أو تروير أو قال
 ايش مجلس الوعظ أو العلم لا يثرد أو وعظ على سبيل الاستهزاء أو ضحك على وعظ العلم أو قال
 رجل صالح كن ساكتا حتى لا تقع الا وراء الجنة أو قال ايش هذا الصبح الذي خفت شاربت
 أو قال بشما أخرجت السنة أو قال الكفر والايمان واحدا ولا أرضى بالايمان أولا أدري
 أين يصير الكافر أو أهل الأهواء أو قال سخى الكفار أو أهل الأهواء يدخل الجنة أو رأى
 سلطانا فقال اله عظيم أو قال بالله ارسية خد اى برك وهو يعلم انتهى وما ذكره من الكفر بتلك
 الاوصاف التي لا علم ظاهرا لسكن ان أراد العلم من حيث هو أو خصوص علم أصول الدين أو علم
 التفسير أو الحديث أو الفقه وما ذكره في ايش مجلس الوعظ الخ انما يتجه ان أراد الاستهزاء
 وكذا ان أطلق على احتمال قوى فيه لظهور هذا اللفظ في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم
 وقد مر في تصفة ثريد خبر من العلم كلام استخضره هنا وما ذكره في الوعظ استهزاء انما يتجه
 ان أراد الاستهزاء بالواعظ وكذا بالوعظ من حيث هو وعظ انا لو أراد الاستهزاء بالواعظ
 أو بكلماته لا من حيث كونه واعظا فلا يتجه الكفر حينئذ وكذا يقال في الضحك على الوعظ
 وما ذكره في كن ساكتا الخ انما يتجه أيضا ان أراد الاستهزاء بالجنة أو بالعمل المقرب اليها
 والا فلا وجه لاطلاق الكفر فيه فضلا عن كونه متفقا عليه كسابقه ولا حقه وما ذكره من
 الكفر في مسألة الشارب لا يظهر أيضا الا ان أراد عيب السنة أو نحوه نظير ما مر في قص
 ان تارك وما ذكره من اطلاق الكفر في: بشما أخرجت السنة والمسائل بعد هذه الى قولى

انتهى ظاهرا لانه صريح في الاستهزاء بالدين نعم ما ذكره في اهل الاهواء انما يصح ان أراد
بهم الكفرة وما يعدهم نظير ما صرنا المسلمين منهم والظاهر انه لا يقبل تأويله في كل هذه المسائل
لان اغظها يا باه نعم ان قال لم أرد بقولي اله عظيم أو خدای بزرگ ای الله كبير الا أن معطى
هذا الملك اهذا الرجل اله عظيم أو الله الكبير قبل منه لان الغرض أنه لم يقل هذا اله عظيم ولا هذا
خدای بزرگ وحيث لم يقل ذلك تقبل ارادته ما ذكر بل ولو قيل لا ينبغي أن يكفر الا ان قصد أن
قوله اله عظيم أو خدای بزرگ وصف للسلطان الذي رآه لم يعدد قال أو قال له كافر أعرض
على الاسلام فمال لا أدري صفة الايمان أو قال اذهب الى فلان اتقيمه أو اسلم كافر فأت
أبوه فقال ليتني لم أسلم لأجل الميراث أو نادى مناديا يا كافر فقال ليبتك أو قال أنا كافر ايش
عليك أو قال عمتي عملا حتى كفرت أو علم الارتداد للطلقة بالثلاث لتحل لزوجها بلا محلل
ارتد ولو رضيت هي ارتدت ولم تحل لزوجها وكذا الوارثت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشترها
مطلقها ثلاثا لم يطأها الا بالتحليل من مسلم بعد اسلامها عند أهل السنة خلافا للروافض
والفلاسفة أو قال لمن أسلم أي ضرر لحقت في دينك حتى انتقلت عنه الى دين الاسلام أو قال
هذا زمان الكفر ما بقي زمان الاسلام أو قال لولده ولد الكافر أو شد في وسطه الزنار باختياره
أو دخل دار الحرب ولبس ثوب الكفار بخلاف ما لو دخل التحليص الأمري و بخلاف ما لو لبس
السواد في الدارين لان لبس السواد حلال والبياض أفضل انتهى وما ذكره في المسئلةين
الاولتين هو المعتمد كما قدمته بما فيه مما صرنا أنه متضمن للرضا ببقائه على الكفر ولو لحظة والرضا
بالكفر كفر ومسئلة تمنى الكفر مرت ايضا بما فيها وكذا مسئلة الاجابة بلبسك مرت بما
فيها فراجع ذلك والكفر في قوله أنا كافر واضح وكذا فيما بعدها الى الفلاسفة وكفر من قال
من أسلم ما ذكرنا ظاهرا ان أراد الرضا ببقائه على الكفر لا مطلقا كما علم مما صرنا والطلاق الكفر
فمن قال هذا زمان الكفر الى آخره لا يظهر الا ان اراد تسمية الاسلام كفرا أو نحو ذلك بخلاف
امالو أطلق أو اراد أنه غلب على اهل الكفر فان الوجه أنه لا يكفر بذلك وقوله لولده ولد الكافر
لا يتجه الطلاق الكفر فيه أيضا بل لا بد أن ينوي بالكفر نفسه فان اطلق فالكفر بعيد وار
راد أنه يشبهه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شد الزنار تقدمت ايضا بما فيها أو قال ان
اعطاني الله الجنة لا أريد هادونك أو لا أدخلها دونك أو قال ان أمرني الله بدخول الجنة معك
لا ادخاها أو قال ان اعطاني الله الجنة لأجلك أو لأجل هذا العمل لا أريد هادونك أو وانكر اقيامة
أو الصراط أو الميزان أو الحجاب أو الكتاب أو الجنة أو النار أو المعصية أو اللوح أو القلم
أو قال الله لا يرى أو لا يراه أو احد أو شبهه بشي أو وصفه بالمسك أو الجهات أو قال الله تعالى
لا يخلق فعل العبد أو وانكر رؤية الله بالعين في الجنة أو شد في رسالة المرسلين أو شد في ثبوت
وعده ووعيد أو وصف محدثاته أو أسمائه أو قال لا يضر المسلم ذنب أو رأى خلوه المسلم
المذنب في النار أو شد في فرائضه أو أحب ما أبغضه الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم

اربا ~~ال~~ كس أو آيس من الثواب أو أمن من العقاب أو أنكر الحرام والحلال أو اهتمت قدم
 الزمان والروح والافلاك انتهى ومماثل دخول الجنة من الروضة انه متوقب عدم الكفر
 في بعضها ويقاس به الباقي وهو ايضا ن الاوجه في ذلك تخصيل فراجعه وما ذكره من الكفر
 بانكار القيامة واضح كانكار حشر الاجساد أو انكار الصراط والميزان ونحوهما مما تقول
 المعتزلة فجهنم الله تعالى بانكاره فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انهم وسائر المبتدعة لا يكفرون
 وانكار الجنة والنار الآن لا كفر به لان المعتزلة ينكرونهما الآن وأما انكار وجودهما
 يوم القيامة فالكفر به ظاهرا لانه تكذيب لانه وص المتواترة القطعية وانكار المحقق بمعنى
 القرآن كفر اجماعا بخلاف انكار صحف الاعمال وذكوره في انكار اللوح والعلم وروية
 الله عز وجل مطلقا أو في الجنة فيه نظر فان المعتزلة قائلون بذلك ولم يكفروا به وتشبهه الله تعالى
 بحدث أو وصفه بما يستلزم الجهة لا كفر به الا ان اعتقد ثبوت لازم ذلك له تعالى من الحدوث
 ونحوه وزعم ان الله تعالى لا يخالف فعل العبد لا كفر به ايضا لانه مذهب المعتزلة نظير ما
 والشك في رسالة المرسلين صلوات الله وسلامه على نبينا وعليهم اجمعين بل أو رسالته من عات
 رسالته منهم ضرورة كفر بلا نزاع بخلاف الشك في ثبوت وعده أو وعيدده فان في المطلق
 كونه كفر انظر الا ان جوز شرا دخول كافر الجنة او تخليده مسلم مطيع في النار ووصف
 محدد بما يستلزم قدمه انما يتضح كونه كفرا ان اعتقد ذلك اللازم كما امر أن الاصح ان لازم
 المذهب ليس بمذهب لان القائل بالضرورة قد لا يخطر له القول بل لازمه وزعم انه لا يضرب المذنب
 ذنب أو انه يخلد في النار لا كفر به لان الاقل مذهب المرجئة والثاني مذهب المعتزلة وقد
 صرناهم لا يكفرون والشك في الفرائض الكفر به واضح لانه يستلزم الشك في الضروريات
 المعنوية من الدين وهو كفر كنكارها بخلاف محبة ما أغضه الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه
 وسلم أو عكسه فانه لا يتجه فيه ~~الكفر~~ الا ان احب ذلك من حيث كون الشارع يبغضه
 أو ابغضه من حيث كون الشارع يحبه بخلاف ما لو احبه أو ابغضه لذاته مع قطع النظر عن تلك
 الحينية فانه لا وجه لاطلاق الكفر حينئذ وجري هذا الخنفي في المطلق الكفر بالياس والامن
 المذكورين على المطلق الحديث للكفر عليهم ما لکن قال أئمةنا وغيرهم المراد به كفر النعمة
 أو ان استحل وانكار الحرام والحلال الكفر به ظاهرا ولا خصوصية لهما بذلك بل من أنكر
 حكما من الاحكام الخمسة الواجب او الحرام او المباح او المنسوب او المسكروه من حيث هو
 كان أنكاره لو جوب من حيث هو أو التحريم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا واعتقاد
 عدم العالم أو بعض اجزائه كفر كما صرحوا به قال أرسيل له دع الدنيا تمثال الآخرة فقال اترك
 ذنبا سنة أو قبل له أعلم الغيب قال نعم أو قال أرأيت ما كان وما لم يكن أو قال فلان مات
 وسار وحيه ليد أو كان اذ شرع في الفساد بل نعمان حتى يطيب ويزيش طيبا أو قال اني
 احب ندم رذائهم ووقل دعك كثر يوم من ثبات من الطير أو قال أرأيت حبرا أو راعيا في

الدنيا وأدع ما يكون في الآخرة أبش ما يكون أو قال له انصرفي بالحق ففقال انصرك بالحق وانصير
 الحق انتهى والطلحة الكفر والمسئلة الأولى فيه نظر والذي يتجه انه لا كفر بذلك الا ان
 اراد الاستمراء بالآخرة ومسئلة علم الغيب مرت بما فهم امر الخلفاء والتفصيل والمطالعة الكفر
 في بقية المسائل كما هو في نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد بقوله فلان مات الخ
 ما يقوله أهل التنازع فان القول به كفر والا ان اراد بقوله تعالى حتى يطيب الي آخره استباحة
 القمار المجمع عليه المسلمون من الذين بالضرورة بقوله أحب الخمر استباحة ما من حيث هي
 سائر اعتباراتها وبقوله اذ فعل تلك من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى الإيجاد وبقوله
 أريد خيرا الخ الاستخفاف بالآخرة وبقوله انصرك بغير الحق استحلال ذلك من حيث هو فان كفر
 في جميع هذه الصور عند ارادة مذكرناه أو نحوه واضح بخلافه عند الأول بمعنى صحيح وكذا
 عند الاطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك قال (الفصل الثاني في الاختلاف) لوقال
 أنا بريء من الله ان فعلت كذا ثم فعلت ولا يكفر وكذا الوقال ان فعلت كذا فأنا كافر ففعله
 وقيل ان كان عالما لا يكفر وان كان جاهلا لا يكفر في الماضي والمآلة قبل ولو رضى بكفر غيره
 قال بعضهم يكفر وكذا الوقال الله تعالى يظلمك كما ظلمتني أو قال يعلم الله أني لم نزل كذا وهو قد
 فعله أو قال لخصمه لا أريد عيینه بالله بل أريد بالطلاق وقيل له احسن كما أحسن الله اليك فتسال
 ماذا أعطاني أو قال المؤمنان ليستامن القرآن أو قال اشعر النبي صلى الله عليه وسلم شعيرا أو قال
 لولم يأكل آدم الخطة ما وقعنا في هذا البلاء أو ادعى النبوة فطلب آخرا منه معجزة أو رد حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم أو قال بعداً كل الحرام أو شر به الحمد لله أو قيل له قل لا اله الا الله
 فقال لا أقول أو قيل له صل قال لا أصلي أو أصلي بغير طهارة أو قيل له آذاني كة فقال لا أؤذي
 أو قال الصوم يضرك أو قال الفقيه وجهاتر عيا فقال هذا الذي قالت عمل السفهاء ارقالت المرأة
 لزوجها يا كافر فقال لم صحبتني اوان كنت هكذا لا تسكني معي أو وضع على رأسه قلفوة المجوسى
 بلا ضرورة أو قال المجوسى خير من النصراني أو النصراني خير من المجوسى وغيره أو قال آخذ
 حتى يوم المحشر فقال ايش شغلي مع المحشر أو قال أين تجذني في ذلك المجمع أو قال اعطني حتى
 والا آخذ منك يوم القيامة عشرين أو قال عند المبايعة الكفر حرم ما يفعل أو قال أطيب
 الحلال أو لا أصلي أو اسجد للساطان أو غيره أو قيل الارض قيل وهو قمر يب من السجود أو قال
 مادام هذا المذهب هي ما يعود لي رزقي نفي هذه المسائل قيل يكفر وقيل لا يكفر انتهى
 ومذهبنا ان من قال ان فعل كذا فهو كافر ان اراده التعليق كفر حلالا أو تبديده لم يكفر
 وكذا ان أطلق وليس له أن يستغفر الله تعالى وأن يقول لا اله الا الله محمد رسول الله خروجاً
 من خلاف من قال بـ كـ فـهـو بذلك وما ذكره في الرضا بكفر الغير من اختلاف فيه يسافيه حرمه
 باليكفر فيما لو قال له كذا أعرض على الإسلام فقال اذهب الى فلان السقيه وليس علة الكفر
 تم الارضا بمبقائه عايه تلك المدة فالصواب ان الرضا بكفر الغير كسر وكذا ماد كره من اختلاف

في الله تعالى يظلمك كما ظلمتني يسأفيه ما قدمه من الاتساق على كفر من قال ظلمني الله الآن
 يفرق بأن هنا يحتمل انهم من باب المشاكلة تكفروا ومكروا ومكروا الله والذي يتجه أنه ان نوى هنا
 به ظلمك الله يخلص حتى مثلت وانما سماه ظلمك المشاكلة لا يكفر وكذا ان أطلق للقرينة بخلاف
 ما اذا أراد حقيقة الظلم لاستحالة على الله تعالى اذ هو اعمجما وزه الحدأ والتصرف في ملك الغير
 وكل منهما محال أما الاول فلأنه تعالى ليس فوقه من يعده شياً وأما الثاني فلأن العالم كله
 ملكه تعالى وازدافة الاملاك الى غيره انما هو بطريق الصورة دون الحقيقة ثم رأيتي فيما
 سبق ذكرت في هذه ما يقتضي الكفر عند الاطلاق واعلم ما هنا أقرب ومرأب الرافي حكى
 عنهم كفر من قال الله يعلم اني دائماً اذ كرك بالدعاء وهو صريح في كفر من قال الله يعلم اني
 ما فعلت كذا وقد فعله لانه نسب الله تعالى الى الجهل لانه نسب اليه انه يعلم الشيء على خلاف
 الواقع ومرأب الصحيح فيمن قال لا أريد عيني بالله بل بالطلاق انه لا يكفر نعم ان أراد بذلك
 الاستخفاف باسم الله تعالى كفر كما هو واضح والذي يتجه فيما اذا أعطاني انه لا يكفر به الا ان
 قاله استخفافاً بالتعمد من حيث نسبتها الى الله تعالى وانكار العقودتين وتصغير نحو شعرة الى
 الله عليه وسلم من الكلام عليه فيهما والذي يتجه في لولم يأكل آدم صلى الله عليه وسلم الخ انه
 لا يكون كفر الا ان قصد بذلك تنقيحاً صلى الله عليه وسلم وواضح تكفيره مدعي النبوة
 ويظهر كفر من طلب منه مجزة لانه يطلبه لها منه مجوزاً صدقه مع استخفافه المعلومة من الدين
 بالضرورة نعم ان أراد بذلك تسميه وبيان كذبه فلا كفر ورد حديثه صلى الله عليه وسلم ان كان
 من حيث المسند فلا كفر به مطلقاً او من حيث نسبه له صلى الله عليه وسلم كفره مطلقاً كما هو
 ظاهر في ما وقوله الحمد لله بعد تناول الحرام يأتي فيه من التسمية على نحو خمر ويحتمل
 التفرق وتجه في لا أقول ولا أصلي ولا أزكي ولا أصوم او الصوم يضرب ولا أجمع أنه لا كفر فيها
 الا ان أراد الاستخفاف بكلمة الشهادة أو بالصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج وحكم الصلاة
 بلا طهر من تنقصه و يظهر في هذا الذي قلت سهل السفيه أنه لا كفر به الا ان أراد
 الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكماً شرعياً وفي قول الزوج ان كنت الخ أه
 لا كفر به ايضا الا ان قصد التعليق او قال ذلك رضا بوصفه كافر ووضع قلنسوة المجوسى
 من حكمه وما فيه وكذا المجوسى خير من النصراني وما بعد من حكمه ايضا ويظهر أنه لا كفر
 بأيش شيء على مع الحشر الا ان قصد الاستخفاف به ولا يابن تجدي الخ الا ان الله لا يقدر على أن
 يجمعه في ذلك اليوم بخلاف ما اذا أراد أن له ذنوباً يذهب به بسبها الى النار ابتداء فلا يجمع به
 والقول بالكفر في أعطى حتى والا آخذ من الخ لا وجه له ومن قال الكفر خير مما يبعث ان
 اراد به ان في الكفر خيراً ولو بوجه ما كان كافراً ولا فلا ومن قال الطيب الحلال أن لا أصلي
 انظاهراً بكفر به لانه جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل الطيبه وهذا كفر
 بالانزاع لا فيه انكار وجوب الصلاة الشاملة للخمس وذلك كفر والسجود للباطان

أو غيره من حكمه وما فيه وموجب من هذا المصنف حيث حكى فيه أمر الاتفاق على كفر من
 قال هات آكل الحلال أسجد له وحكى الخلاف في السجود نفسه للسلطان أو غيره مع أن هذا
 فيه العجود الحقيقي بخلاف ذلك والوجه أنه لا يكفر بتقبيل الأرض ولا بما بعده قال
 (الفصل الثالث فيما يحشى عليه الكفر) إذا شتم رجلا من أسماء النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال يا ابن الزانية وهوذا كرا النبي صلى الله عليه وسلم أو قال له قبيح وجهها شرعيا فقال هذا
 عمل الفقهاء وعمل معي عمل السقهاء أو بغض عالما من غير سبب ظاهر أو سمع الأذان أو القرآن
 فتكلم بكلام الدنيا أو قال لاهفراء هؤلاء أكوا الربا أو قال لصالح وجهه عندي كوجه الخنزير
 أو قال أريد المال سواء كان من حلال أو حرام أو قال أحب أيهما أسرع وصولا أو قال ما نقص
 الله من عمر فلان زاده الله في عمرك أو قال من ليس له درهم لا يسوى درهم ما في هذه المسائل
 يحشى عليه الكفر انتهى ووجه خشية الكفر في كل هذه الصور أن كلامها يحتمل احتمالا
 بعيدا فربما دلحاطها إلى ذلك الاحتمال فيكون حينئذ كافرا أو مجذبا علم أن ما في هذه
 الصور من كل ما يحتمل الكفر احتمالا بعيدا يكون مثلها فينبغي شجب اللفظ بجميع ذلك
 أي يندب آفة كتحجب كلام الدنيا عند سماع القرآن أو الأذان ويحجب أخرى ككفر
 الصور بالباية قال (فصل آخر في الخطأ) لو قال الله بطلع من السماء أم من العرش أو قال
 بين يدي الله أو قال يا رب لا يرئى هذا الظلم أو قال هل أن قضاء سوء أو قال أعطيت واحدا وأخذته
 من واحد أو قال يأخذ من له واحدا ولا يأخذ من له عشرة أو قال الف قرشاة أو هذه المسائل
 خطأ لا يكفر بها والله الهادي إلى الصواب انتهى ووجه ما في الفصل الثالث مما يحشى منه
 الكفر دون ما في هذا الفصل فيه نظرفان هذه الصور التي في الرابع أقرب إلى احتمال
 الكفر من الصور التي في الثالث فخشية الكفر فيها أقرب على أنه قدم في الفصل الأول
 المعقود لما هو كفر اتفاقا بحسب زعمه كفر من قال الله ينظر البناو يبصرنا من العرش وهذه
 مثل الله بطلع من السماء أو من العرش فعمله في تلك كفر اتفاقا وهذه غير كفر اتفاقا كما فهمه
 صديقه فان لم يجعلها في الفصل الثاني المعقود لبيان ما اختلف في أنه كفر وطاهران المسائلين
 حكمهما واحدا والفرقة بينهما التي زعمها هذا المصنف عجيبة وإذا انتهى الكلام على ما في
 كتابه هذا فلنرجع إلى سوف بقية كلام الروضة الذي انفرد به عن الرافعي فتقول في الروضة
 فروع زائدة نقلها عن السماء فسوقها بلهظها ثم نتكلم على ما فيها وعبارته قلت قد ذكر القاضي
 الامام الحافظ أبو الفضل عياض رحمه الله تعالى في آخر كتاب الشفاء بتعريف حقوق نبينا
 المصطفى صلوات الله وسلامه عليه جملة من الألفاظ المكفرة غير ما سبق نقلها عن الأئمة
 أكثرها مجمع عليه وصرح بتل الاجماع فيه فمنها ان مريضاشفي ثم قال آيت في مرضي هذا
 ما لوقت أيا بكر وعمر رضي الله عنهما لم استوجبه فقال بعض العلماء يكفرو ويقتل لانه
 يتضمن النسبة إلى الجور وقال آخرون لا يتحتم قتله ويستتاب ويعزر رواه لوقال كان النبي

صلى الله عليه وسلم أسود أو ثوفي قبل ان يلتحق أو قال ليس بقرشي فهو كافر لانه وصفه بغير صفته
 فقبسه تكذيباً وان من ادعى ان النبوة مكتسبة أو انه يبلغ بصفاة القلب الى مرتبتها أو ادعى
 انه يوحى اليه وان لم يدع النبوة أو ادعى انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويماثق الحور فهو
 كافر بالاجماع قطعا وان من دافع نص الكتاب أو السنة المقطوع بها المحمول على ظاهره فهو
 كافر بالاجماع وان من لم يكفر من دان بغير الاسلام كالتصاري أو شك في تكفيرهم أو صحح
 مذهبهم فهو كافر وان أظهر مع ذلك الاسلام واعتقده وكذا يقطع بتكفير كل قائل قولاً يتوصل
 به الى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة وكذا من فعل فعلاً أجمع المسلمون على انه لا يصدر الا من
 كافر وان كان صاحبه مصرحاً بالاسلام مع فعله كالسجود للصليب أو النار أو المشي الى
 الكنائس مع أهله بزيتهم من الزنازير وغيرها وكذلك من انكر مكة والبيت أو المسجد الحرام
 أو صفة الحج وانه ليس هذه الهبة المعروفة أو قال لا أدري ان هذه المسماة بمكة هي مكة أو غيرها
 فكل هذا وشبهه لأشك في تكفير قائله ان كان ممن يظن به علم ذلك وطالت صحبته للمسلمين
 فان كان قريب عهد بالاسلام أو مخالطة المسلمين عرفناه بذلك ولا يعذر بعد التعريف وكذا
 من غير شيئا من القرآن أو قل ليس بمجزأ قال ليس في خالق السموات والارض دلالة على الله
 أو انكر الجنة أو النار أو البعث أو الحساب أو اعترف بذلك ولكن قال المراد بالجنة والنار
 والبعث والنشور والثواب والعقاب غير ما نبتها أو قال الأئمة أفضل من الانبياء والله تعالى
 انتهى كلام الروضة المنقول عن الشفاء بالمعنى من محالمة معدة والافصاح الشفاء لم يسهه
 كذلك وهو كلام نديم مشتمل على فوائد تأملها يعلم تقييد كثير مما سبق ولم يرجح النووي
 عما الله تعالى عنه شيئاً من الخلاف في المسألة الاولى أعني مسألة المريض اذا شفي والذي رجحه
 المحب انظري انه لا يكفر والذي عندي أن يفصل فيقال ان أراد بذلك ان الله شدد عليه لذوق
 سلفته له أو نحو ذلك لم يكفر وان أريد انه لم يفعل معه الاصلح في حقه فان كان مع اعتقاده ان
 ما فعله معه جور كفر أو انه تعالى لا يجب عليه الاصلح أو أطلق لم يكفر وفي الشفاء عن ابن أبي
 زيد قبل هذه المسألة لو اعن رجلا واعن الله عز وجل وقال انما أردت أن أعن الشيطان فزل
 لسني قتل بظاهر كفره ولا يقهر عذره وقضية مذهبا لقبوله ومقاله في المسألة الثانية متجه أيضا
 لكن محلها كما لم من آخر كلامه فيمن طالت صحبته للمسلمين حتى ظن به علم ذلك وبه يعلم
 رده من ابن عبد السلام عن أبي حنيفة وقواه من أن من قال أو من بالذي وأشك في انه
 المدفون بالمدينة أو الذي نشأ بمكة لا يكره لانه وان كان معلوما بالضرورة الا أنه ليس من الذين
 لا نالم تعبد به فيكون جاحده كما حد بعد ادومصر انتهى ووجه رده ان الشك في ذلك من المخاطب
 بمسلمين يستلزم تضليل الأمة وغير ذلك من انه ظاهراً في الدين وظاهر كلام النووي عما الله تعالى
 عنه وانما قضى رحمه الله تعالى أن مجرد التكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته المعلومة
 بتبنا يكون كفرا ويشبه ما مر من أسكارها يتضمن التكذيب به لكن قال بعض المتأخرين

كلام القاضى يوهم أن مجرد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته كفر يوجب
 القتل وليس كذلك بل لا بد من ضميمه ما يشعر بنقص في ذلك كما في مسألتنا هذه لان الأسود
 لون مفضول انتهى واذا تأملت ما عمل به القاضى الذى نقله عنه الثورى عفا الله تعالى عنه
 وأقره علمت أن الوجه انه لا فرق على أن اثبات صفة له صلى الله عليه وسلم لا تكون الا مشعرة
 بنقص لان صفاته لا يتصور أكمل منها بل كلما أثبت له غيرها كان نقصا بالنسبة لها فالاعتراض
 حينئذ ليس في محله وذكر القاضى أن انكار كونه صلى الله عليه وسلم كان بتهاه يتكون كفر ثم
 نقل عن بعض أئمة مذهبه أن تبديل صفة وموضع كفر وهذا يشتمل انكار المحترمة وكونه كان
 أولا بركة وآخر بالمدينة وغير ذلك مما يشا كنه وهو متجه ومجمل ما قاله في المسألة الثالثة ما اذا زعم
 انه يوحى اليه بنزول ملك عليه والافالذى ينبغي انه لا يكفر والظاهر أن مزعمه من دخول الجنة
 ماضيا أو حالا أو مستقبلا قبل موته مرة أو أكثر سواء أضمر الى ذلك الاكل والامانة المذكورين
 أم لا يكون كفرا وان كان رجمائهم متوهم من كلام الروضة عن القاضى بخلاف ذلك
 والظاهر أيضا أن معنى قوله المحمول على ظاهره أى بالاجماع وقديسة فاذ ذلك من كلام الروضة
 يجعل قوله بالاجماع متعلما به أيضا وقوله وان لم يكفر الى آخره ذكره في الاجماع وجعله
 حجة على كفر من ذهب الى أنه لا حجة لله تعالى على كثير من العامة والنساء والبله ومقلدة
 النصرى واليهود وغيرهم اذ لم يكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال ثم قال وقد سخط الغزالي
 قريبا من هذا المنهى في كتابه التفرقة انتهى وما نسبه للغزالي صرح الغزالي في كتابه
 الاقصاد بما يرد وعبارته التي أشار اليها القاضى على تقدير كونها عبارته والاقصد من
 عليه في كتابه عبارات حسدا لا يفيد ما فهمه القاضى ولا تقرب عماد كره وعبارته وصنف
 بلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم مبعثه ولا صفة بل سمعوا أن كذا ياتى حاله فلان
 أدعى التبوذة فهو لا عندى من الصنف الا قول أى من الذين لم يسمعوا اسمه اصلا فانهم لم يسمعوا
 ما يحرر داعية التطرقاتى فانظر كلامه تجده انما عذرهم لعدم بلوغ دعوته صلى الله عليه
 وسلم لهم وهذا لا ينحو عنى ما ذكره القاضى وقد قال ابن السبكي وغيره لا ينقص الغزالي الا
 حاسدا أو زنديقا واعلم أن ابن التبرى ذكر في روضه أن من لم يكفر طائفة ابن عربى كان كمن لم
 يكفر اليهود والنصارى وهذا من قدح فى ابن عربى وطائفة كمن الفارضى وغيره ورعى لهم
 بالاكفر ولعقدهم بل ولم يكفرهم بالكفر ونقد بانغى ذلك بما لا دليل له عليه ولا مستند
 يرجع اليه وقد رد عليه مقاله شيخنا خاتمة المتأخرين ذكر بالانصارى فى شرحه للروض
 وردت عليه مقاله بأبسط مما ذكره شيخنا فى افتاء طوبى بسطرته فى الفتاوى وبينت فيه أنهم
 أئمة علماء عارفة بآلله وبأحكامه لكن اغتر كثير من الجهلة ببعض كلماتهم فضاوا ضلالا مبيها
 واعلم ابن المقري أشار الى هؤلاء بقوله طائفة ابن عربى ولم يقل ابن عربى لكن فى عبارته من التصحیح
 ما لا يخفى ويؤخذ من كلام الروضة وكذا يقطع بتكفير كل قائل قول لا يتوصل به الى تضليل الامة

أو تكفير الصحابة رد ما وقع في الامالى المنسوبة الى الشيخ عز الدين بن عبد السلام من أن من كفر
 أبا بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم لا يكفر وان كان اسلامهم معلوما بالضرورة
 لان جاحد الضرورة لا يكفر على الاطلاق والا لكفر تام من جحد بعد ادانتهم ووجه رده أن
 تكفير هؤلاء الأئمة يستلزم تضليل الامة وورجا يستلزم أيضا انكار صحبة أبي بكر وقد مر أن
 انكارها كفر فزعم كفره رضي الله تعالى عنه يكون كفرا بالأولى ومن ثم قال الزركشي
 والظاهر أن هذا مكذوب به على الشيخ انتهى وقد يجاب عنه بأن الذي يذهبهم من كلامهم أن
 تكفير جميع الصحابة كفر لانه صريح في انكار جميع فروع الشريعة الضرورية فضلا عن
 غيرها بخلاف تكفير طائفة منهم كما بصرح به ما مر عن شرح مسلم من أن المذهب الصحيح
 المختار الذي قاله الاكثر والمحتقون عدم تكفير الخوارج المكفرين للؤمنين ومما يصرح به
 أيضا كلام السبكي في فتاويه فانه اختار أن مكفر أبي بكر أو أحد من الذين شهداهم النبي صلى
 الله عليه وسلم بالجنة كافر وان ذلك اختيار له أخذ من رواية عن مالك في كفر الخوارج
 لتكفيرهم للؤمنين ونزع النووي عن الله تعالى عنه فيما مر عنه وأطال فيه بما يراه من فوائده
 انه اختيار له خارج عن مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقد استفاضت كلامه هذا في
 كتابي الصواعق المحرقة وبينت ما فيه وبهذا كانه يتأيد كلام الشيخ عز الدين بن عبد السلام
 فانهم ذلك فانه مهم وحذف من الروضة قول القاضي بعد ان قال وكذلك وقع الاجماع على تكفير
 كل من دافع نص الكتاب أو خص حديثا مجمعا على نقله مقطوعا به مجمعا على حمله على ظاهره
 كتكفير الخوارج بابطال الرجم كأنه لما قدمته فيه من التفصيل بين أن ينكر واحديته
 ويعترف بوجه أو ينكره من أصله وظاهر كلام القاضي هذا انهم ينكرونه من أصله وحينئذ
 فلا شك في كفرهم وما ذكره في السجود للصليب ونحوه من في السجود للصنم ونحوه ما يوافق وما
 ذكره في المشي الى السكاكس من قد يخالفه فيمن شد الزنار على وسطه الا أن يفرق بأن
 الهيئة الاجتماعية من التزيين بزيم والمشى معهم الى كنائسهم قاضية برضاهم بكفرهم أو انها منه
 يدين الاسلام أو بأنه معهم على دينهم وكل ذلك كفر كما مر بسوطا وما ذكره في انكار مكة الى
 آخره ظاهر وقد مر ما يؤيده ويشهد له وما ذكره بقوله ان كان ممن يظن به علم ذلك الخ ظاهر
 متجه وينبغي بل يتعين طرده في جميع ما مر من المكفرات وقوله أو قال ليس يجوز بذاته وانما
 هو ان يكون الله تعالى صرف القوى عن معارضته كفر والتصريح بكفره مشى عليه الحنابلة
 وكلام القاضي هذا الذي أقره النووي عن الله تعالى عنه قد يؤيده والذي يظهر لي عدم كفره
 لان هذا لا يترتب عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضروري من ضرورياته بخلاف منكر الاعجاز
 من أصله ثم رأيت بعض المتكلمين على الشاعركي ذلك قولاً في معنى الاعجاز وحينئذ فتكفير
 قائل ذلك جيد ووقع بتونس سنة أربع وثمانين وسبعمائة أن رجلا قال لا خير أناة دولة
 وعدو نبينا فقتله مجلس فأفتى بعض المالكية بأنه مرتد وأخذ كفره من قوله تعالى من كان

عدوا لله الآية وأفتى بعضهم بأن كفره كفر تنقيص فلا يستتاب وأخذ ذلك مما في الشفاء من أن
 امرأة سبت النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدوتي فقتلت ومن ككون خالد رضي
 الله عنه قتل من قال له من النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن افتاء ابن عتاب يقتل من قال
 ان سألت أوجهلت فقد سألت وجهل نبيك وأعترضه بعض أعتهم من مال إلى الأول أن الأول
 نص في ان كل سب عدو ولا شك فيه وإنما الكلام في عكس هذه القضية وهي لا تنعكس
 به سها بل قوله أنا عدوك وعدوتيك بما أشعر بترقيق المقول له ذلك لانا نجد الوضع اعجابون
 لنفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم أنا عدو الامير والامير عدو لي وقصده به رفع نفسه لانه في
 نسبة من يعادي الامير وبأن قتل خالد بن بكر مذهب صحابي على أن عمر رضي الله تعالى عنه
 ودي القتل من بيت المال ورأى أن قتله غير صواب وبأن افتاء ابن عتاب انما هو لان ما ذكر
 في تضيئه صريح في التنقيص فالمتحقق أن قاتل ما مر مرتد لا تنقص هذا كله على قواعدهم من
 التفرقة بينهم ما على قواعدهنا فالذي يظهر انه ردة وفي الشفاء أيضا يكفر من ذهب إلى أن في
 كل جنس من الحيوان نذيرا أو نبيا من القرود أو الخنازير والدواب وغيرها ويحجج بقوله
 تعالى واذ من أمة الا خلا فيهم انذير اذ ذلك يؤدي إلى أن توصف انبياء هذه الاجناس بصفتهم
 المذمومة وفيه من الازراء على هذا المذهب اثيق ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه وتكذيب
 قابله ويكفر أيضا من قال ليس في محجزاته صلى الله عليه وسلم حجة له ومن كذب بشئ مما صرح
 في القرآن من حكم أو خبر أو أثبت مانعا أو نفي ما أثبتته على علم منه بذلك أو شك في شيء من ذلك
 أو بحمد التوراة والانجيل وكتب الله المنزلة أو كفر بها أو اعتمها أو سبها أو استخفها ومن تودى
 فأجاب بلبيك اللهم اميلك فان اعتمدت تنزيل المنادى منزلة الرب كعرو الا فلا وفيه أيضا مسائل
 أخرى حسنة تر كها التوروى عفا الله تعالى عنه للعلم بها مما امر الكن لما كان في أخذها من ذلك
 نوع خفاء أحببت ذكرها لتتصير واضحة بيينة مع زيادة فوائد أخرى لا تعلم مما مر فن ذلك أن من
 سب نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام ويحقوق به في جميع ما يذكر غيره من الانبياء المتفق على
 نبوتهم أو عابه أو الحق به نقصا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصه له من خصاله أو عرض به أو شبهه
 بشئ على طريق السب والازراء أو التصغير بشأنه أو العرض منه أو العيب له أو لعنه أو دعا عليه
 أو تقي له مضرة أو نسب إليه ما لا يليق بمنه على طريق الذم أو عيب في جهة العزيرة بسخف
 من الكلام وهجر ومنكر من القول وزور أو غيره بشئ مما جرى من البلاء والمحنة عليه
 أو غصه ببعض العوارض البشرية الجائزة والمهودة لديه كان كافرا بالاجماع كما حكاه جماعة
 وحكاية ابن خرم الخلاف فيه لا معقول علمها سواء أصدر منه جميع ذلك أو بعضه فيقتل ولا تقبل
 توبته عند أكثر العلماء وعليه جماعة من أصحابنا بل ادعى فيه الشيخ أبو بكر الفارسي الاجماع
 وسيأتي بسط الكلام فيه وليس من تنقيص النسب ما وقع من الاختلاف في اسلام أبيه كما
 لا يخفى وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه من قال له عن النبي صاحبكم وعنده هذه

السكامة تقيمه صلى الله عليه وسلم ويدل لما قدمته من الخاق سائر الانبياء صلى الله عليه وسلم في ذلك ما في الشفاء أجمع العلماء على ان من دعا على نبي من الانبياء بالويل أو بشئ من المكروه انه يقتل بلا استثناء وقد ذكر ذلك آخره فقال وحكم من سب سائر انبياء الله تعالى ولا تسكته واستخف بهم أو كذبهم فيما أتوا به أو أنكرهم أو جدهم حكم نبينا صلى الله عليه وسلم على سياق ما قدمناه وفيه عن مالك من قال رداء النبي صلى الله عليه وسلم أو متردد وسخ وأراد به عيبه قتل ويؤخذ منه أنه لو أطلق ذلك أو قصد الأخبار عن تواضعه لا يكفر وهو ظاهر في ارادة التواضع ويحتمل عند الإطلاق لانه ليس صريحاً في النقص وإذا قلنا بعدم الكفر وظاهر انه يعزى التهزير البليغ لذكوره ما يوجب نقصاً وفيه عن القاسمي من قال فيه صلى الله عليه وسلم الحمال يتم أي طالب قتل والظاهر ان مذهبنا لا يبي ذلك لما في عبارته من الدلالة على الاثر راه فان ذكر يتبين طالب قتل لم يكن صريحاً في ذلك فيما يظهر نهم ان كان السياق يدل على الاثر ان كان كلو جمع بين النظنين وفيه عن ابن أبي زيد من قال صفة صلى الله عليه وسلم كصفة رجل قبيح الوجه واللحية قتل ومذهبنا قاض بذلك وفيه عن صاحب جنون في رجل قيل له ولا وحق رسول الله فقال فعل الله برسول الله كذا وكذا وكره كذا ما قبيحاً ثم قال أردت برسول الله العتوب انه لا يقبل دعواه التأويل ومذهبنا لا يبي ذلك وعن ابن عتاب في عشار قال رجل أد واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان سألت أو جهلت فقد جهل وسأل انه يقاتل ومذهبنا قاض بذلك أيضاً بل الذي يظهر ان مجرد قوله أد واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم بقصد عدم المبالاة كقوله أيضاً وعن فقهاء الاندلس اهتم اقبوا يقتل من سماه صلى الله عليه وسلم يتيماً وختم حيدرة وزعم ان زهده لم يكن قصداً ولو قدر على الطيبات أكاه او مذهبنا لا يبي ذلك بل زعمه ما ذكر في الزهدين يخفى ان يكون كافي في كفره وهو ظاهر لتسمية النقص اليه صلى الله عليه وسلم وعن أبي المرابط من قال انه صلى الله عليه وسلم هزم يستتاب فان تاب والاقتل لانه تنقيص اذ لا يجوز عليه ذلك وقضية مذهبنا انه لا يكفر بذلك الا ان قاله على قصد التنقيص لانه ليس صريحاً فيه لان الهزيمة قد تكون من الجبال الشريفة فان لم يقصد ذلك لم يكفر بل يعزى التهزير الشديد قال القاضي على عياض بعد ذلك ما تقدم وغيره وكذلك أقول حكم من غصه أو عيره برماية الغنم أو بالسهم أو بالنسيان أو بالحجارة أو ما أصابه من جرح أو هزيمة لبعض جوشه أو اذى من عدوه أو شدة في زمته أو بالليل الى نساءه في حكم هذا كله من قصد به نقصه القتل انتهى وما ذكره ظاهر لقصد النقص وهو كقوله ثم قال من تكلم غير قاصد للسب له ولا معتد له في حرمته صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر من اعنه أو سبه أو تكذيبه أو اضافة ما لا يجوز عليه أو في ما يجب له مما هو في حقه صلى الله عليه وسلم فقيصة مثل ان ينسب اليه ايات كريمة أو داهية في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس أو نقص في مرتبة أو شرف نسبه أو فوجاهة أو زهده أو يكذب ما اشتهر به من أمور أخبر بها عليه افضل الصلاة والسلام

وقوات الخبر بمصاحبه من قصد لدخيره أو يأتي بسفه من القول ونوع من السب في جهته وان
 ظهر بدايل حاله انه لم يتعهد ذمه ولم يقصد سبه بما الجواهره حلت له على ما قاله أو لضجراً أو سكر
 اضطره اليه أو قلة مراقبه وضبط للسانه فحكمه القتل دون تلثم اذ لا يعذر احد في الكفر
 بالجواهره ولا بدعوى زلل اللسان ولا شئ مما ذكرناه اذا كان عقوله في فطرته مسلماً بالامن أكره
 وقلبه مطمئن بالايمن وبهذا افقئ الاندلسيون على من تقي الزهد عنه صلى الله عليه وسلم
 كما مر انتهى وما ذكره ظاهره موافق لقواعدهم مذهبنا اذ المدار في الحكم بالكفر على
 الظواهر ولا نظر للقصد والنيات ولا نظر لقرائن حاله نعم يعذر مدعى الجهل ان عذراً أقرب
 عهد به بالاسلام أو بعده عن العلماء كما يعلم مما قدمته عنه في الروضه ويعذر أيضاً يظهر
 بدعوى سبق اللسان بالنسبة لدهاء القتل عنه وان لم يعترف به بالنسبة لوقوع طلاقه وعقده
 والفرق ان ذلك حق الله تعالى وهو مبني على المسامحة بخلاف هذين ولو قال فعلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الر ياء فان أراد الر ياء المحرم الذي هو كبيرة فقد ذكره القاضي
 أو أطلق أو أراد به الظاهر خلاف ما يبطن لم يكفر كما هو ظاهر لكتبه يعزرا التعزير بالبليغ وقوله
 وقوات الخبر بمصاحبه أي لفظاً وهو موجود خلاف ما نزع من نفيه أو مدعى ولا نظري في ذلك خلاف ما ن
 زعمه ولو كان في ضيق من حبس أو فقر أو صدق باللفظ بكفر مما مر أو غيره ان يفتل ليستريح
 لاحقيقة الكفر فهل هو كافر باطناً أو نقول هذه قرية تنفي الكفر عنه باطناً كل محتمل واهل
 الثاني أقرب وحكى عن أئمتهم مذهبهم خلاف فهم أغضبهم فصار له صل على النبي محمد فقال
 لا صلى الله على من صلى عليه فقبل ليس بكفر لانه انما شتم الناس وليس ثم قرية تنصرف الشتم
 له صلى الله عليه وسلم ولا الى الملائكة الذين يصلون عليه وقيل كفر والاتق بقواعدها
 الاوّل لان اللفظ ليس صريحاً في شتم الملائكة ولا الذات المقدسة وانما هو ظاهر في شتم
 نفسه ان صلى أو غيره من الناس ومع عدم الكفر يعزرا التعزير بالبليغ وعن القاسمي توقفاً
 فمن قال كل صاحب فندق أي خان قرنان ولو كان نبياً مسلماً قال فيستفهم هل أراد صاحب
 الفندق الآن فليس فيه م نبي مرسل فيكون أمراً أخف واسكن ظاهر لفظه العموم انتهى
 والا وجه ان لفظه ليس صريحاً في ذم الانبياء ولا سبهم فلا يكفر بمجرد هذا اللفظ بل يعزرا
 التعزير الشديد وعن ابن أبي زيد ان من قال لعن الله العرب أو بني اسرائيل أو بني آدم وقال
 لم أريد الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعزرا وكذلك لو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم أعلم من
 حرمه وكذا لو ان حديث لا يبيع حاضر لباد وان من جاء به وكان ممن يعذر بالجهل وعدم معرفة
 السن لانه لم يقصد بظاهر حاله سب الله تعالى ولا سب رسوله وانما لعن من حرمه من الناس
 انتهى وهو ظاهر ولا بد من تقييد لا عن محرم المسكر بان يكون ممن يعجز ذلك أيضاً ويعذر
 بالجهل به بان يكون قريب عهد بالاسلام ولم يكن مخالطاً للمسلمين والاقصر فيه مع اوم من
 الذين بالضرورة كما مر ولو كان لعنه من جاء بالحديث المذكور بعد قول أحده هذا قاله النبي

صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله لم أرد به لان لفظه ظاهر
 في تكذيبه فليتبع والافقتل وذ كرفين قال لا خير يا ابن آفة خنزير انه لا يكفر وان شمل هذا
 اللفظ جماعة من الانبياء لم يعلم انه قصد منهم وما ذكره في ظاهره لان ظاهر هذا اللفظ
 المبالغة في سب المخاطب دون غيره لكن يهزرو ويبالغون في تعزيره وظاهر كلامه ان من قال
 اهاتمى لعن الله بنى هاشم وقال أردت الظالمين منهم أو قال ابن يعلم انه من ذرية حسنى الله عليه
 وسلم قولاً يجافي آياته أو من نسله أو ولده لا يقبل تخصيصه بإرادة غير النبي صلى الله عليه
 وسلم من غير قرينة وهو محتمل اعموم لفظه لكن الاقرب الى قواعدنا قوله مطايع الان
 اللفظ بوضعه لا ينافي تلك الارادة لكن يبالغون في تعزيره وحكى عن بعض أئمة فيه قال لا خير
 لعنة الله الى آدم انه يقتل وقضية قواعدنا خلافه لما قدمته من ان لفظه ليس مر يحيا في سب نبي
 لاحتماله الى ان يلقى آدم في الصيام بل لو قال لعن الله آباءه الى آدم كان عدم التكفير اقرب أيضا
 ان ادعى ارادة غير الانبياء منهم لاحتمال ما ادعاه وعدم مر يحيدل على خلافه ولا يقال كلامه
 يتناول آدم للخلاف المشهور في دخول الغاية وعن مشايخه خلافا فيمن قال لشاهد عليه بشئ
 قال له تممى الانبياء تم مون فكيف أنت فقيل يقتل لبساعة لفظه وقيل لاحتمال ان يكون خبرا
 عن اتهمهم من الكفار وهذا الثاني هو الواجب وعن شيخه انه عزز من سب رجلا ثم قصد كلبا
 فضر به برجله وقال تم يا محمد وما دل عليه كلامه من عدم كفره بذلك هو الصواب وميل كلامه
 رحمه الله تعالى بل مر يحى عدم الكفر في مسائل ليس فيها قصد تهص ولا ذ كر عيب اسكن
 ثم اذ كر بعض أوصافه واستشهاد بعض أحواله عليه الصلاة والسلام الجائزة عايه على شبه
 ضرب المثل والحجة لنفسه أو لغيره أو على التشبيه به أو عند مظلمة تاتيه أو تنقيص حصل له فن
 كالتساؤل ان يقول ان قير في سوء فقد قيل في النبي وان كذبت فقد كذب الانبياء أو ان
 أذنت فقد أذنبوا أو أنا سلم من الاسلام فلم يسلموا أو صبرت كما صبر أولوا العزم أو كصبر أيوب
 وهل يحرم ذكر ذلك الذي يظهر انه ان قصد به الترفع وان شاركهم في أصل هذه الفضائل
 كان حراما شديدا التحريم وان قصد هضم نفسه على طريق المبالغة بمعنى أنه لا نسب على
 بآباءهم وقد وقع لهم ذلك فوقعه على أولى لم يكن حراما وعلى هذا يجعل ما وقع لبعض الاكابر
 من استشهادهم على ما حصل لهم بنحو هذه الكلمات في خطب كتهم وغيرها زعم قوله ان أذنت
 فقد أذنبوا شديدا التحريم لا يجوز الاستشهاد به بحال ومنها ما يقع في أشعار المتجرفين في
 القول المتساهلين في الكلام كقول المتنبي

ان في أمة تداركها الله غريب كصالح في تمود

وكلامه محتمل قصد تشبيه حاله في الغربة بحال صالح عليه الصلاة والسلام فيكون من قصد
 الترفع أو تشبيه حاله من وفهم بحال تمود من المشقة وعدم الطواعية له فيكون مستلزا للترفع
 ومر يحيا في سبهم زعمى كل فخر غير كانوا ونحوه قول ابن ابي

في حسن يوسف الا انه ملك * فلا يباع بخس النقد ممدود

ومها قول أبي العلاء

كنت موسى واقته بنت شعيب * غير ان ليس فيكم من فقير

ولا يستنكر كلامه هذا الهال على الاذراء والتحقير لموسى صلى الله وسلم على نبينا وعليه فانه كان زنديقا كافرا وقد أتى في كثير من شعره بصراح الكفر وقد سخا نحوه في زيادة القبح والتصریح بالكفر في شعره بن هاني الاندلسي ومن كلام أبي العلاء الذي ليس من يحالي الكفر قوله

لولا انقطاع الوحي بعد محمد * قلنا محمد من آيسه بديل

هو مشه في افضل الاله * لم يأت به رسالة جبريل

وانما لم يكن كفرا لأن ظاهرا قوله الا الى آخره ان الممدوح نقص لثقة ذلك فان أراد انه استغنى عن ذلك فلا يحتاج اليه في المماثلة كان أقرب الى الكفر بل كفرا ونحوه في التبع قول الآخر واذا ما رفعت رايانه * صفت بين جناحي جبرئيل

ونحوه أيضا قول حسان الاندلسي في محمد بن عباد المعتد ووزيره أبي بكر بن زيدون

كان أبا بكر أبو بكر الرضي * وحسان حسان وأنت محمد

ولجدر الشاعر وغيره من ارتكاب هذه التبعات الشديدة الوزر العظيمة الاثم فانها رجسا جرت الى الكفر نعمو ذاب الله من ذلك ولم يزل المتقدمون والمتأخرون يذكرون مثل هذا ممن وقع منه فما أنكر على أبي نواس قوله

فان يلك باقي سحر فرعون فيكم * فان عصا موسى بكف خصيب

ووجه الانكار عليه ان عصا موسى اعما تنصرف لحقيقةها من الاضافة اليه صلى الله على نبينا وعليه وسلم وان كان انما أراد بها انجما معروفا فاما اسم له وكف الخصيب بالجمجمة قيل وبالله اسم لنجم أيضا واما كفر به قوله في محمد الامين وتسميه اياه بالنبي صلى الله عليه وسلم تنازعا الاحد ان الشبه فاشتبهما * خلقا وخلقا كما قد التمران كان

وهو وان كان في غاية القبح الا انه لا يكرب كفرا على قضية مذهبه الا ان قصد المشابهة المطلقة واما أنكر عليه أيضا قوله كيف لا يدريك من أهل * من رسول الله من نقره

لان من واجب تعظيمه صلى الله عليه وسلم ان يضاف اليه ولا يضافه ومنها ما نقله عن مالك من تأديب من غير بلنقر فقال قدر عي النبي صلى الله عليه وسلم الغنم لانه عرض يذكروه صلى الله عليه وسلم في غير موضعه قال مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب اذا عوقبوا ان يقولوا قد أخطأت الانبياء قبانا ونقل عن حنيفة لا ينبغي ان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند التعجب الا على طريق الثواب والا حساب تعظيمه كما أمرنا الله وهدانا لنقله عن القاسمي فيمن قال تعجب كما هو وجه تكبيره ومن كناه وجه مالك الفضيحة ان لم يذكر ان لا تكلم به في سبب الملك واما

السب فيه لما طرد به عاقب العقاب الشديد كان قصدهم الملائكة قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ
من كلامه ان ذم بعض الملائكة وتنقيصه كذم الانبياء وتنقيصهم وهو ظاهر ثم اتيه صرح
بذلك في آخر الكتاب وقد قدمته عنه ثم قال وهذا كله ممن تكلم بهم عاقبناه على حجة الملائكة
والنبيين اوعلى معين من حقتنا كونه من الملائكة والنبيين ممن ذكره الله في كتابه اوحققنا
علمه بانطباع التواتر والشهور المتفق عليه بالاجماع الفاطمي كعبريل وميكائيل ومالك وخزنة
الجنة وجبرئيل والزيانية وحجة العرش المذكورين في القرآن ممن الملائكة ومن سمي فيهم من
الانبياء كعزرائيل واسرافيل ورشوان والحفظة ومنكر وتكبر من الملائكة المتفق على قبول
انطباعهم فاما من لم يثبت الاخبار بتعيينه ولا وقع الاجماع على كونه من الملائكة والانبياء
كهاروت وماروت وفي الملائكة والخضر واقمان وذى القرنين ومريم وآسية وخالد بن سنان
فليس الحكم في شأنهم والكافر بهم كالحكم فيمن قدمناه اذ لم يثبت لهم تلك الحرمة واكن بزجر
من يتقصم انتهى كلامه وهو ظاهر جلي وبه يعلم خطأ من قال ان ما يحكيه المفسرون في قصة
هاروت وماروت في آية ما في سورة البقرة كفر وليس كما زعموا وقد وقع بذلك في ورطة عظيمة
وان كان جليلا فقد حكي هذه القصة كابر من المفسرين كابن جرير الطبري والامام البغوي
 وغيرهما ومن ثم اتهمهم بعض المتأخرين من المحدثين وخرج هذه القصة باسناد صحيحة
وردد على من خالف في ذلك فزاه الله على ذلك خيرا وقد قال القاضي من أنكروا بقوة أحد ممن
ذكروه ومن أهل السلم لاجرح عليه لاختلاف العلماء في ذلك وعن القاضي أيضا ان شايبا
عرف بالخير قال لمن قال له انك احمى اليس كان النبي صلى الله عليه وسلم أميا لم يكفر بذلك وان اخطأ
في الاستشهاد لار الامية شرف له صلى الله عليه وسلم ونقص لغيره ومنها ما نقله عن شيخه فبين
قال لمن ينقصه انما تريد ان تصي بقولك وانما بشر جميع البشر بلحقهم النقص حتى النبي صلى الله
عليه وسلم انه لا يكفر خلا فالن أفتى بقتله لانه لم يقصد السب والقاضي رحمه الله تعالى تفصيل
حسن في حاكي السب ونحوه وهو ان ذكره ان كان على وجه التعريف بقائه والانكار عليه
قد يجب وقد يندب وقد أجمع السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمحدثين في
كتبهم وبجانبهم لبيانها وردّها وان كان على وجه الحكايات والاسماء والظرف وأحاديث
الناس وماالاتهم في الغيب والسمي وهو الكلام الجامع لاختلاف الدلالات حسنا وتجيها اذ
الغيب الهزيل وفواد السجدة والخوض في قيل وقال وما لا يعني فكل هذا ممنوع منه وبعضه
أشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سأل رجل مالكا عن يقول القرآن مخلوق فقال مالك
كافر اقلوه فقال انما حكيتهم عن غيري فقال مالك انما سمعنا منك وهذا من رحمة الله تعالى
على طريق الزجر وان كان على وجه الاعتياد له أو أظهر استحسانه أو كان مواعا بمثلته حفظا
ودراية واطباله وبرواية أشعار هجوه عليه الصلاة والسلام وسببه هو كالسب ولا ينفعه
نسبة الى غيره فيقبادر بهتله وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام حفظ شطرا بيت مما هجى به

صلى الله عليه وسلم كفر وأجمعوا على تحريم رواية ما هجى به صلى الله عليه وسلم وكتابه وقراءته
 انتهى وما ذكره من المبادرة بقوله أى ان لم يتب ومن الكفر ظاهره من الرضا بذلك
 واستحسانه لا ان قصده غير ذلك وما ذكره من الاجماع محله في روايته لغير عرض مسوغ لذلك
 ثم ذكر تفصيلا آخر فيمن ذكر ما يجوز عليه صلى الله عليه وسلم أو مختلف في جوازه عليه وما
 يلحقه من الامور البشرية وتوحيده لا يمكن اضافتها اليه أو ما يمكن به وصبر عليه أو ما يعرف به ابتداء
 طاعة وسيرته وما لقيه من قومه وهو ان ذلك ان كان على طريق الرواية وهذا كرامة العلم ومعرفة
 ما حثت منه العصاة للانبياء وما يجوز عليهم فلا حرج فيه بل يكون حسنا ان كان من أهل العلم
 وفهماء طلبة الدين ممن يفهم مقاصده ويحترز عن عساه لا ينفعه أو يخشى به قيمة فقد كره
 بعض السلف تعليم النساء سورة يوسف وان كان على غير وجهه وعلم منه بذلك سوفته مسدده لحق
 ما تقدم من السب ونحوه وكذلك ما ورد من اخباره وأخبار ساثر الانبياء عليهم أفضل الصلاة
 والسلام مما ظاهره مشكل لاقتضائه أمور الاتي بهم بحال ولا يتحدث بها الا بالصحيح وان
 كره مالك رضي الله تعالى عنه التحدث بها اذا كثرت الحامل تحتها وانما أوردتها صلى الله عليه
 وسلم لقوم عرب يفهمون كلام العرب على وجه حقيقة ومجاز واستعارة وغيرها وانما أشركت
 على قوم جاؤا بذلك غلبت عليهم الجمجمة انتهى وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر ما سب للعوام
 ظاهر ان ظن بقريته حاله ثم تولد فتنه لهم منه أو استخفاف أو نحوهما والا فالذي ينبغي
 الكراهة هذا وفي الانوار من كتب أئمتنا المتأخرين مسائل أخرى غير ما سب فلنذكرها وان
 كان في ضمنها ماء لم يماس وهو ان اقصاء المحف في المسك القذر كاقامته في القاذورات
 وان سب الملك كالنبي وان من استخف بالمحف أو التوراة أو الانجيل أو الزبور كفر وان لو
 قال ليست المعوذتان من القرآن اختلف في كفره وقال بعضهم ان كان عاميا كفر او عالما فلا
 وانه لا كفر بالاقامة في بيعة أو كنيسة وانه يكفر من قال ان الولي أفضل من النبي أو المرسل اليه
 أفضل من الرسول أو أعز أو أعلام مرتبة وانه لو أهدى السنن الراتبه أو صلاة العبيد كفر
 وانه لو استحل ابداء أحد من الصحابة أو نفي علم الله بالهدوم أو بالجزيات كفر واستحلال ايد
 غير الصحابة مكفر أيضا كما هو ظاهر مما مروا من أنكر خلافة الصديق مبتدع لا كافرو من
 سب الصحابة أو استناعت رضي الله تعالى عنها وعن أيها من غير استحلال فاسق واختلفوا
 فيمن سب أبي بكر وعمر قال غيره وفي كفر من سب الحسين رضي الله تعالى عنهم وجهان وانه
 لو قال الروح قد يم أو قال اذا ظهرت الروح يترالت العبودية وعنى بذلك رفع الاحكام أو قال
 انه فني من صفات الانسانية الى اللاهوتية أو قال ان صفاته تبدلت بصفات الحق أو قال انه يرى
 الله عيانا في الدنيا ويكلمه شفاهها أو ان الله يحل في الصور الحسان أو قال ان الحق يطعمه
 ويسقيه وأسقط عنه التمييز الحلال والحرام وانه يأكل من الغيب ويأخذ منه أو قال ان الله
 أو هو أنا أو قال دع الصلاة والزكاة والصوم والقراءة وأعمال البر الشأن في عمل الاسرار أو قال

سمع الذم من الدين وأنه أتبع للقلوب من القرآن أو قال العبد يصل الى الله تعالى من غير
 طريقه اليهودية أو قال وصلت الى رتبة ثم سقط عن التكليف أو قال الروح من نور الله فإذا
 اتصل التور بالتور اتحد كفر في جميع هذه المسائر بخلاف ما لو قال وصلت الى رتبة خلصت
 من رتبة النفس وعنتت، نهافاته لا يكفر لكنه مبتدع معروف وكذا أنا أعشني الله أو يشقني
 والعبارة الصحيحة أحبه ويحبني أو قال يلهمي ما احتاج اليه من أمر ديني فلا احتاج الى العلم
 والعلماء بل هو مبتدع كذاب ومن أظهر السكر والوجد ولا يستقيم طاهره ولا تفيد جوارحه
 بالورع فهو مغرور بهيد من الله ومن تغلى واعتزل وترك الجماعات بلا عذر شرعي فبتدع لا يقبل
 الله منه الزهد ومن ادعى الكرامات لنفسه بلا عرض ديني فكاذب يلهيه الشيطان
 ومن قال في غير الغلبات ما بقى اسوى الحق في موضع فهو بهيد من الله تعالى مبتدع انتهى
 حاصل ما في الاقوال والوجه كفر من كرم العوذتين اذا كان مخالفا للمسلمين لان ذلك لا يتحقق
 على أحد منهم والذي يتجه أيضا كفر من أنكر سنة ثابتة بحجة ما علمه معلومة من الدين
 بالضرورة كما يدل له قوله أو صلاة العبدين ~~لكن~~ انكار أحدهما كذلك خلافا لما
 يوهمه قوله السفن الرابطة وقوله الميسدين بل يكفي في الكفر انكار سنة واحدة بالشروط
 المذكورة وان محل تكفير المستحل ايذاء خصايه ما لم يكن عن تأويل ولو خطأ لأنه ظني فله شبهة مما
 تمنع الكفر وانه لا يشترط الكفر في كفر من زعم انه يرى الله عيانا في الدنيا ويكلمه شهأها
 اجتماع هذين خلافا لما توهمه عبارة الاقوال بل يكفر زاعم أحدهما ثم رأيت الكواشي
 صرح في تفسيره بكفر معتقد الرؤية بآل عين وهو مرجح فيما ذكرته له عندي في الحلاق ذلك
 ظروا الذي يخبره على رؤية أو كلام متضمن للاحاطة بذاته تعالى لما مر ان الاصح ان الكفر
 الجهرية ولا المحسنة لان صرحوا بآباء عقاد للوازم قواهم كالحديوث أو ما هو نص فيه كاللون
 وانتر كيب والاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر زاعم اسقاط التميز عنه بين الحلال والحرام
 وان الله يطعمه وسقيه أو انه يأكل من الغيب أو بأخذ منه ولا يشترط اجتماع هذه الثلاثة
 خلافا لما يوهمه كلام الاقوال أيضا وكذا القائل دع الصلاة الى آخر ما فيه لا يشترط في
 تكفيره بذلك جمع بين ثلاث الامور بل يكفي دع الصلاة مثلا شأن في عمل السر وكذا زاعم
 ان سمع الغرغرة من الدين وأنه أتبع من القرآن لا يشترط في تكفيره جمع بين هذين بل يكفي
 أحدهما وهذا الذي ذهبته به جميعه لم أر من نبه على شيء منه لكنه ظاهر للتأمل فليتنبه لسلك
 ووقع للرافعي كلمات بالجمجمة ترجحها بعض فقهاء الا عاجم ومن مهاجلة وحاصلها وان من كثير
 مما ان من قال عمل الله في حق كل خير وعمل السر مني كفر ونظريه الرافعي بقوله تعالى وما
 أصابهم من سيئة فنفسك وانظر اوضح فالصواب عدم الكفر ادهنا من بعض اعتقادات
 المنبرية وهم لا يكفرون على الصحيح وان من قال أ الله على سبيل نزارح كفر وانه لو قال قائل كان
 رسول الله من الله عليه وسلم اذا أكل لحين أصابعه فقال آخر هذا غير أدب كفروا من قال يد

انه طويلا فقيل لا يكفر وقيل ان اراد الجارحة كفر انتهى وسر الخلاف في كفر المجردة
 وانهم اختلفوا في كفر من قال لعن الله يظلمك كما ظلمتني أو الله يعلم اني دائما اذكرك بالدعاء
 أو اني اخزن لحزنك وان فرح افرح مثل ما اخزن لحزن نفسي وافرح افرحهما انتهى والذي
 يتجه ترجحه في الاولى انه ان اراد نسبة حقيقة الظلم الى الله ~~كفر~~ والافلا وفي الاخرتين ان
 اراد حقيقة الدوام في اولاهما وحقيقة المماثلة في ثانيتهما كفر لانه نسب الى علم الله غير الواقع
 ومن اعتقده انه تعالى يعلم الواقع على غير ما هو عليه فلا شك في كفره لان هذا العلم عين الجهل
 ونسبة الجهل الى الله تعالى كفر اتقا وأما اذا اراد بذلك المبالغة فانه لا كفر به وانه لو قيل له
 الاقرأ القرآن أو الاتصل فقال سمعت من القرآن أو من الصلاة كفر انتهى والذي يتجه ان
 محل الكفر هنا ان اراد الاستخفاف بالقرآن أو الصلاة والافلا كفر لان ذلك قد يعبر به عن
 وقوع عمل في النفس وإبانها عن تحمل ثقل الطاعات من غير استخفاف بها وانه لو قيل له صل
 فقال العجائز يصلون عناء الصلاة المعمولة وغير المعمولة واحد أو صليت الى ان ضاق قلبي أو
 قيل له صل حتى تجدد حلاوة الصلاة فقال لا تصل أنت حتى تجدد حلاوة ترك الصلاة أو قيل له عبد
 صل فقال لا أسلي فان الثواب مولاي كفر الجيب بما ذكر في الجمع انتهى وله وجه في غير
 الاخرية هو ذلك ظاهر في الاستخفاف والاستهزاء بالصلاة والفرق بين قوله فيما مرشيعت
 وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان الشيع من الشيء لا يستلزم ذمه بوجه بل يستلزم مدحه
 اذ لا يتبع الامر الحسن غالباً بخلاف ضيق القلب فانه انما يبر به عن التصريح فيه عن غاية الذم
 والاستخفاف وأما الاخرية أعني قول العبد مامر فلا دلالة فيما قاله على استخفاف ولا استهزاء
 ومن ثم صرح في الأنوار بعدم الكفر فيها وهو الا وجه وانه لو سمع خصمه يقول لا حول ولا قوة
 الا بالله فقال ايش يكون لا حول أو ايش يعمل أو نحو ذلك كفر انتهى قلت وكأن وجهه ان
 هذا فيه استخفاف بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى الى العجز وهو ظاهر في عرف معاني
 لا حول ولا قوة الا بالله ثم قائل ذلك اما جاهل لا يعرف معنى هذه الكلمة فيدعي فيه ان لا يطلق
 القول بكفره بل يعرف معناها فان عاد لما قاله كفر والافلا وانه لو سمع مؤذنا فقال هذا صوت
 الجرس كفر انتهى وفي الملاق الكفر هنا نظر والذي يتجه انه لا يكفر الا ان قصد بذلك
 الاستخفاف أو الاستهزاء بالاذان نفسه وانه لو قيل انظر الى العالم اسبر حتى المحشر فقال ايش في المحشر
 كفروا لو قيل له فلان يأكل ~~ح~~ لا لا فقال أحضروه حتى أسجد له كفر انتهى وفي الملاق
 الكفر هنا انظر اذ غاية العزم على السجود لانسان انه كالسجود له بالنعس وقد صرح حوايا بأن
 سجود جهلة الصوفية بين يدي مشايخهم حرام وفي بعض صورته يقضي الكفر في كل كلامهم
 ان السجود بين يدي الغير من مآهوكشرونة مآهوجرام غير كفر الكفر ان يقصد بالسجود
 للمخلوق والحرام ان يقصد الله عظماءه ذلك المخلوق من غير ان يقصد منه أو لا يكون له قصدوا به
 لو رجس من مجاس عالم فمقات لهز وجهه لانه الله عنى كل عالم كذرت انتهى ويتجه ان محله

فمن أرادت حقيقة العموم الشامل للأنبياء أو أطلقت بخلاف من أرادت توغاب ذلك وأنه لو
 أمره آخر بحضور مجلس العلم فقال أي شيء أهل مجلس العلم كفر انتهى وفي الطلاق الكفر
 هنا نظرو ويجه ان محله فيمن أراد الاستخفاف أو الاستهزاء باللفظ يحتمل غيرها وليس
 ظاهرا فيها وأنه لو قيل لفقير هذا موثني كفر انتهى وفيه نظر اللهم إلا ان يستخف أو يهزأ به
 من حيث الفقه الذي هو متلبس به فلا شك في كفره حيث ذروا له أو أعطى خصمه فتوى علم
 فأتاهما بالارض وقال أي شيء هذا الشرع كفروا له لو قال لزوجته يا كافرة أو يا يهودية فقالت
 أنا كافرتة كفرت وأنه لو قيل لمركب الصغار تنب الى الله تعالى قال أي شيء عملت حتى
 أتوب كفر انتهى وفي الطلاق الكفر في هذه الأخيرة نظر لا احتمال ان يريد ان يهزأ به
 باحتساب الكافر كما قال به جماعة بل هو الاصح وتكفيرها بذلك لا ينافي وجوب التوبة منها
 كما هو ظاهر لان التكفير من أمور الآخرة التي لا تظهر فائدتها الا بمخلاف وجوب التوبة فانه
 من أمور الدنيا او يرتبط به أحكام دينوية فاختلفا فائدة وأحكاما فلا يلزم من التكفير سقوط
 وجوب التوبة وإذا احتمل اللفظ ما ذكر احتمالاً ظاهراً لم يحسن الطلاق القول بالكفر
 فالذي يجه انه لا يكفر الا ان أراد ان لم يعمل به هبة من أصاها الماسر ان انكار المجمع عليه
 المعلوم من الدين بالضرورة كفر كبيرة كان أو صغيرة وأنه لو قال فلان كافر وهو كافر مني كان
 كافرا اقرارا بالكفر انتهى حاصل ما وقع في العزيز بالحجوية وترجم عنه بما مر سمعنا ما في
 أكثره من النظر وترجيح خلاف اللاحقة فتأمل ذلك واعتن به فهم ما وحفظا فانه مهم والمحب من
 من القهولى وغيره حيث نقلوا ذلك ولم يعترضوه بشيء مع ظهور ما قدمته (فرع) قال بعض المالكية
 أيضا من قال ان كان قيل في حق أو حق فلان أو ان جرى له كذا فقد قيل في حق الانبياء أو جرى
 لهم حرم عليه اطلاق ذلك لان ما انتقص به يضيفه للانبياء فيؤدب وفهم بعضهم من كلام الشفاء
 السابق انه يكفر بذلك وليس كافرا وقد قال الغزالي أول منها جهر دأ على من تكلم في كلامه
 وأي كلام أفصح من كلام رب العالمين وقد قالوا أساطير الاولين وقد قال الامام الكبير امام
 أصحابنا أبو منصور البغدادي انه قال في جواب من طعن في الشافعي رضي الله تعالى عنه بأنه
 لم يكمل اجتهاده لتوقفه في الرابع من القولين له وليس الشافعي أجمل من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقد توقف في قذف الرجل زوجته حتى نزلت آية اللعان وقال الشيخ أبو اسحاق ردا
 على من طعن على الاشعري وأصحابه وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مع مجزأته لم يحفل من
 عدو منافق وحاسد فاسق ينسب اليه ما ليس عليه فغيره أولى وأحرى ان لا يسلم من ذلك ولما حكى
 اليافعي ما مر قال وليس في مذهبه ما يوافق القول بالتكفير لا تصر يحاولا تلو يحاولا ليس لمن قال
 به دليل واهلية بأن التصدي التشبيه والاتقاص فاسد اذا لا يقصد ذلك من في قلبه استلام بل
 المراد كيف لا يتكلم في حقيقته على وقد تكلم في الاكابر قال بعض المتأخرين بل اطلاق
 الكفر يجرى ذلك بحسب مذهبنا من منظور فيه انتهى والوجه عدم التحريم حيث كان المراد

ما قاله اليافعي أو أطلق واذا دعيت أكثر المكفرات عند الحقيقة والمالكية فلنذكر لك
 طرفاً من المكفرات عند الحنابلة سواء وافقوا ما أمر أو خالفوه وحاصل عبارة الفروع ان مما
 يكون كفراً بحد صفة له تعالى اتفق على اثباتها أو بعض كتبها أو رسوله أو رسوله أو ادعاء
 النبوة أو بغض الرسول أو ما جاء به وتركه انكار كل منكر بقلبه ويحسد حكم ظاهره ويكفر بما حاد
 تحريم النبيذ وكل مسكر ومن ذلك ان يجعل بينه وبين الله تعالى وسائط يتوكل عليهم
 ويدعوهم ويسألهم قالوا اجماعاً يسجد لتعويض أو يأتي بفعل أو قول صريح في الاستهزاء
 أو توهم أن من الصحابة أو التابعين أو تابعهم من قاتل مع الكفار أو أجاز ذلك قتل أو كذب على نبي
 أو أمر في دارنا على خروج خنزير غير مستحل ولا كفر بحد قياسي اتفاقال بسنته راتية وخالف
 فيه جماعة من التابعين والعراقيين ومن أظهر الاسلام وأسر الكفر فناق كافر كابن أبي سلول
 وان أظهر انه قائم بالأوجب وفي قلبه لا يفعل فناق كقوله تعالى في ثعلبية ومنهم من عاهد الله
 لئن آتانا من فضله الآيتون في كفره وجهان والراجح ان ما كان من النفاق في الافعال لا كفر به
 كالرياء للناس ومنهم من كفر بالتحاج لاجلته وانها كحرم الله وحرم رسوله فأورد عليه يزيد
 ويحوه ومن ثم كان الراجح مانص عليه الامام أحمد رضي الله تعالى عنه وأصحابه من عدم
 الكفر وحرمة الامم خلافة لابن الجوزي منهم وغيره ولا يكون حاكياً كفر سمعه من غير اعتقاده
 وامله اجماع وفي الانتصار من تزيانزي كفار من ليس غياراً وشذرتاً وتعايق صليب بصدوره
 حرام ولم يكفروا بميل كلام بعضهم الى الكفر وفي الفصول ان شهد عليه انه كان يعظم
 الصليب مثراً بقلبه ويتقرب بقربات أهل الكفر ويكثر من بيعهم ويوت عباداتهم احتمال
 انه ردة وهو الارجح لان المستهزئ بالكفر كقولنا الظاهر انه يفعل ذلك عن اعتقاد وجزم
 ابن عقيل بأن من آمن القرآن أو محضه أو طلب ان يناقضه أو ادعى انه مختلف فيه أو مختلف
 أو مقدر وعلى مثله ولا يكر الله منع قدرتهم كهر بل هو مجزئ بنفسه والعجز شمل الخلق انتهى
 حاصل كلام الفروع وتأمله يعلم انه موافق لما قدمناه من مذهبنا وغيره في أكثر ما ذكر
 وعندهم ان ترك الصلاة كفران دعي اليها وامتنع دون غيرها من العبادات واعلم ان الدعاء
 يقسم الى كفر وحرام وغيرهما فمما هو كفران يسأل نفي ما دل السمع القاطع على ثبوته كاللهم
 لا تعذب من كفر بك أو اغفر له أو لا تغفر لنا الكافر في النار لان ذلك طلب لتكذيب الله
 تعالى فيما أخبر به وهو كفر وكان يسأل الله تعالى ان يرجمه من البعث حتى يستريح من
 أهوال يوم القيامة اذ كرقبه ومنه ان يطلب ثبوت ما دل السمع القطعي على نفيه كاللهم خلد
 فلانا المسمعدوى في النار ولم يرد سوء الحاشية أو يطلب ان الله يحيبه أبداً حتى يسلم من كرات
 الموت أو ان الله يجعل ايدي محباليه وناسحاليه آدم أبداً لا يدين ودهر الدهرين حتى يقل
 القصاد والكفر بجميع ما ذكره القراني ولك ان تقول لعنه مبني على ان لازم المول
 قول وقد مر ان لازم المذهب ليس بمذهب عليه لا كفر بمجرد هذه الاقوال الا ان أراد مع ذلك

عدم حقيقة ما دل على الوقوع أو عدمه أو أنه يتطرق إليه الكذب أو شك في ذلك إما إذا لم يكن له
 فيه دأ أو أراد أن الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي أن يكون ككفرهم رأيت بعض أئمة مذهب القرافي
 قال عقب كلامه المذکور ذلك أن تقول هذا من طلب ما لا فائدة في طلبه من حيث العلم بحصول
 ذلك ولا كفر يلزم منهما وأبصر الزام الكفر بأولى من الزام طلب العبث بل الزام هذا أولى
 استعمالاً بالاجمان المعلوم منه بأشياء كثيرة وبالصرح انتهى وهو وحسن وعمما يكون من الدعاء
 ككفر أيضاً أن يطلب الداعي نفي ما دل العقل القطعي على ثبوته مما يحل بالجلال الربوبية كان
 يسأل الله طلب علمه حتى يستتر العبد في قباضه أو ساقه ربه حتى يأمن المؤاخذه أو ثبوت ما دل
 القاطع القطعي على زعمه مما يحل بجلال الربوبية كان به نظام شوق الداعي إلى ربه فسأله أن
 يجعل في شيء من مخلوقاته حتى يجتمع به أو أن يجعل التصرف في العالم بما أرادته قال القرافي وقد
 وقع هذا الجماعسة من جهلة الصوفية ويقولون فلان أعطى كلمة كن ويسألون أن يعطوا كلمة
 كن التي في قوله تعالى إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون وما يعلمون من معنى هذه
 الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون من معنى إعطائها انصح انما أعطيت ومقتضى هذا الطلب
 الشرك في الملك وهو كفر والحلول كفر وان لم يجعل بينه وبينه نسباً يشرف به على العالم لانه
 طلب استيلاؤه وكفروه ذكره في هذه الأنواع صحيح لما مر أن من شك في سبب صفات
 الذات منها أو أنه تعالى يحل في شيء أو يحل فيه شيء أو أنه ولد أو ولد أو يولد كفر ولا شك
 ان سؤال شيء من ذلك انما ينشأ عن تجويز وقوعه وهو كفر اكن ما ذكره عن الصوفية فيه
 انظر لانه يلزم عليه نسبة النقص إليه تعالى فضلاً عن كونه مصرحاً بذلك فالصواب فيه عدم
 الكفر ثم رأيت بعض أئمة مذهبهم قال قلت الزام الكفر للصوفية من حيث قولهم اعطى فلان
 كلمة كن غير صحيح فان هذا الكلام يصدق على من أخرج الله له العادة مرة أو مرتين بأن
 طلب من ربه شيئاً أو هم بشيء فتصوّرهم مطلوبه على وفق مراده غير تدريج بل دفعة وهذا القدر
 صحيح وجوده ولا يلزم منه الشرك بالله في الملك ولا بأكثر من ذلك انتهى وهو حسن قال القرافي
 واعلم أن الجهل بما تؤدى إليه هذه الادعية ليس عذراً عند الله تعالى لان اتعاذة الشرعية
 دلت على ان كل ما يمكن المكاف دفعه لا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجهل الذي
 لا يمكن المكاف دفعه بمقتضى العادة يكون عذراً كما لو تزوج أخته بظن الجنبية وأصل هذا
 الفساد الداخل على الإنسان في هذه الادعية انما هو الجهل ما حذر منه واحرص على العلم
 فهو والتجاء كما ان الجهل هو الضلال انتهى وقد ذكر بعد ذلك اتعاذ الدعاء إلى محرم وغيره
 وأطال فيه بما في بعضه تظرو ولا غرض لانه في ذكره في هذا الكتاب وقد ذكرتم جهلان
 أحكام الدعاء في كتابي شرح مختصر الررض آخر باب صفة الصلاة فانظروا ان أردت فانه
 جمع في ذلك فأوحى أسأل الله قبوله ويسير اقامه في عافية بلا حنة بقرينات وفوائد منها ما قد مر
 أن العذر قد يكون كفراً وغرضنا الآن استقصاء ما يمكن من الكلام فيه وفي أقسامه وحقيقتها

و بيان احكامه رد على كثير من انهم حكو عليه وعلى ما يقرب منه وعدوا ذلك شرفا وخرافا فنقول
 مذهبنا في السحر ما دنا طناه فيما سر وجاسده انه ان اشتغل على عبادة مخلوق كشمس أو قمر
 او كوكب او غيرها أو السجود له أو تعظيمه كما بهظم الله سبحانه أو اعتقاد أن له تأثيرا بذاته
 أو تقيص نبي أو ملك بشرطه السابق أو اعتقاد باحثة السحر بجميع انواعه كان كفرا وردة
 في كتاب الساحر فان تاب والاقبل والسحر له حقيقة عند عامة العلماء خلافا للجملة من أتباع جعفر
 الاستراباذي وسياق لذلك مزيد وقد يأتي الساحر بفعل أو بقول يغير حال المسحور فيمرض ويعوث
 منه اما يوصل الي يده من دخان أو غيره أو دونه ويحرم فعله اجماعا ويكفر مستبجحه وفي الحديث
 ليس منسأ من سحر او سحره أو تكهن أو تسكن له ومن يحسنه ان وصفه بكفر كالتقرب الي
 الكواكب السبعة وانها محسنة او انه يفعل به دون قدرة الله تعالى كفر كاطم عماسر والالم
 يكفر وتعلمه ان لم يمتنع لاعتقاده هو كفر قيل حلال وهو ما في الوسيط كما الات الكفرة و قد يصد به
 دفع ضرر وهو يعرف به حقائق الاشياء وقيل يكفره والا كثر ون على حرمة مطلقا لحرف الافتتان
 والاضرارو يحرم التكهن واثبات الكاهن وتعلم الكهان وكذا التنجيم والضرب بالرمل
 والشعير والخصا والشعبذة وأما الحديث الصحيح كان نبي يخط الرمل فن وافق خطه فعناه فن
 علمت موافقته فالجواز مع معرفة الموافقة ونحن لانعلمها هذا حاصل كلام أئمتنا وأما الامام
 مالك رحمه الله تعالى فقد أطلق هو وجماعته سواء الكفر على الساحر وان السحر كفر وأن
 تعلمه وتعلمه كفر كذلك والساحر يقتل ولا يستتاب سواء سحر مسلما أم ذميا كالزندق
 ولبعض أئمة مذهبه كلام نفيس في المسئلة فيه استشكل ما ذهب اليه امامه وبين حقيقة
 السحر وحاصله ان الطرطوشي قال قال مالك وأصحابه الساحر كافر فيقتل ولا يستتاب سحر
 مسلما أو ذميا كالزندق قال محمد ان الظهره قبلت تو بته قال اصبح ان الظهره ولم يتب فقتل فماله
 لبيت المال وان تستر فلورثته من المسلمير ولا أمرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم اعلم ومن
 قول علماءنا القدماء لا يقتل حتى يثبت انه من السحر الذي وصفه الله تعالى بأنه كفر قال
 اصبح يكشف عن ذلك من يعرف حقيقةه ولا يلى قتله الا السلطان ولا يقتل الذمي الا أن يضرب
 المسلم بسحره فيكون نقصا فيقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر أهل ملته ادب الا أن يقتل
 أحد افيقتل به وقال سحنون يقتل الا أن يسلم وهو خلاف قول سيدنا مالك ويؤذب من تردد في
 السحرة اذالم يباشر سحرا ولا علمه لانه لم يكفر وليكنه ركن الكفرة قال وتعلمه وتعلمه عند مالك
 كفر وقات الحنفية ان اعتقد ان الشياطين تفعل له ماشاء فهو كافر وان اعتقد انه تخييل
 وتو به لم يكفر وقالت الشافعية رضي الله تعالى عنهم بصفه فان وجدنا فيه كفرا كالتقرب
 للكواكب ويعتقد انها تفعل فيتمس منها فهو كافر وان لم نجد فيه كفرا فان اعتقد باحتمه
 فهو كفر قال الطرطوشي وهذا متفق عليه لان القرآن نطق بتحريره واحتج من لا يقول أن تعلمه
 كفر بأن تعلم الكفر ليس بكفروا الاصولي يتعلم جميع أنواع الكفر ليحذر منه ولا يقدر في

تهادته وما أخذه فالسحر أولى أن لا يكون كفرا ولو قال الانسان أنا تعلمت كيف يكفر بالله
 لأجتنبه أو كيف الرتا أو انواع القواحش لا جتنهم الم يأتهم قال القرافي هذه المسئلة في غاية
 الاشكال على أسواتنا فان السحرة يعتقدون اشياء تأتي قواعد الشر بعبء أن تكفرهم كفعل
 الحجارة المتقدم ذكرها قبل هذه المسئلة ولذلك يجمعون عقاير ويجعلونها في الانهار والآبار
 أو في قبور الموتى أو في باب يفتح الى اشرق ويهتدون أن الآثار تحدث عن تلك الامور بخصوص
 نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط بينها وبين تلك الآثار عند صدق العزم فلا يمكننا
 تكفيرهم بجمع العقاقير ولا بوضعها في الآبار ولا باعتقادهم حصول تلك الآثار عند ذلك
 الفعل لانهم جربوا ذلك فوجدوه لا يحرم عليهم لأجل خواص نفوسهم فصار ذلك الاعتقاد
 كاعتقاد الاطباء عند شرب الادوية وخواص النفوس ولا يمكن التكفير بها لانها ليست
 من كفرهم ولا كفر بغير مكتسب وأما اعتقادهم أن الكواكب تفعل ذلك بقدره الله فهذا
 خطأ لانها لا تفعل ذلك وانما جاءت الآثار من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك الآثار
 عند ذلك الاعتقاد فيكون ذلك الاعتقاد في الكواكب كما اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى
 أودع في الصبر والسقم ونيا اعتقاد البطر وقطع الإسهال وأنه تكفيرهم بذلك فلا وان اعتقدوا
 أن الكواكب تفعل ذلك والشياطين تقدرها الا بقدره الله تعالى فقد قال بعض علماء الشافعية
 هذا مذهب المعتزلة من استقلال الحيوانات بقدرتها دون قدرة الله تعالى فكذلك تكفر
 المعتزلة بذلك لا يكفروا ولا ممنهم من فرق بأركان الكواكب مظنة العباداة فاذا انضم الى ذلك
 اعتقاد القدرة والتأثير كان كفرا وأجيب عن هذا الفرق بأن تأثير الحيوان في القتل والضرب
 ولفع في مجرى العادة مشاهد من السباع والادميين وغيرهم وأما كون المشتري أو رجل
 يوجب شقاوة أو سعادة فانما هو جزر وتخصيص للعنجمين لا محنة في ذلك وقد عبت البقر
 والشجر فصار هذا الشيء مشترك بين الكواكب وغيرها والذي لا مزية فيه انه كفران اعتقاد
 اهم استتابة بنفسها لا تحتاج الى الله تعالى فهذا مذهب الصابئة وهو كفر صراح لا سيما ان صرح
 بنفي ما عداها وأما قول الاصحاب انه علامة فشكل لا نانتكلم في هذه المسئلة باعتبار التقيا
 ونحن نعلم ان حال الانسان في تصديقه الله تعالى ورسوله بعد عمل هذه العقاقير كحاله قبل ذلك
 واذا أرادوا الخلافة فشكل لاننا نكفر في الحال بكفر واقع في المال والمستقيم في هذه المسئلة
 ما يحكاه الطرطوشي عن قدماء اصحابنا انه لا يكفر حتى يثبت انه من السحر الذي كفر الله به
 أو يكون سحرا مشعلا على كفر كما قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقول الامام مالك رضي
 الله تعالى عنه ان تعلمه وتعليمه كة في غاية الاشكال اذ هو خلاف القواعد وقال قبل ذلك
 والعباب أن لا يرضى به هذا حتى يبين معقول السحر اذ هو يطلق على معان مختلفة وبيانها ان
 الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال استحدث الخوارق ان كان مجرد النفس فهو السحر وان
 كان على سبيل الاستعانة بالملكيات فذلك دعوة الكواكب وان كان على سبيل صريح اقوى

السماءية بقوى الارضية فذلك الطاسمات وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فذلك
 الجدل الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة فذلك العزيمة انتهى قال
 القراني أيضا والهراسم يقع على حقائق مختلفة وهي السيميا والهيما وخواص الحقائق من
 الحيوانات وغيرها والطلسمات والافاق ولرفي والعزائم والاستخدامات فالسيميا عبارة عما
 تركيب من خواص ارضية كدهن خاص او كمامات خاصة توجب تخيلات خاصة وادراك
 الخواص الخمس أو بعضها الحقائق خاصة من المأكولات والمشروبات والمبصرات والمهمات
 والمشروبات وقد يكون لذلك وجود يخالفه الله اذ ذلك وقد يكون لا حقيقة له بلا هي تخيلات
 والهيما انما يازها عن السيميا بأن الآثار الصادرة عنها تضاف للآثار السماوية من الاتصالات
 النلكية وغيرها من أحوال الافلاك فتحدث جمع ما تقدم ذكره فمما هو الواحد بالسيميا
 والآخر بالهيما والخواص للحيوانات وغيرها كثير ذكره وانه يؤخذ بسبعة حجار و يرجم
 بها كلب شابه انه اذا رمي بحجر عضة فاذا رمي بسبعة حجار وعضا كلها تقطعت بعد ذلك
 وطرحته في ماء فن شرب منه ظهر فيه آثار خاصة يعبر عنها السحرة فهذه تثبت للسحر وامن
 ما ذكره الاطباء من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من هذا القبيل ولا يشك في
 الخوص في هذا العالم فمنها ما يعلم كاحتصاص النار بالاحراف ومنها ما لا يعلم مطلقا ومنها
 ما تعلمه الامراء كالجر المدرم وما يصنع منه الكيمياء ونحو ذلك كما قال ان في الهند حجارة اذا
 عمل منه دهن ودهن به انسان لا يقطع فيه الحديد وشجرا آخرا اذا استخرج منه دهن وشرب
 على صورة خاصة مذكورة عندهم في العمليات استغنى عن الغذاء وامن من الاحراس
 والاستقام ولا يموت بشئ من ذلك وطالت حياته ابدأ حتى يأتي من يقتله أماموته بالاسباب
 العادية فلا وخواص النفوس لا شك فيها فليس كل أحد يؤدى بالعسين والذين يؤذون بها
 تختلف احوالهم في ذلك فهم من يصيد بالهين الطير من الهواء ويقلع الشجر العظيم من الثرى
 وآخرا انما يصل لتمر بعض الطيف ومن الناس من طبع على صحة الحز وولا يخطئ عالما ثم
 نجدوا حدالخاصية في علم الكشف وآخري في علم الرمل وآخري في النجم ومن خواص النفوس
 ما يقتل وفي الهند جماعة اذا ركبوا نفوسهم قتل شخص مات ثم اذا شق صدره في الوقت لا يوجد
 قلبه بل انزعوه من صدره بالهمة والعزم وقوة النفس ويحرب بالرمح فيجرح عليه وهمتهم
 فلا يوجد فيه حية وخواص النفوس كثيرة والطلسمات نفس اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك
 والسكواكب على زعم أهل هذا العلم في أجسام من المعادن أو غيرها فلا بد في الطلسم من
 هذه الثلاثة الاسماء المخصوصة وتعلقها ببعض اجزاء الفلك وجعلها في جسم من الاجسام
 ولا بد مع ذلك من قوة نفس سالحة له هذه الاسماء ليس كل النفوس مجبولة على ذلك والافاق
 ترجع الى مناسبات الاعداد وجعلها على شكل مخصوص وهذا يكون شكل من تسع
 بيوت مبلغ العدد من كل جهة خمسة عشر هوليديرا عشر واخراج المعجون ووضع الجنين

وكل ما كان من هذا المعنى وضابطه بطرد زعم واح وكان الغزالي يعتني به كثيرا حتى نسب اليه
 والرقى القاطط خاصة تحدث عندها الشفاء من الاستقام والادواء والاسباب المهلكة ولا يقال
 فقط الرقى على ما يحدث في رابل ذلك يقال له السحر وهذه الالفاظ منها شر وع كالتفتحة
 وغيره شر وع كرقى الجاهلية والهند وغيرهما و ربما كان كفرافه في الامام مالك رحمه الله
 تعالى عن الرقى بالجممية والعزائم كلها يزعم أهل هذا العلم أن سليمان بن عبد الله عليه
 الصلاة والسلام لما أعطاه الله تعالى هذا الملك وجد الجن يعيثون بالناس في الاسواق
 ويخطفونهم من الطرقات فسأل الله تعالى أن يولي على كل قبيلة من الجن ملكا يضبطهم
 عن الفساد فولى الله تعالى الملائكة على قبائل الجن فمعههم من الفساد ومخالطة الناس
 وألزمهم سيدنا سليمان صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه وسلم القمار والخراب من الارض
 دون الامر ليسلم الناس من شرهم فاذا عتابهم وافسد ذكرا المزم كادات تعظم بها تلك
 الملائكة ويزعمون ان لكل نوع من الملائكة اسماء أمرت بتعظيمها ومضى اقسام عليها بما
 اطاعت وأجابت وفعلت ما طلبها فالزم تلك الاسماء على ذلك القبيل يخصر له ملك القبيل
 من الجن الذي طلبه أو الشخص منهم يحكم بينهم بما يريدو يزعمون ان هذا الباب انما دخله
 الخلل من جهة عدم ضبط تلك الاسماء فاهمجمية لا يدري هل هي مضمومة أو مفتوحة
 أو مكسورة وقور بما سقط النسخ بعض حروفه من غير علم فيختل العمل فان المقسم به لفظ
 آخر لا يعظمه ذلك الملك فلا يجيب ولا يحصل مقصود المعز والاسخدامات فسمان الكواكب
 والجان فيزعمون أن للكواكب ادراك اذا قوبلت بنجور وتلى شيء خاص على الذي يماثر
 النجور و ربما تقدمت منه افعال خاصة منها ما هو حرام كاللواط ومنها ما هو كفر صريح وكذلك
 الالفاظ التي يجالط بها الكواكب منها ما هو كفر صريح يناديه بلفظ الأوهية ويخوذ ذلك
 ومنها ما هو غير محرم فاذا حصلت تلك الكلمات مع النجور ومع الهيات المشروطة كانت روحانية
 تلك الكواكب مطيعة له متى أراد شيئا فعلته له على رغبهم وكذلك القول في ملوك الجن على
 زعمهم اذ عملوا لهم تلك الاعمال الخاصة فهذا هو الاستخدام على زعمهم والغالب على المشتغل
 بهذا السحر ولا يشتغل به مطلق ولا مسدد النظر وافر العقل وبعده ان علمت حكم الساحر على
 مذهب الشافعية والمالكية والحنفية فلا بأس بذلك عند الخنابلة فان كتبهم مشتغلة على
 غرائب فيها صاحب المروغ وحاصل عبارته ويكفر الساحر بعبادة دحله وعنه أي عن أحد
 لا اختاره ابن عقيل وجزم به في تبصرة وكفره أبو يعلى بعمله قال في الترغيب هو أشد شحرا بما
 وحمل ابن عقيل كلام الامام أحمد في كفره على معتقده وان فاعله يفتق ويقتل حد افعلى الاقل
 يقتل وهو أي الساحر من يركب كدسة فتسير به في الهواء ويحوه وكذا قيل في معزم على الجن
 ومن يجمعها يزعمه وانه يأمرها دنطيعه وكاهن وعراف وقيل يعزر روقيل يجوز تعزيره ولو
 بالقتل وفي اشعراب السكهر والمنجم كاساحر عند أصحابنا وان ابن عقيل فسقه فقط ان قال

أصبت بجدسي وقراسي فان خبر قوم ابتر يقته انه يعلم الغيب فللامام قتله لسهيه بالفساد
 وفي الدعوى من كتبهم بعد ذلك ما مر قال شيخنا التنجيم كالاتدلال بالاحوال الذمكية على
 الحوائث الارضية من السحر قال ويحرم اجماعاً وقرأواهم وآخروهم ان الله يدفع عن أهل
 العبادة والدعاء ببركته ما زعموا ان الافلاك تستجلبه وتوجده وان لهم من ثواب الدارين
 ما لا تقوى الافلاك ان تحلبه ومن سحر بالادوية والتدخين وسقى مضر عز و قيل ولو ما قتل
 وقال التامزي والحلواني ان قال سحري تنفع وأقدر على القتل به قتل ولو لم يقتل والتعب
 والقائل بزجر الطير والضارب بحصاؤه ويرقد اذ ان لم يعتقد باحتماله وان يعلم به عز وركب
 عنه والا كفر ويحرم طاسم ورقية بغيره في وقيل يكره وتوقف الامام أحمد رضي الله تعالى
 عنه في الحل للسحري لاجل ازالته بسحر آخر وفيه وجهان وسأله هنا عن يأتيه محورة
 فيطلقه عنها قال لا بأس قال الحلال انما سكره فعالمه ولا يرى به ما كفايته مهنا وهذا من
 الضرورة التي يباح فعلها ولا يقتل سحر كذا في علي الاصم وفي التبصرة ان اعتقدوا جواز
 وفي عيون المسائل ان الساحر يكفر وهل تقبل توبته على روايتين ثم قال ومن السحر السعي
 بالتميم والافساد بين الناس وذلك شائع عام في الناس ثم قال في عيون المسائل فأما من سحر
 بالادوية والتدخين وسقى شيء يضر فلا يكفر ولا يقتل ويعزر بما رده وما قاله غريب ووجهه
 انه يقصد الاذى بكلامه ومعمله على وجه المكر والحيلة فاشبهه السحر وبمذايعلم بالعادة والعرف
 انه يؤثر وينتج ما يعمل السحراً أو كثر في علمه حكمه نسوية بين المتماثلين أراثة ارباب لا سيما
 ان قلنا يقتل الأمر بالقتل على رواية سبقت فها أولي أو المسلمون يقتل فها مثله واهذا
 ذكر ابن عبد البر عن يحيى بن كثير قال يفسد انما والكذاب في ساعة ما لا يقدره الساحر
 في سنة ورأيت بعضهم حكاه عن يحيى بن أحمد قال انما سحر من الساحر يعمل انما في ساعة
 ما لا يعمل الساحر في شهر لكن يقال الساحر عما كفر بوصف السحر فهو أمر خاص ودليله
 خاص وهذا ليس بساحر وانما يؤثر عمله ما يؤثره في علمه الحكمه الا في الاختصاص به من الكفر
 وعدم قبول التوبة ولعل هذا القول أوجه من تعزيره فقط فظهر مما سبق انه رواية مخرجة
 من المسائل والأمر ومن أطلق الشارع كفره كدعواه غير رأيه ومن أتى عرفاً فصدقه بما
 يقول قبل كفر التهمة وقيل قارب الكفر وذكروا ابن حامد روايتين أحدهما تشديد وتأكيده
 نقل بن حنبل كفر دون كفر لا يخرج من الاسلام والثانية يجب التوقف انتمى ما في الدعوى
 وهو مشتمل على خرائب ونفائس يرتدع بها السحرة وعبارة التنقيح ولا تقبل في الدنيا توبة
 زنديق وهو المنافق وهو من يظهر الاسلام ويخفي الكفر ولا من يظهر الخير ويطن الفسق
 ولا من تكبر رفته أو سب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من يحا أو بغضه ولا الساحر
 الذي يكفر بسحره ثم قال ويقتل الساحر المسلم الذي يركب السكنة فتسببه في الهواء ونحوه
 ويكفر هو ومن يعتقد حله واما الذي يسحر يادوية وتدخين وسقى شيء يضر فانه يقتص منه ان قتل

بهـ عليه غالباً والافالدية ومثله حذوقه بل بزجر الطير وضارب بصصى وشبهه وقد اجماع ان لم يعتقد
 اباحتها وانه لا يعلم به عزرو ويكذب عنه ويحرم طاسم ورقية بغسره في ويحوز الحل به سحر
 للضرور وانتهى وبقية هتافوا ثلثاً بأس بدكرها وان لم يكن لها كبير مناسبة فبما نحن
 فيه وهي ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال في كتابه المختص بالسحر والعين لا يكونان في
 فاضل لان من شرط السحر الجزم بصدور الاثر وكذلك أكثر الاعمال من شرطها الجزم والفاضل
 المتلى علمارى وتوهم ذلك في المكات التي يحوز ان توجد وان لا توجد فلا يصح له عمل أصلاً
 وأما العين فلا بد فيها من شرط التعظيم للرفى والنفس الفاضلة لا تصل في تعظيم ما تراه الى هذه
 الغاية فلذلك لا يصح السحر الا من الحياتر والتركبان والسودان ونحو ذلك من أرباب النفوس
 الجاهلة فيقال السحر له حقيقة وتسمى السحور أو بتغير طبعه قاله الشافعي وان حنبل رضى
 الله تعالى عنهما وقالت الخنفة ان وصل الى بدنه كالسحان ونحوه جاز ان يؤثر والا فلو كانت
 القدرية لا حقيقة للسحر وهذا لا يصح فان مالا حقيقة له لا يؤثر وقد سحر النبي صلى الله عليه وسلم
 وقد سحرت أم المؤمنين عائشة رضى الله تعالى عنها جارية اشترتها وقد أطبقت الصحابة رضى الله
 تعالى عنهم على صحة ذلك ومن جهة الزاهين أنه لا حقيقة له قوله تعالى يخيل اليهم من حرم
 انها تسمى ولانه لو كانت له حقيقة لتمكن السحر ان يدعى النبوة فانه قديماً بالحوارق على
 اختلافها والجواب ان السحر أنواع فيه هو الذى فيه تخيل وعن الثاني ان اضلال الخلق
 ممكن ولكن الله تعالى أجرى العادة بضبط مصالحهم فما يسر ذلك على الساحر وكمن يمكن
 يمنع الله تعالى من الدخول في العالم لأنواع من الحسك مع اناس بين الفرق بين السحر والمجزة
 من وجوده فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين معجزات الانبياء وسحر السحرة وعزمهم عما
 يتوهم انه خارق للعادة قد أشكل على جماعة من الاصوليين وغيرهم وهو عظيم الموقع في الدين
 والكلام عليه من ثلاثة أوجه فرق في نفس الامر باعتبارات الباطن ووفق باعتبار الظاهر اما
 الفرق او قس في نفس الامر فهو ان السحر والطلسمات والسيما وجع هذه الامور ليس
 فيها شئ خارق للعادة بل هي عادة جرت من الله تعالى بترتيب مسببات على أسبابها غير ان تلك
 لأسباب لم تحصل لكثير من الناس بل للقليل منهم كالمقاير يعمل منها الكيمياء والحشائش
 التي يعمل منها النفط التي تحرق الحصى والدهن الذى من ادهن به لم يقطع فيه حديد ولا تقف
 عليه النار فهذه كلها في العالم أمور غريبة قليلة الوجود واذا وجدت أسبابها جرت على العادة فيها
 وكذا أسباب السحر اذا وجدت حصل وكذلك السيمياء وغيرها كلها اجارية عن أسبابها العادية
 غير ان الذى يعرف تلك الأسباب قليل في الناس وأما المعجزات فليس لها سبب في العادة أصلاً
 فلم يجعل الله في العالم عقاراً يطلق البحر أو يسيل الجبل ونحو ذلك وهذا فرق عظيم غير ان الجاهل
 بالأمور يتوهم ما يدري ان هذا السبب والآخرة لا سبب له فتنذكره الفرقين الآخرين أحدهما
 سحر وسحري مجراه مختص بمن عمل له حتى ان أهل هذه الحرف اذا استدعاهم الملوك

ليستعوا لهم هذه الامور يطلبون منهم أن يكتب اسماء كل من يحضر ذلك المجلس فيصنعون
منه هم لمن سمي لهم فان حضر غيرهم لا يرى شيئا مما يراه الذين سموا قال العلماء واليه
الاشارة بقوله تعالى ونزع يده فاذا هي بيضاء لناظرين أى اسكل ناظر ينظر اليها فارتقت
بذلك المحر والسيما وهذا فرق عظيم الشرق الثاني قرأتين الاحوال المفيدة للعلم القطعي
الضروري المختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام المقودة في حق غيرهم فتجد التي عليه
أفضل الصلاة والسلام أفضل الناس نشأة وولد او شرفا وخلقاً وخلقاً وصدقاً وأديباً وامانة
وزهادة واشفاقاً ورفقاً بعد اعن الله نعمة والسكذب والتويه الله أعلم حيث يجعل رسالته ثم
أصحابه يكو نون في غاية العلم والنور والبركة والتقوى والديانة كما صاحب رسول الله صلى الله عليه
وسلم كانوا يجروا في العلوم على أنواعها من الشرعيات والعقليات والجنائيات والسياسات والعلوم
الباطنة والظاهرة حتى انه روى أن علياً جلس مع ابن عباس رضي الله تعالى عنهم وانهم
تكلموا في الباء من بسم الله من العشاء الى أن طلع الفجر مع انهم لم يدرسوا ورقة ولا قرؤا
كتاباً ولا تفرغوا من الجهاد ولقد قال بعض الاصوليين لو لم يكن شاهد الرسول الله صلى الله
عليه وسلم الا أصحابه لكفوا في اثبات نبوته وكذلك أيضاً ما علم من فرط صدقه حتى كان يقال
محمد الامين وما من نبي الا وله في هذه القرأتين لطائف والمقايمة الجانب والساحر على العكس في
ذلك ومنها قال بعض الحنفية اعلم أن من تلفظ بالكفر بكفر وان لم يعتقه دانه لفظ الكفر
ولا يهذر بالجهل وكذا كل من فحط عليه أو استحسنه أو رضى به يكفر ومن أتى بلفظ الكفر
حبط عمله وتقع الفرقة بين الزوجين ويحدد النكاح برضا الزوجتان كان الكفر من الزوج
وان كان من الزوجة يجبر على النكاح وهذا بعد تجديد الايمان والتبري من لفظ الكفر حتى
أن من أتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قاله لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطؤه وطئ زنا وله
وله الزنا وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لو مات على الكفر حبط عمله ولو دم وجدد
الايمان لم يحبط عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم أسلم لم يقضها وعندنا
يقضها وكذا الحج فلو أتى بكلمة تجرى على لسانه كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر انتهى كلام هذا
الحنفي وما حكاه عن مذهبهنا صحيح بل مذهبهنا موافق لجميع ما قاله الا في الطلاق عدم العذر
بالجهل فانه عندنا يعذر ان قرب اسلامه أو نشأ بعبد اعن العلماء والافى الطلاقه وقوع
الفرقة بين الزوجين فانها عندنا لا تقع ان صدرت الردة من أحد الزوجين قبل الوطئ فحينئذ تقع
الفرقة مطلقاً فان وقعت من أحدهما بعد الوطئ انتظرنا المرتد فان أسلم قبل انقضائه العدة بان
بقاء النكاح وان استمر لانقضائها بان طلاق النكاح من يوم الردة وما ذكره من الخلاف بيننا
وبينهم في الاحباط صحيح لكون محله في وجوب القضاء بعد الاسلام أما بالنسبة لبطالان
ثواب جميع ما مضى من عبادات المرتد قبل رده فمخبر موافقوه هم على ذلك فقد نص الامام
الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام على أن الانسان اذا ارتد وعاذ بالله حبط ثواب جميع

أعماله وانما الذي سبق له سرورها فقط حتى لا يلزمه القضاء بقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فهو كافر فاولئك حببطت أعمالهم الآية فترتب فيها وط الاعمال على الموت مرتدا وبه تقيد الآية الاخرى المطابقة لبط الاعمال بالردة ومنها ان من كفر بغير صبيته صلى الله عليه وسلم أو تنقيصه تقبل توبته اتفاقا وتجب استنابته على الاصح وأما من كفر بسببه صلى الله عليه وسلم أو تنقيصه صريحا أو ضمنا ومثله الملك فاختلوا في محتم قتله فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه يقتل حدا لارادة ولا تقبل توبته ولا غيره ان ادعى سهوا أو نحوه ومن ثم قال صاحب المختصر منهم ان هذا مما قدمته من الشافعيون سب نبيا أو ملكا وان عرض أو لعنه أو راعاه أو قذفه أو استخف أو غير ذلك أو ألحقه بقوله تعالى في دينه أو خصمته أو غرض من مرتبته أو وفور عمله أو زهده أو أضاف له ما لا يجوز عليه أو سب له ما لا يليق بمنصبه صلى الله عليه وسلم أو قبل له بحق رسول الله فلعن وقال اردت ان اقرب قتل ولم يستجب حدا الا ان يسلم الكافر وان ظهر انه لم يرد منه بلهمل أو بكر أو تهو وانتهى واستدلوا على ذلك بامرر (الاول) بقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة واعدا لهم عذابا مهينا ووجه الدليل ان من لعنه الله كذلك وأعد له ما ذكره قرأ الله من رحمة وأجله في وويل عقوبته وانما يستوجب ذلك الكافر وحكمه القتل فاقتضت الاية ان اذى الله واذى رسوله كفر نعم اطلاق الاذى في حقه تعالى انما هو على سبيل التجوز اذ هو يصل الشرا الخفيف للؤذي فان زاد كان اضرا ر (والثاني) بقوله تعالى قل ايا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم قال المفسرون كفرتم بتميزوا كنتم في رسول الله (والثالث) بخبر أبي داود والترمذي من لنا بياض الاشراف من الكعب بن الاشرف أي من يتدب لقتله فقد اذعن بعد اذتنا وهجاءنا وفي رواية فانه يؤذي الله ورسوله ثم وجه اليه من قتله غيلة دون دعوة بخلاف غيره من المتمركين وعلاه بايد الله دل على انه لم يأمر بقتله للاشراف وانما أمر به للاذى (والرابع) بما رواه ابو داود انه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح آمن الناس الاجاعة كانوا يؤذونه منهم ابن ابي سرح اختيا عند سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه فذمه لسادها النبي صلى الله عليه وسلم الناس الى البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يابعه فنظر اليه ثلاثا كل ذلك يابى ثم ابعه ثم اقبل على أصحابه فقال ما كان ذلكم رجل رشيدا يقوم الى هذا حين كهفت يدي عن بيعته فيقتله قالوا هلا أو مات الينا ما نالنا ندرى ما في نفسك فقال انه لا ينبغي لابي أن يكون له خائنة الاعين (ومنه) عبدالله بن خطل وجاريتاه أمر صلى الله عليه وسلم بقتلهم لانه كان يقول ان الله عز وجل يبعثهم ويأمرهم ان يعيابه وروى البرازان عقبه بن ابي معط نادى يا معشر قريش مالي أكثر من بينكم صبرا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بكفركم وادبرائك على رسول الله * وكذب عليه صلى الله عليه وسلم رجرا فبعث عليا والربيع رضي الله تعالى عنهم اليه لقتلاه وهجته صلى الله عليه وسلم امر آفة ان من لي سم فقال ربح من قومه نابا رسول الله فقتلها فأحسب ان النبي صلى

الله عليه وسلم بذلك فقال لا يتطعم فيها عتران أي لا يجري فيها خاف ولا نزاع قالوا قد ثبت أنه
 صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من آذاه أو تنقصه أو الحق له وهو مخبر فيه فاختر قتل بعضهم
 والعفو عن بعضهم وبعده فانه تعذر تغيير العفو عنه من غيره فبقى الحكم على عمومته في القتل اهدم
 الاطلاع على العفو واما لامة بعده أن بسطوا حقه لأنه لم يرد عنه الاذن في ذلك (والخامس)
 باجماع الامة على قتل منتقص من المسلمين وسابهم ومن حكي الاجماع على ذلك ابن المنذر
 والخطابي وغيرهما كعمد بن سحنون وعبارته اجمع العلماء على كفر شامة المنتقص له
 وجريان الوعيد عليه وحكمه عند الامة القتل فمن سلك في كفره وعذابه كفراته حتى وما صرح
 به من كفر الساب والشاك في كفره هو ما عليه أئمتنا وغيرهم كما علم مما صر الكنه عندنا كالمترد
 قبله تناب وجو بافورا فان اصر قتل ولو اصر آفة لعوم قوله صلى الله عليه وسلم من بدل يمه فاقتلوه
 وان أسلم مع اسلاوه وترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة الآية
 وقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وقيل لا تجب
 استمالة المرتد لأنه مهدر الدم وقيل لا يقتل فوراً اذ لم يتب بل يجهل ثلاثة أيام لاحتمال شبهة
 عرفت له فيسعى في ازانها والجواب عن ادلتهم المذكورة ما عسى الا قول والثاني فالآية ان ايسر
 فيها الا كفر مؤذبه عليه أفضل الصلاة والسلام وهذا محل مباح أما كونه يتبر بعد التوبة
 والاسلام فلا دلالة فيها على ذلك أصلاً وعن الثالث والرابع وما سابه مما عدا ذلك كفرها وغيره
 انه لا دليل لهم في ذلك أيضاً اقيام الكفر بالحكي عنهم مع الزيادة في العناد فيه وقد أخبر صلى
 الله عليه وسلم انه لا عصمة لاحد به يدعو الى الاسلام الا بالاسلام فكل من المذكورين
 مهدر الدم لانه دعى الى الاسلام ولم يسلم فقتله لذلك لا يجرد سبه لانه صلى الله عليه وسلم ومن تم
 ذكر صلى الله عليه وسلم تهيم في قتل عقبة سببين كفره واقترائه عليه واقتل كعب سيدين
 ايداء الله وايداعه وله صلى الله عليه وسلم وبعث عن وان يبرئ قتل الكاذب ايه انه هو
 لكذبه مع كفره على ان هذا كذب فيه افساد وقتة بين المؤمنين فيكون به تدحرب الله ورسوله
 وسعى في الارض بالفساد هتتم قتله لذلك لا لمطلق الكذب لانه بالاتفاق منا ومنهم لا يوجب
 القتل وقتل المرأة التي هجته اسمها وكفرها مع هجائها لانه هجتها فقط ومن ثم نقل عنها
 كانت تعيب الاسلام وتعرض على ايدائه صلى الله عليه وسلم (والخامس) انه لا دليل لهم الا ان
 ذكر واصوره فيها ان مسالمها طرأ عليه الكفر بسبب السب ثم جمع واسلم ثم أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم بقتله حينئذ اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكر وهو ادلائنا عيتنا وبينهم في ان
 الكافر الاصل الى ابلغته الدعوة وامتنع من الاجابة وحارب يده ولسانه أولم يحارب بالسكينة
 مؤذرا لدمها وكل ما ذكره في الثالث والرابع من هذا القبيل وبهذا يدفع قولهم فقد
 ثبت انه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من آذاه الى آخر ما قدمته عنهم ولم يقل أنه صلى الله عليه
 وسلم أمر بقتل من سابه بل أمر بقتل من المسلمين هذه تامة مما أريد به وجه الله ومن قال

اعديل ومن قال اعطى من مال الله لان مال آيتك وجدنا ومن قال لغير جن الاعز منها الاذل
 وتطائر ذلك كثيرة مشهورة على انه لو فرض انه قتل مسلما بالسب لم يكن فيه دليل لانا نقول
 بقتله أيضا الكفرة وانما الدليل ان لو ورد قتل الساب بعد اسلامه بسبب سبه من غير قبول
 لتوبته ولم يرد ذلك لا يقال سبه صلى الله عليه وسلم حقه وحقوق العباد بينة على المشاحة
 فكيف جاز لنا مع ذلك اسقاطه لانا نقول حقوقه صلى الله عليه وسلم تشبه حقوق الله تعالينا
 من حيث ان تقيسه كفر كتنقيص الله تعالى فتسكن مثله تخفيفا من حيث ان الاسلام
 يرفع شخصه قتل فاعل ذلك مع ان قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف دليل
 ظاهر على ما قلناه فان قالوا انما يقتل حد الارادة قلنا بالدليل حينئذ قوله تعالى ان الله لا يغفر
 ان يشركه ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا حينئذ من دون ذلك لان القرض انه حد الارادة
 فان قلت حد الرنا وضوءه لا يسقط بالتوبة فالقياس ان هذا مثله قلت ذلك خارج عن القياس
 اذا اصل في كل معصية ان تسقط بالتوبة بالامامة استثنى كحد الرنا فالقياس عليه لان ما خرج
 عن القياس لا يقاس عليه ومنها انه ينبغي التنبه لما وقع في الشفاء نقله عن اصحاب الشافعي
 رضي الله تعالى عنه ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل وان تاب فان هذا وهم منه على
 اصحاب الشافعي لا تفاههم على عدم قتله في سب غير قذف واما السب الذي هو قذف فمهورهم
 كما قاله غير واحد من المتأخرين مرجحون لعدم قتله أيضا العموم قوله تعالى قل للذين كفروا
 ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله
 الا الله وانى رسول الله الا باحدى ثلاث التيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق
 للجماعة وقوله امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ويقيموا
 الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم وقوله الاسلام يجب ما قبله
 ومن ثم نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في الأم على ما وافق ما مر عن الاصحاب الموافق هذه
 الآيات والاحاديث وعبارتها واذا ارتد القوم عن الاسلام الى يهودية أو نصرانية أو مجوسية
 أو تعطيل أو غير ذلك من أصناف الكفر ثم تابوا حقنوا دماءهم بالتوبة وانظروا الاسلام انتهت
 فتأمل عموم قوله أو غير ذلك قال الامام النجم بن الرفعة فقيه المذهب وتلميذه التقي السبكي
 وغيرهما واصحابه متفقون على ذلك ويوافق قول أبي بكر الفارسي فيما نقله عنه القاضي حسين
 اجتمعت الامة على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حد الان من سب النبي صلى الله عليه
 وسلم خرج عن الايمان والمرتب يقتل حد فان تاب قبلت توبته ولا ينافية قوله من قذف نبياً قتل
 حدا بعد توبته لان هذا في قذف نبي وليس كلامنا فيه ولان ما ذهب اليه في ذلك ضعيف كما قاله
 جماعة منهم حجة الاسلام الامام الغزالي رحمه الله تعالى وبتقدير محتمه لا يصح قياس السب
 على القذف لانه يوجب الحد بمره واحدة والسب الموجب للكفر لا يوجب تعزيراً بمره واحدة
 بعد التوبة دلالة عبر السب فكان القذف الحش من السب واما ما قاله السبكي من ان سب

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم اذا كان مشهورا قبل سببه له بأسا دعيت به وتوفرت القرائن على انه
 سبه فاصد التنقيص يقتل ولا تقبل له توبة فهو عما اتخذه مذميا وارتضاه ابا لنفسه معتريا به مع
 جلة مسائل أخرى خارج عن مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه كما صرح بذلك هو وكذا
 ابنه في طبقاته الكبرى ومن ثم قال شيخنا زكريا سقى الله تعالى عهدنا مثل من سب النبي
 صلى الله عليه وسلم هل يقتل بذلك حد او ان تاب كافي الشفاء عن أصحاب الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه الفتوى على عدم قتله كما جزم به الاصحاب في سب غير قذف ويرحمه القراني رحمه الله
 تعالى ونقله ابن المقرئ عن أصحابهم في سبه وقذف لان الاسلام يجب ما قبله ونقل قتله عن
 أصحاب الشافعي وهم بل هم متفقون على عدم قتله في الشق الاول وجهه ووجه من يحون له في الثاني
 اتهم ومنه ان النبي السبكي رحمه الله تعالى فيمن قال القاضى يقضى والمفتى يهذى أى من الهذيان
 كما يدل عليه الجواب الآتي فقال ما حاصله يخفى على قائل ذلك الكفر لان الفتوى تبين حكم
 الله تعالى وأصلها تبين المشكل والمفتى بحق مبين لحكم الله تعالى وهو وارث النبوة
 والقاضى ينص ويلزم بمقتضى الفتوى قال الله تعالى قل الله يفتيكم في الكلالة والله يقضى
 بالحق فكل من المفتى أو القاضى بحق له أجر عظيم والمفتى أعلى والقاضى تابع له لانه وان كان
 مجتهد فتوى تابع الفتوى امامه فزعم ان المفتى يهذى مع اعتقاد ان فتواه صواب فيما أخبر به
 عن الله تعالى فهو كافر ومن أطلق تلك العبارة فانما هو لجهله بمعناها واعتقاده ان الفتوى
 لا الزام فيها وليس كذلك بل يلزم المستفتى الاخذ بها الا ان كان عنده ما هو ارجح منها وتصور
 اختلاف بين مفت بحق وقاض كذلك انما هو لاختلاف تصور يرأ ونحوه فان القاضى يبحث
 ويستكشف أكثر من المفتى امامت أو قاض بغير حق فليس الكلام فيه وما ذكره ان المفتى
 أعلى من القاضى فانما يتضح فيما أومأ اليه كلامه من ان القاضى تابع له ولو مجتهد فتوى أما
 بالنسبة لامل منصب القضاء بحق ومنصب الافتاء بحق فالظاهر ان الأول أفضل لان افتاء
 والزاما بالحق وتحرير يات بصيا أشد مما في الافتاء فان المفتى انما يتحرى في تحرير الحكم
 والقاضى يتحرى فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم له ذلك الا بعد تحرير وتحرير
 وتعب تام فكان منصب القضاء أفضل للاخبار الصحيحة المصرحة بان أفضل الاعمال أشقها
 الاعراض وعلى هذا يحمل قول من قال أفضل المراتب الامامة العظمى فالقضاء فالافتاء وافتي
 أيضا فيما نسب اليه مكفرا كذا باطلب من شافعي ان يحكم بحقه من دمه حتى لا يرفع لما سبى بنية
 زور فيه دمه ولا تقبل توبته فهل للشافعي ان يحكم بحقه وعدم تعزيره وان لم يقم عنده بينة بذلك
 فقال ما حاصله الذى أراه انه اذا تلفظ بين يدي شافعي مثلا بكامة الاسلام وطلب منه الحكم له
 بذلك وقد ادعى عليه بخلافه جاز له الحكم باسلامه وعصمة دمه وعدم تعزيره ولا يحتاج
 لاعترافه بمكفر لانه قد يكون بريئا بالجوهر لا الكذب بذلك لا معنى له بل لا يجوز أمره بذلك ويكفى
 في الحكم استناده ما سمع منه من اسلامه وبه يمتنع على المالكى التعرض له لان اسلامه الآن

عصمة لدمه مقطوعه أما بفرض انه بري فواضح أو انه فعل مكررا فاسلامه ما ح له فحصته ثابتة
قطعا والحكم بالحق لا يقدح في ذلك ان اسلامه الآن انشاء وشرط الحكم بجهته سبق
مكفر لانه انما حكم بالعصمة وهي مستندة الى مقطوع به اسلامه المستمر أو المنشأ فلم يضر
الشك في تعيته ولذا نظرنا منها ما لو قال موكل في شراء بية بعشرين انما أمرتك بعشرين عامه
بمخالف وتقع الجارية طاهر الوكيل ويستحب للمالك ان يرفق بالموكل حتى يقول للوكيل ان
كنت أمرتك بعشرين فقد بعتهكها بها أو بعتهكها بها بلا تعليق فيقبل التحمل له بالكتابة بتقدير صسته
ووافقنا المال كنية على ذلك ولو طلب الوكيل حينئذ الحكم بجهته فليس له أن يجيب بلا شك
فيحكم له بالملك وحل التصرف المترتب عليه لتحقق سببه اما بالشراء الاول أو الثاني وان كان
منهما لا بجهة الشراء الثاني لانهم لم يتحقق سببه لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول محصيا
حكمه او جازحه بذلك مع انها سببه فكذا في مثلنا يحكم بالعصمة لتحقق سببها من الاسلام
المستمر أو المنشأ ولنا ان نقول له هنا أيضا ان يحكم بجهته اسلامه و يفرق بينه وبين مامس من عدم
الحكم بجهته الشراء الاول بان البيع يشترط اهتداء أمر ورهها الملك ونحن شا كون في ملك
الموكل وحا كون بملك الوكيل لها طاهر ا فلا يتصور مع ذلك الحكم بجهته الشراء الثاني للشك
في سببه وأما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذ التلفظ بكلمة اقرار كلاله الا الله الخ
واما انشاء أو محتمل لهما كأشهاد ان لا اله الا الله الخ ومعنى الاقرار الاخبار عن العلم بها
ومعنى لانشاء معروف كالتهادق بين يدي الحاكم وبأى معنى فرض فهو اقرار صحيح وانشاء
صحيح ومعنى جهته ترتيب أثره عليه ومن آثاره عصمة الدم ويجب ما قبله فاذا حكم القاضي
بالتفعا انه يترتب هذه الآثار عليه وسبب الاحتياج الى حكمه ان الاقراط التي يصير
بها الحكم مستلزاما كرها الفقهاء وسموا الحكماء الى أقسام منهم من يصير ببعض الاقراط
مسلمة منهم من يشترط فيه زيادة في حكم القاضي بالاسلام بالنسبة الى اللفظ الموجود
ومعناه انه كاف في صيرورته مسلما فيرفع مع الحكم الخلاف في اشترط لفظ آخر وفي منع
اباحة دمه شيء من درمنه وان جهل ولو لم يصد التماسي رجع الخلاف وقدنا باشترط قصد في غير
هذا لان الصورة انه ادعى عليه انه صدر منه ما يفي الاسلام فاقاضي انما يحكم
ليدرأ عنه التمسك بما يراه ودمها لو شذ هل طاق أو لا سله الرجعة فان راجع تم قامت بعد
ثلاثة اقراء بينة بانه كان طاق جاز للحاكم الحكم بقا العصمة مستندا الى مراجعته
ثالث وان كان حبر الرجعة شا كافي محتمل كما اذا ثبت هذا بعد الحكم بعصمة دمه بالفظه
بمكفر لا يثبت اليه ويحكم بأنه ارتفع أثره بالاسلام بل لو شذ هل طاق باقظ الحرام أو غيره
فراجع ويحكم القاضي بقا العصمة مستندا للرجعة ثم ثبت انه قال أنت حرام لم يكن للدين
ان كانت سبب حثه نوائب أن يحكم عليه بذلك لان الشانعي دمه من ذلك تحكمه
الما تير وان كان عند الحكم يشك هل خاطها بلانظ الكتابة لاستناد الى ثبوت العصمة متى

اعتاده المراجعة في سواه أطلق بسره مع أمه كناية ومنه الوقال ان كان هذا الطائر غراما
 أنت طائر وان لم يكنه أنت طائر فطار وجعل فللمحاكم الحكم بطلاقها لانه لا فرق على كل
 تقدير وان جهل عين سببه فلو علق بغيره في صراحته ولم ينو رأى الحاكم انه صرح بحكم
 بالطلاق أو كناية فحكم ببقاء العصمة ثم بان انه غراب فليس لما حكم آخر الحكم بخلاف ذلك
 مستندا الى انه حكم قبل نيته أحد الطرفين اذ لو كان كذلك لم يخج حكم أصلا وحصل الضرر
 ببقاء المرأة مع الجاهل بالحال معلومة لا منسكوحة ولا مطلقة واعلم انه لا يشترط قصد الحاكم رفع
 الخلاف فاذا حكم مستندا لشيء وهناك ما لو اطلع عليه لم يحكم كما اذا حكم بغيره فظهر
 للداخل بينه ويري تقديمها نفسه وان لم يره لم يتقضه ونظيره هنا لو حكم مالكى بعصمته مستندا
 للاسلام المستقر ثم ثبت عندهم كونه حازله الحكم باه داره وكذا الغيرة من يرى ذلك لان الحكم
 الاول انما كان لظن عدمه كذفر حيث ثبت بان بطلانه بخلاف حكم الشافعي فانه صحيح وان اصر
 وجر ذلك المكفر فليس هناك ما لو اطلع عليه لم يحكم فالضابط أن كل حكم قارنه ما لو علم به
 الحاكم لم يحكم بقض على تفصيل فيه حكيمناه في مسألة الترمي وكل حكم قارنه ما لو علم به حكم
 لا ينقض وبالجملة من ادعى عليه كافر لم يثبت لو طلبه ظالم ليقضه فطلب من حاكم شافعي أن
 يحكم بعصمته فن ينعى لزمه انه يمكن الظالم من قتله مع قدرته على اتياده بمنعده ومنها لو اترعت
 دار من داخل بينة وحكم له بها ثم أقام الداخل بينة عنده نقض وقيل لا وقيل ان كان قبل التسلح
 فان أقامها عند حاكم آخر فان علم أن الحاكم الاول انما يحكم لعدم علمه بينة الداخل فكذلك
 وان احتمل انه حكم ذهابا الى ترجيح بينة الظالم وهو من أهل الترجيح أو أشكل الحال لم يقض
 على الاصل بل تقر في بد المحكوم له فاذا كان هذا قول الاصحاب فمن لم يقصد بحكمه منع ماهر
 من وقع تبوته فكيف في مسألة التناهي قصد الحاكم بحكمه عصمة المحكوم له مما نسب اليه ويوقع
 تبوته وهذه المسألة ينبغي أن تحرر ويعتني بها فان الناس يحتاجون اليها اولا وقد اخفق عن ابن دقيق
 العيد انه ارتدت الشهادة عنده بحكم حنفي بعصمة دم من نسب اليه مكفر ليقضه فاستنع وأمر
 الشاهد من أن يشهد على السوء باليه ذلك بالاقرار به فذهب اليه وشهد على اقراره مما نسب
 اليه ثم حكم بعصمة دمه حكما مبتدأ وهذا ما احتياط أوله عدم نظري المسألة مع ان كنت
 أتبعه في ذلك حتى نظرت فيما افوجدت الحق يقتضي أن ذلك ليس بشرط والحق أحق أن يتبع
 وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في مختصر المزني رحمه الله تعالى لو شهد عليه شاهدان
 بالردة فأدكر قبل له ان أقورت بالشهادتين وتبرأت عن كل دين يخالف دين الاسلام لم يكشف
 عن غيره انتهى قبل أراد الكشف عما شهد الله ودم من رده وقيل الكشف عن باطن امره
 لنا لا نطلع على افعال القلوب وعلى كل فقد صرح الاصحاب بأن ما لو شهد عليه بالردة قبل
 وان أدكر فعله أن يسلم ولا يفيد اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته برده قال ابن الصباغ
 ولا يفيد ايضا الحكم بالاسلام فكل كلامهم سيما كلام ابن الصباغ صريح في الحكم بالاسلام

فيشهد لما قلناه ان تحول كلامهم للعمل المختلف فيه كما يجمع عليه نعم الحكم باسلامه فقط لا يرفع
 الخلاف لان المالكي يشبه المعتزلا لا الكفر بخلاف الحكم بعصمة الدم انتهى المقصود من كلام
 السبكي وفيه مناقشات لا يحتملها هذا الكتاب فالأولى ان لم يكن هو المتعين رطية ما قدمه عن
 ابن دقيق الاميد نعم قال الغزالي في أدب القضاء وتبوءه - شيخنا في مختصره قال ابن العاص قال
 الشافعي اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم أكشف عن الحال وقتله قول الله ان لا اله الا الله
 وأشهد أن محمداً رسول الله وانكذرتي من كل دين يخالف دين الاسلام انتهى فقول
 بعض القضاة لمن ادعى عليه بذلك أو جاء بنفسه يطلب الحكم باسلامه بل فقط بما قامت غاط
 انتهى كلامه - ما هو يوافق بعض ما ذكره السبكي الا أن يقال الحكم بالاسلام غير الحكم
 بعصمة الدم الذي الكلام فيه وقال أيضاً شهدوا بكفره وفصلوه فقال أنا مسلم لم يكف حتى يتناظر
 بالشهادتين ويتبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ولا يشترط أن يقر بالكفر ثم يسلم (وسئل)
 السبكي أيضاً عن حكم الساحر وما يجب عليه وورد فيه من الأحاديث فأجاب من العلماء
 كمالك وأحمد بن يونس بقوله مطبقاً وان تاب كالزندق وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
 انما يكفر ان تسلم بكفراً أو اعتقد ان كوكباً يفعل بنفسه أو انه يقدر على قلب العين وقبول توبته
 ولا يثبت اعتقاده ذلك الا باقراره ككونه قتل بسحره ويقنع منه بشر وطه وما عد ذلك يعزر
 ودليلنا اننا اصبنا لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان أي كافي الحالة
 الأولى وزنا بعد احسان وقتل نفس بغيره نفس أي كافي الحالة الثانية والحالة الثالثة لاقتل فيها
 بنصر هذا الحديث لانها ليست احدى الثلاث ولم يصح حديث يقتضي قتله وخد - برحمة الساحر
 ضرب به بالسيف ضعفه الترمذي وجعله موة وفاهه وقول صحابي ولم يقتل صلى الله عليه وسلم ليبدأ
 اليهودي الذي سحره والآثار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين مختلفة فمن عمر رضي الله
 تعالى عنه اقتلوا كل ساحر وساحرة وعن حفصه تزوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قتلت جارية
 سحرتها وعن عائشة رضي الله تعالى عنها انها باعت جارية سحرتها وجمعت ثمنها في الرقاب وحمل
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فعل عمر وبنته على سحر فيه كفر وفعل عائشة - على ما لا
 كفرة فيه واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
 الحديث واذا اختلفت الصحابة اتبع أشهم قولاً بالكتاب والسنة وكف القتل ممن لم يكفر ولا
 زنى ولا قتل أشبه بهما (وقد سئل) الزهري شيخ الامام مالك رضي الله تعالى عنهم عن سحر من
 أهل العهدة بل قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل من سحره وكان من أهل
 الكتاب وسئل السبكي أيضاً عن قال ما أعظم الله فضيلته لا يجوز فأجاب بما حاصله يجوز ذلك
 قال تعالى أبصر به أي الله واسمع أي ما أبصره و - أسمع فمعي ما أعظمه انه تعالى في غاية العظمة
 ومعنى التعجب من ذلك انه حارت فيه العقول فالقصد الثناء عليه بالعظمة او اعتقاده له
 وكلاهما مانع ومرجبهما أمر عظيم يصح أن يرا دجماً أعظمه وبلغني عن شيخنا أبي حيان انه

كتب بعدم الجواز فنظرت فرأيت ابن اسراج قال حكيت أمارا من أبواب مختلفة مستعملة
 بحال التعجب نحو ما أنت من رجل وسبحان الله ولا اله الا الله وكأنيوم رجلا وسبحان الله من
 رجل ورجلا وحسبك يزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفالك زيد رجلا فقوله العظمة
 لله من رب دليل لجواز التعجب في صفات الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما فعله وافعله ومن
 جهة المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا وحكي ابن الانباري عن الكوفيين أن ما أحسن زيدا
 اسمهم لهم لافعل تقديره شيء أحسن زيد اخلافا للبصر بين لادلة منها قولهم ما أعظم الله ولو كان
 التقدير ما ذكر وجب أن يقدر هنا شيء أعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر
 ما أدرك الله ويلزم من قال انه فعل أن تقديره شيء أقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعل وأجاب
 الابصر يوب بأنه لا محذور أن التقدير شيء أعظم الله أي وصفه بالعظمة كما تجعل عظمت عظيما
 والثي امامن يعظمه من عباده واما ما يدل على عظمته وقدرته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي
 انه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيمه انفر قابيته وبين غيره وحكي أن بعض أصحاب المبرد قدم من
 البصرة إلى بغداد فحضر حلقة ثعلب فمثل عن هذه المسألة فأجاب بجواب أهل البصرة وهو أن
 التقدير شيء أحسن زيدا فأورد عليه ما أعظم الله ما نرزمه فيه فأنكره وأجابه بأنه عظيم لا يجعل
 جاعل وسجنوه حتى قدم المبرد فوافقته بان فيج انكارهم عابه وفساد ما ذهبوا اليه وقيل قولنا
 شيء أعظم الله بمنزلة الاخبار بأنه عظيم لا شيء جعله عظيمه بالاستحسانه وقول الشاعر ما أفسر
 الله فهو وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصفه بالقدر كقوله تعالى فليمد له
 الرحمن مدا يلفظ الامر وان لم يكن في الحقيقة أمرا وان شئت قدرته تقدير ما أعظم الله على
 ما بدأ انتهى كلام ابن الانباري وهو نص صريح في المسألة وتوافق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ
 فانه غير مستند وانما اختلفوا هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحتمل الوجه الثالث التي
 ذكرها أو يجعل محازا عن الاخبار رأيا انكار اللفظ فم يقبل به أحد والاصح نه باق على
 معناه من التعجب وتأويل الشيء على ما ذكره في كرايو الوليد الباجي في كتابه السنين
 أدعية منتخبة من غير القرآن من جعلتها ما أحلت على من عصاك وأقر بك عن دعاك وأعطتك
 على من سألك وروى ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن جده أبي بكر
 رضي الله تعالى عنهم أن بعض سفهاء قريش حثا على رأس أبي بكر بن باقر به ان وليد بن المغيرة
 أو العاص بن وائل فقال ألا ترى ما فعل هذا السفهية قال أنت فعلت ذلك بنفسك فقال أبو بكر أي
 رب ما أحلتك ولو لم يكن هذا الا عن القاسم لكفي فضلا عن روايته عن جده وان كان
 رسالة وفي الكشف في ذال الجلال والاكرام معناه الذي نجله المجدون عن التشبيه بخلقه
 أو الذي يقال له ما أحلتك وما أكرمك وفيه في ابصره واسمع انه جاء بمبادل على التعجب من
 ادراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على ان أمره تعالى في الادراك خارج عن حدهما
 عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك الالف الاشياء وأصغرها كما يدرك أكبرها

حجابها كنهها جرما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وفيه في ما شئت الله ما هذا بشر!
 تزييه تعالى من صفات الفخر والتعجب من قدرته على خلق جبل مثله وأما شئت الله
 عليه من سوء فالتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله وذكر أبو محمد عبد الله بن علي بن اسـ
 الصمري في كتابه التبصرة والتذكرة في النحوي ما أعظم الله أي شئ أعظمه وفسر
 بنحو ما مر عن ابن الأنباري ومنه ويجوز أن يكون ذلك الشئ هو الله عز وجل فيكون لنفسه
 عظيما لا شئ جعله عظيما قال ومثل هذا مستعمل كثيرا في كلام العرب كما قال الشاعر
 نفس عصام - وودت عصا ما اتتمى وقال نحو ذلك أيضا ابن الدهان سعيد بن المبارك في شرح
 الإيضاح يفسر ما أعظم الله شئ أعظمه وفسر ذلك الشئ بنحو ما مر عن ابن الأنباري وقال
 النبي * ما أقدر الله أن يحري خلقه * وأقره عليه الواحد في شرحه وتوسع السبكي على ذلك
 الولي أبو زرعة فقال في فتاويه لا نعلم أحدا من محترفي العباد مرضى الله تعالى عنهم منع الطلاق
 هذا اللفظ أي ما أعظم الله ما أحلم الله وهو انظ دال على تعظيم الرب جل جلاله وتخصيم شأن
 مقامه العلية فلا يساغ من الطلاق وفي التنزيل أنصر به واسمع ثم حكى عن فزادة أنه قال لا أحد
 أنصر من الله ولا أسمع وقد ورد الطلاق صيغة التعجب في حق الله تعالى في السنة أيضا فالسابع
 لذلك أن كان استناده إلى أهل العربية فيقولون في مثل هذا من التعجب شئ غيره كذا قيل
 هذا لا يستعمل في حق الله تعالى فهذا التقدير غير لازم ولا مطرد فليتبع لما نزع وإذا كان أصل
 وضع اللفظ في اللغة للتعظيم فلا يمنع منه لأجل ذلك التفسير ولا تنبئ ألفاظ الناس على دقائق أهل
 العربية التي لا دليل عليها على أنه يمكن تقدير ما يوافقهم بما لا انكار فيه من غيرا خلال بالأنف
 بالرب جل جلاله أن يتدبر شئ وصفه لذلك وهو ما نسه أو من شاع من خاتمه ولا يتدبر شئ غيره
 كذلك رأفت السبكي أيضا من شئ يقال لو جاء جبريل ما فعلته بأنه لا يكفر لأن هذه
 الآية تدل على عظمة جبريل عنده وأبو زرعة فيمن قال لا خرسا لتأتان ثم جبري في الله فقال
 هجرتك لالف الله بان مقتضى هذا اللفظ تعدد الآلهة وذلك كفر صريح فإن أراد ضمير بت
 عنقه لم يتب فان ادعى أو يلا يصرفه عن الكفر فإن أراد أن سبب الهجرة التي هي لاجل الله
 فكأنه قال هجرتك لالف سبب الله تعالى ما طلق السبب على السبب له قبل ذلك متبوعا به
 لاحتمال اللفظ له أو قال هجرتك أف هجرة لله ذلك مما يعتمد اللفظ بتأويل فيقبل أيضا
 حسنا - رم بحسب الامكان ولا سيما ان كان القائل بذلك مما لا يعرف بعقيدة سيئة لكن
 يؤدب على الطلاق هذا اللفظ لتساعة طاهره وراعى شخار كرا بالانصارى سقى الله عهده
 في انبساطها قال أحدهم الأحرار استهلك ادخل إلى الحكم وأعمل فضولي ولو أردت
 ذلك حلت إليهم وفروضات كفرت التي كفره هل يكفر بذلك أولا فإذا يلزم ما يكفر
 بذلك ان يريد غير ما كفر من أنواع الأنداء فلا يكفر كما أنه ارتكب محرما فيلزمه العجز
 عن ما لا بدع ولا متبوعه - مثل ذلك وبين من تدفع بالهاتين بالجملة وهو يحسن

لايكون مسلما بذلك كمنظيره في تكبيره الاحرام * حرمانا الله تعالى على النار
 من حمة أوليائه المغر بين الأبرار وأجارنا من سائر محن الدنيا والدين وأمامنا
 الى ان نفوز بشهوده في أعلى عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصلحاء
 علينا بالاخلاص والجماعة من سائر العلائق حين لا مناص وبنفع عالمنا الصلوة
 بعامة وتقبله من فضله لنرى من آثاره غاية الراحة من أهول الحاقة والظامة الهالك
 كريم وأرحم رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 ماشاء الله كان وما لم يشأ الله لم يكن ماشاء الله لا قوة الا بالله على هذا التأليف وعبره من ديني
 ونفسي وسائر آثاري والحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا يا ربنا لك الحمد كما ينبغي
 لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأرؤاحه وذريته
 كما صليت وباركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
 مدد خلقت ورضانفسك وزينة عرشك ومداد كلماتك كرمك وذكركه المذاكرون
 كلما عمل عن ذكرك وذكركه العاقلون يدعواهم بها سبحانه اللهم وتحتهم فيها سلام
 خردعواهم أن الحمد لله رب العالمين

بحمد الله تم طبع هذا الكتاب الذي صخر حجمه وكثر نفعه لدى أولى الالباب
 فهنيئاً لمن أتقنه واجتنب القواطع وعض على دينه الزواجر والروادع وقد
 الرط طبعه بالمطبعة الوهبية البهية احدي المطابع المصرية المكرم
 الشيخ عبد الله البار سلك الله بنا وهدى سبيل المقارن من حجاب قلم
 المتوسل بالنبي الامجد محمد البليبي بن محمد وذلك
 في أواسط ذي الحجة الحرام ختام عام ١٢٩٢
 اثنين وتسعين ومائتين بعد الألف من
 هجرة من شحلى باكل وصف صلى
 الله عليه وسلم وعلى آله
 وصحبه وشرف
 وكرم
 تم